



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



الكلية العلوم الاقتصادية
والتجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة

ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة : المالية ومحاسبة

التخصص: المحاسبة والتدقيق

الإفصاح المحاسبي ودوره في تحسين جودة المعلومات المالية
دراسة ميدانية -

من إعداد:

رزيق سليمان

رزيق محمد البشير

رياب شمس الدين

فناق تقي الدين

تحت إشراف الأستاذ الدكتور

محمد الدينوري سالمي

أمام لجنة التقييم المكونة من الأساتذة:

أ.د. محمد الدينوري سالمي	الأستاذ المشرف و المقرر
د. آسيا بعضي	المقيم الأول
د. علي داهم	المقيم الثاني

السنة الجامعية 2022/2021



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



الكلية العلوم الاقتصادية
والتجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة

ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة : المالية ومحاسبة

التخصص: المحاسبة والتدقيق

الإفصاح المحاسبي ودوره في تحسين جودة المعلومات المالية
دراسة ميدانية -

من إعداد:

رزيق سليمان

رزيق محمد البشير

رياب شمس الدين

فناق تقي الدين

تحت إشراف الأستاذ الدكتور

محمد الدينوري سالمي

أمام لجنة التقييم المكونة من الأساتذة:

أ.د. محمد الدينوري سالمي	الأستاذ المؤطر
د. آسيا بعضي	المقيم الأول
د. علي داهم	المقيم الثاني

السنة الجامعية 2022/2021

الإهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد و على اله و صحبه
أجمعين

نهدي ثمرة جهودنا إلى

أغلى ما في الوجود من كان لنا حضنها ممدا من سهرت و تعبته في تربيتنا إلى المدرسة الأولى

أهماتنا العزيزات

إلى سند الحياة و مثل العمل إلى من علمنا الجد و الاجتهاد إلى رمز المثابرة

آباءنا الأعزاء

إلى كل أفراد عائلتنا إلى جميع الأصدقاء و الزملاء كل باسمه

إلى جميع أساتذة جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

محمد البشير / سليمان / شمس الدين / تقي الدين

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات. ونخص بالذكر الأستاذ المشرف والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لنا في إتمام هذه المذكرة أستاذنا الكريم محمد دينوري سالمى.

كما نشكر أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة وتقييم عملنا هذا كما لا يسعنا أن ننسى كل من وقف بجانبنا ولم يبخل علينا بمديد العون كل من الأساتذة سعيدي يحيى، نصر ضوء، زيدان يوسف، وصيفه فايز خير الدين، و نصرات عبد الوهاب وملوكي عمر

وفي الأخير لا ننسى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية فلهم جزيل الشكر على كل ما بذلوه من جهود

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
/	الإهداء
/	الشكر والعرفان
/	ملخص الدراسة
I	فهرس المحتويات
III	قائمة الأشكال
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الرموز و الاختصارات
أ-ذ	المقدمة
11	الفصل الأول :الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية
12	المبحث الأول : الإفصاح المحاسبي
12	المطلب الأول : التطور التاريخي للإفصاح المحاسبي
14	المطلب الثاني : مفهوم الإفصاح المحاسبي
15	المطلب الثالث : أنواع الإفصاح المحاسبي
21	المطلب الرابع : أهداف الإفصاح المحاسبي وأسباب الزيادة في الإفصاح ومتطلباته
24	المطلب الخامس : مقومات الإفصاح
31	المطلب السادس : قواعد الإفصاح المحاسبي وعوائقه
40	المبحث الثاني : جودة المعلومات المالية
40	المطلب الأول : أساسيات عامة حول المعلومات المالية وجودتها
41	المطلب الثاني : مسار تكوين المعلومات المالية وأهميتها
44	المطلب الثالث : مصادر المعلومات المالية وأهدافها
46	المطلب الرابع : جودة المعلومات المالية وأهميتها
50	المطلب الخامس : مفهوم جودة المعلومات المالية وخصائصها
58	المطلب السادس : قياس جودة المعلومات المالية والعوامل المؤثرة فيها
61	خلاصة الفصل الأول
62	الفصل الثاني : الدراسة الميدانية
63	تمهيد

64	المبحث الأول : الأدوات و الإجراءات المتبعة في الدراسة
64	المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة
66	المطلب الثاني : مجتمع و عينة الدراسة
69	المبحث الثاني": عرض نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات
69	المطلب الأول : الخصائص الإحصائية للعينة
72	المطلب الثاني : اختبار الفرضيات و تحليل النتائج
75	المطلب الثالث : اختبار المعلمية
80	خلاصة الفصل الثاني
81	الخاتمة

قائمة الأشكال

فهرس الأشكال		
الصفحة	رقم البيان	الشكل
13	علاقة الإفصاح المحاسبي بسوق رأس المال	الشكل 1-1
42	مسار المعلومة في المؤسسة	الشكل 2-1
51	الخصائص النوعية للمعلومات	الشكل 3-1
69	التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي	الشكل 1-2
70	التوزيع التكراري بالأعمدة لتصنيف العينة حسب سنوات الخبرة	الشكل 2-2
71	التوزيع التكراري بالأعمدة لتصنيف العينة حسب التخصص	الشكل 3-2
71	يمثل التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفق التخصص المهني	الشكل 4-2
73	رسم بياني لتوزيع بيانات المحور الرئيسي الإفصاح	الشكل 5-2
75	رسم بياني لتوزيع بيانات المحور الرئيسي جودة المعلومات المالية	الشكل 6-2

قائمة الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
الجدول 1-1	المقارنة بين الإفصاح الاختياري و الإفصاح الإجباري	17
الجدول 1-2	عدد الاستثمارات الموزعة و المعتمدة	66
الجدول 2-2	توزيع درجات مقياس ليكرت الخماسي	67
الجدول 3-2	تحديد اتجاه المستجوبين حسب قيم المتوسط الحسابي	67
الجدول 4-2	نتائج اختبار ثبات و صدق الإستبانة	68
الجدول 5-2	التوزيع التكراري لتصنيف عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي	69
الجدول 6-2	التوزيع التكراري لتصنيف عينة الدراسة وفق الخبرة المهنية	70
الجدول 7-2	التوزيع التكراري لتصنيف عينة الدراسة وفق التخصص	71
الجدول 8-2	التوزيع التكراري لتصنيف عينة الدراسة وفق التخصص	71
الجدول 9-2	الإحصاء الوصفي للمحاور الفرعية لمحور الإفصاح	72
الجدول 10-2	اختبار التوزيع الطبيعي للمحاور الفرعية لمحور الإفصاح	73
الجدول 11-2	الإحصاء الوصفي للمحاور الفرعية لمحور جودة المعلومات	74
الجدول 12-2	اختبار التوزيع الطبيعي للمحاور الفرعية لمحور جودة	74
الجدول 13-2	اختبار الفروق ANOVA بان محاور الدراسة تبعا	76
الجدول 14-2	اختبار الفروق ANOVA بان محاور الدراسة تبعا الخبرة	77
الجدول 15-2	اختبار الفروق ANOVA بان محاور الدراسة تبعا	77
الجدول 16-2	اختبار الفروق ANOVA بان محاور الدراسة تبعا	78
الجدول 17-2	نتائج اختبار إجمالي الإفصاح على جودة المعلومات المالية	79

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق رقم 01	وثيقة الاستبيان
الملحق رقم 02	استمارة لجنة تحكيم الاستبيان
الملحق رقم 03	جداول مخرجات و نتائج التحليل ببرنامج spss

قائمة الرموز و الاختصارات

القائمة الرموز و الاختصارات		
الرموز	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
SEC	Us Securities Adn Exchange Commission	لجنة الهيئات البورصة
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية
APB State ment	Accounting Principles Board Definition Statement	بيان تعريف المجلس بالمبادئ المحاسبية
ISO	International Organization Of Standarization	المنظمة الدولية للمعايير
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
NTEE	National Taxonomy Of Exempt Entities(USA)	التصنيف الوطني للهيئات المعفاة(أمريكي)

ملخص الدراسة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المالية و ذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي عن طريق تحليل استبيان مكون من 47 عنصرا . يتكون مجتمع الدراسة من الأكاديميين و المهنيين و بلغت العينة محل الدراسة 50 فردا استخدمنا البرنامج الإحصائي spss في تحليل البيانات الإحصائية و قياسها .

من ابرز النتائج المتوصل إليها أن للإفصاح المحاسبي اثر ذو اتجاه ايجابي على جودة المعلومة المالية ، كلما زاد مستوى جودة الإفصاح من خلال الإفصاح الكامل كانت المعلومة ذات جودة عالية و مناسبة .

رفعت الدراسة توصيات أهمها الاهتمام بالإفصاح الاختياري من اجل تزويد أصحاب المصالح بمعلومات كافية ملائمة و ذات موثوقية و مصداقية معدة في قوائم و تقارير مالية معبرة بصدق عن وضعية الهيكل المالي للمؤسسة وفق مبادئ و معايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها بما ينعكس على جودتها لإشباع رغبة مستخدميها من اجل اتخاذ قرارات هامة من اجل الحفاظ على استمرارية و نجاح المؤسسة ، تطوير معارف و مهارات معدي هذه القوائم و تطوير نظام المعلومات المحاسبية المالية

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، جودة المعلومات المالية، الإفصاح الاختياري، نظام المعلومات المحاسبية المالية

Abstract

The study aimed to identify the impact of accounting disclosure on the quality of financial information, by analyzing the results of a questionnaire consisting of 42 items. The study population is made up of academics and professionals. The sample of the study reached 50 individuals. We used SPSS statistical program. The most prominent results obtained are that the accounting disclosure has a positive impact on the quality of the financial information, that is, the higher the level of disclosure, the higher the quality of the financial information and become suitable for its users.

The study made recommendations, the most important of which are: Paying attention to voluntary disclosure in order to provide stakeholders with sufficient, appropriate, reliable and credible information prepared in financial statements and reports that honestly express the result of the company's financial position in accordance with international accounting principles and standards of general acceptance, which is reflected in its quality to satisfy The desire of its users in order to take important decisions in order to maintain the continuity and success of the company, to develop the knowledge and skills of those who prepare these lists, and to develop a favorable and accounting financial information system

Keywords: accounting disclosure, quality of financial information, voluntary disclosure, accounting financial information system

المقدمة

تعتبر المحاسبة الوسيلة الأساسية او المرآة العاكسة لأداء المؤسسة من خلال (القياس، العرض، الإفصاح) ويعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية الفعالة لتقديم الصورة الصادقة عن النتائج الأعمال لصالح الفئات المستخدمة للمخرجات النظام المحاسبي المالي من أجل دعم قراراتهم في شتى المجالات التسيير، الاستثمار، والتمويل ونظرا لاهتمام المتزايد بخصوص مكانة الإفصاح خاصة من أهل الاختصاص المحاسبي سواء الأكاديميين أو المهنيين و أصحاب الفكر الاقتصادي و حتى القانونيين الذين يهتمون بحماية مصالح المدخرين و أصحاب الأسهم مما أدى إلى تطويرا داء مهنة المحاسبة من أجل خدمة قطاع الأعمال.

من هنا تظهر الأهمية الكبرى للإفصاح في القوائم و التقارير المالية نظرا لتأثيره بشكل مباشر على قيمة القوائم المالية و تتعداها إلى قيمة المنشأة هذه القوائم باعتبارها وسيلة توفير للمعلومات في تحسين فهم الأدوات المالية ودورها في استقرار و كفاءة أسواق المال و من أجل توفير معلومات محددة في زمان محدد بخصوص السياسة المحاسبية المتبعة و المخاطر المحيطة و المترتبة عنها وخطة الإدارة للتحكم في هذه المخاطر.

و لكون الإفصاح وظيفة من و وظائف المحاسبة يتطلب إظهار البيانات و المعلومات المحاسبية الضرورية و الشاملة من أجل إشباع رغبة المستخدمين لها أن تعتبر مصطلح نسبي يوجب عدم اعتبار القوائم المالية غاية في حد ذاتها دائما هي وسيلة مساهمة في اتخاذ القرارات المختلفة، إن توسيع دائرة اهتمام العمل المحاسبي من إعداد القوائم إلى المساهمة في اتخاذ القرارات، و لتحقيق هذه الأهداف لابد من توفر المعلومات مهمة للمستثمرين و المساهمين و الأطراف الأخرى ، لابد من ضرورة تطبيق المعايير الدولية للإفصاح المحاسبي و عدم التحفظ عن المعلومات و نشرها بطريقة صحيحة سواء كانت معلومات تخص الكم أو النوع مادامت تساعد على اتخاذ القرار.

فالإفصاح ضروري لزيادة مستوى الشفافية في البيانات المالية و زيادة ثقة المجتمع المالي من أجل النهج الاقتصادي المتبع، كذلك من أجل تعبئة مدخرات الأفراد و المؤسسات لتمويل الأعمال عوض التمويل الكلاسيكي وهي القروض البنكية، و بالتالي تنخفض تكلفة الاستثمار.

1 إشكالية البحث: من خلال ما سبق نجد أن مفهوم الإفصاح من القضايا الهامة في الفكر المحاسبي باعتباره أداة الرئيسية في عملية اتصال بين المؤسسة الاقتصادية و العالم الخارجي، نظرا لدور الذي يلعبها الإفصاح المحاسبي في تأثيره المباشر على المعلومات المحاسبية الأمر الذي أدى بمستخدمي الكشوف المالية بمطالبة بمزيد من الإفصاح، بهدف أن تكون المعلومات المحاسبية ذات مصداقية و معبرة عن المستوى الحقيقي للوضعية المالية للكيان الاقتصادي، فالإفصاح يعتبر بذلك من العناصر الأساسية التي تساهم بشكل كبير و فعال في استرجاع ثقة المستثمرين وجلب العديد من الاستثمارات المحلية و الأجنبية من خلال زيادة الشفافية في المعلومات المحاسبية. ولقد أدت التطورات الكبيرة في الاستثمار إلى زيادة الحاجة إلى المعلومات المالية التي يمكن اعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ولا تقتصر المعلومات المالية على أصحاب المؤسسات فقط بل تمتد لتشمل جميع المستخدمين الداخليين، المدير، المحاسب،.... الخ و المستخدمين الخارجيين، الزبائن، الموردون، المستثمرين، هيئات حكومية،.... الخ.

ومن المعروف أن الهدف الرئيسي من الإفصاح المحاسبي هو إيصال المعلومات خالية من جميع الأخطاء لمستخدمي الكشوف المالية من أجل اتخاذ قرارات إستراتيجية تساهم في عملية الاستثمار، فالإفصاح المحاسبي هو الوسيلة الرئيسة التي تلعب دورا هام في ضمان تدفق المعلومات المالية لأطراف المختلفة. من مما سبق تبرز الإشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال التساؤل التالي:

ما مدى الأثر المتوقع للإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المالية المنشورة في القوائم و التقارير المالية. ومن هذا السؤال الرئيسي للمشكلة تتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهمية الإفصاح المحاسبي؟
- فيما تتمثل مقومات الإفصاح المحاسبي؟
- هل يوجد علاقة بين الإفصاح المحاسبي جودة المعلومات المالية؟
- هل بوجود تأثير بين نوعية الإفصاح و جودة المعلومات المالية؟
- هل يوجد علاقة بين الإفصاح المحاسبي و خصائص النوعية المعلومات المالية؟

2 فرضيات الدراسة: كإجابة مبدئية على تساؤلات البحث قمنا بصياغة الفروض الآتية و التي نسعى لإثبات

صحتها أو نفيها من خلال دراسة جوانب هذا البحث:

- الفرضية الأولى:- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير الإفصاح الكامل و المعلومات العامة على خصائص جودة المعلومات المالية.
- الفرضية الثانية:- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية حول تأثير الإفصاح في صلب القوائم المالية على خصائص جودة المعلومات المالية.
- الفرضية الثالثة:- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية حول تأثير متطلبات الإفصاح على خصائص جودة المعلومات المالية.

3 أسباب اختيار موضوع البحث: تم اختيار الموضوع بناء على عدة دوافع:

أ - أسباب ذاتية: منها:

- الرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالإفصاح المحاسبي.
- أن موضوع البحث يندرج ضمن التخصص.
- أهمية الموضوع.

ب - أسباب موضوعية: منها:

- محاولة الفهم و التعمق في موضوع الإفصاح المحاسبي و مدى دوره في تحسين الجودة المعلومات المالية.
- الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي من خلال إعطاء كشف المالية ذات دلالة و شفافية بما تحتويه من المعلومات.

- دور الذي يلعبها الإفصاح المحاسبي في عملية اتخاذ القرار.

- الاهتمام المتزايد نحو تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات.

- التوجه الحديث للمحاسبة و انتقال وظيفتها من مجرد مهنة إلى نظام معلومات

4 أهمية الدراسة: يكتسي موضوع البحث أهمية يمكن توضيح بعض جوانبها من خلال:

الاهتمامات المتزايدة في المجتمع الدولي و مؤسسات القطاع الخاص بأشكالها المختلفة حول دور الإفصاح و الشفافية في البيانات و التقارير المالية، والتي تفرض على الإدارات العليا لتلك المؤسسات تبني معايير محاسبة الدولية تعمل على تحسين أدائها و زيادة ثقة المساهمين فيها، الأمر الذي يؤدي إلي دعم الرقابة و المساءلة في هذه المؤسسات، مما يعزز نظام الرقابة الداخلية فيها و يعمل على إظهار البيانات المالية بشكل يعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية و المعاملات المالية التي و

وقعت بالمنشأة، و بالتالي زيادة تعزيز مكائنها في السوق المالي مما يؤثر بصورة ايجابية على قيمة تلك المنشآت و يحقق متطلبات السوق المالي نحو زيادة الشفافية في البيانات المالية المنشورة، و زيادة ثقة المجتمع المالي و دعم لتوجيهات الاقتصادية فيه.

5 أهداف الدراسة: نسعى من خلال بحثنا إلى تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:

- إعداد إطار نظري خاص بمتغيرات هذا البحث من أجل تكوين قاعدة معرفية تمكننا من بناء نموذج تطبيقي سليم من حيث مفاهيمها.
- التركيز على أهمية الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة المعلومات المالية
- التعرف على وجهة نظر المهنيين و المحاسبين حول مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي في تحقيق خاصية الملائمة، الموثوقية ، القابلية للفهم، و القابلية للمقارنة في قوائمها المالية.
- إبراز أثر الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية.
- التعرف على اتجاهات الإفصاح و أثرها على جودة المعلومات المالية.
- التعرف على أبعاد الإفصاح و أثره على جودة المعلومات المالية.

6 حدود الدراسة: من اجل الإلمام بالإشكالية البحث وفهم جوانبها المختلفة كانت حدود الدراسة كما يلي:

- **الحدود النظرية:** اهتمت الدراسة في القسم النظري بدراسة الإطار النظري للإفصاح المحاسبي، الإطار النظري لجودة المعلومات المالية.
- **الحدود المكانية:** الهدف من هذه الدراسة معرفة مدى دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المالية لذا فإن الدراسة انحصرت في الحدود الجغرافية للجمهورية الجزائرية، وشملت لأهل اختصاص ولاية الوادي للحصول على اكبر عينة ممكنة.
- **الحدود الزمنية:** إن مضمون ونتائج الدراسة النظرية مرتبط بثبات القوانين المنظمة للمهنة و للممارسات المهنية الأخرى التي لها علاقة بالمحاسبة و بسوق رأس المال و التي تتماز بطول الأجل نسبيا أما الدراسة البيانية الميدانية فهي مرتبطة بالزمن الذي أجريت فيه الدراسة بدا من إعداد وتحضير الاستبيان مرورا بتوزيعه ثم جمع الاستثمارات ومعالجتها حيث اقتضت الدراسة على عينة متمثل في العاملين في الشؤون المحاسبة (أساتذة جامعيين، محاسب، محافظ الحسابات، خبير محاسبي، خبير جبائي ولقد حددت المدة الزمنية سنة 2022

7 المنهج و الأدوات المستخدمة في الدراسة: بغية الإلمام بجوانب البحث تم الاعتماد على المنهج

الوصفي التحليلي الذي يمكن من صف و التحليل دراسة الجوانب النظرية للموضوع بغرض التعرف على الإفصاح المحاسبي و تحديد مساهمته في تحسين جودة المعلومات المالية، أما فيما يخص نمط البحث و جمع المعلومات فقد اعتمدنا على الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع ، بالإضافة إلى البحوث العلمية في رسائل الماجستير و أطروحات الدكتوراه و الملتقيات و المحلات، و المقابلات كما تم الحصول على المعلومات الأولية من خلال الاستبانة التي تم إعدادها، لهذا الغرض عن طريق البرنامج الإحصائي (SPSS).

8 صعوبات الدراسة: يمكن تلخيص أهم الصعوبات التي وجدناها خلال إعداد مذكرة مايلي:

- من ناحية المراجع واجهنا شح في بعض المراجع.
- انشغال بعض أفراد العينة عن الإجابة على الاستبيان رغم الوقت الممنوح لهم و التيارات المتكررة لمواقع عملهم.
- بعد أماكن التوزيع لإستبانة.
- الظروف المناخية للمنطقة التي امتازت بالقسوة

9 للدراسات السابقة:

أ - الدراسات باللغة العربية:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الإفصاح المحاسبي منها:

1 حراسة صباحي نوال، الإفصاح في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على جودة المعلومة، مذكرة ماجستير، جامعة

الجزائر(3)، 2011، تعرض إلى إشكالية (1) أي مدى تساهم الإفصاح المحاسبي باستخدام معايير المحاسبة

الدولية في تحسين جودة المعلومة المعروضة في القوائم المالية.

وقد خلص إلى أغلبية أفراد العينة الإحصائية اعتبروا إن الموثوقية و الملائمة من المحددات الرئيسية لجود المعلومة

المحاسبية، و إن المخطط المحاسبي الوطني لا يلي حاجيات لتخلي الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية

خاصة المستثمرين مما أدى إلى التخلي عنه و الانتقال إلى استعمال معايير المحاسبة الدولية الذي من شأنه تعزيز

جودة المعلومات المحاسبية و المالية و توفيرها لمختلف المستخدمين.

2 حراسة عثمان زياد عاشور، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في

قوائمها المالية و فق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، مذكرة ماجستير، جامعة الإسلامية غزة، 2008، و تهدف

هذه الدراسة إلى التحقيق من مدى التزام الشركات المساهمة الصناعية الفلسطينية بإعداد قوائمها المالية وفق معيار المحاسبة الدولي (1).

و قد اعتمد على عينة مكونة من مهنيين مدققين حسابات و استخلص إن 64.7، من شركات المساهمة الصناعية تلتزم بإعداد قوائمها المالية و وفق (IAS1) من جهة نظر مدقيقي الحسابات وقد أوصي الباحث بضرورة التزام جميع الشركات المساهمة الصناعية بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) بشكل كامل.

3 دراسة خليفاتي جمال، تعزيز دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الاستثمار المالي بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة، 2015، توصل إلى أن أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للمستثمرين الماليين بالبورصة و أثر الكفاية، وجودتها و الملائمة و التوقيت على قرارات الاستثمار.

كما توصل إلى تأثير البيئة المحيطة بكل من المحاسبية و البورصة على المستوى الإفصاح المحاسبي و حجم الاستثمار المالي و تأثير الإفصاح المحاسبي على الاستثمار المالي و البورصة في الجزائر و إن زرع ثقافة الاستثمار المالي لا يمكن إن ينجح إلا عن طريق ترقية الإفصاح المحاسبي و تفعيل دوره في وسط الاستثمار المالي.

4 دراسة يوسف حكوم، جودة المعلومة المالية في تعزيز الإفصاح، مذكرة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015، وتعرض إلى إشكالية ما مدى مساهمة جودة المعلومة المالية في تحقيق أهداف

الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF).

وقد خلص إلى إن توفير المؤسسات الاقتصادية المعلومات المالية العام من تساهم في تحقيق أهداف الإفصاح من خلال إفصاح المؤسسات عن جميع المعلومات المالية واجب توفرها في القوائم المالية الأساسية و التي تعكس صورة نشاطها الاقتصادي، و إن النظام المحاسبي المالي يقدم معلومات تمتاز بقيمة تنبؤية تمكن مستخدميها من التنبؤ مسبقا بالنتائج المستقبلية كما يوفر النظام المحاسبي المعلومات المالية قابلة للمقارنة من خلال إدراج قائمة تدفقات الخزينة كقائمة مالية أساسية و بذلك يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات تعبر عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة من خلال تغلب الجانب الاقتصادي على الجانب القانوني، أن النظام المحاسبي المالي يتوافق مع المعايير المحاسبة الدولية مما يجعلها يولي اهتماما كبيرا للأطراف المستخدمة للمعلومة المالية مما نتج عن ذلك معلومات مالية ذات جودة و تحقيق أهداف الإفصاح العام.

ب - الدراسات السابقة الأجنبية :

5 دراسة Azhar Susanto Meiryani وهي عبارة عن ورقة بحثية منشورة في

Intrnational Journal Of Scientific And Research Vol8 Issue 06 Juin2019

حيث تطرق إلى أن نوعية القرار تتأثر بنوعية الإفصاح من خلال القوائم المالية للشركات ، حيث تقدم المعلومات الممكن فهمها بسهولة من دون لبس أو سوء فهم بحيث أن تقديم القوائم المالية يجب أن يصاحبه إفصاح مناسب أو مكافئ حيث تفصح الشركات بمستوى أعلى من الإفصاح الإلزامي (الأدنى) مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال ، و عدم تفويت فرصة الممارسات التنافسية في الإفصاح و توصلت الدراسة إلى أن الجودة في اتخاذ القرار تتأثر بجودة الإفصاح المقدم للتقارير المالية السنوية بحيث تقدم بإفصاح مناسب أو الإفصاح الطوعي الذي تقوم به المؤسسات من دون إلزام عوض الإفصاح الإلزامي الذي ينص عليه التشريع عن طريق الإلزام من طرف السلطات المالية

6 دراسة DEL DEVCIES أستاذ مشارك بجامعة بيلمونت بالولايات المتحدة نشرت بالمجلة الالكترونية

ACADEMIA PREMUIM

تبحث هذه الدراسة في أسباب استعداد بعض المنظمات غير الربحية لتقديم بيانها تهم المالية طوعية ، بعض القوائم مراجعة و بعضها غير ذلك حتى و لو لم يكن هناك أصحاب مصلحة حيث يعتقد أن هذه الدراسة تقدم بعض الأدلة الوصفية و الأفكار حول طبيعة الإفصاح المالي الطوعي في القطاع غير الربحي ، و قدرة الأفراد و المستخدمين سواء أصحاب المصلحة أو غيرهم لمراجعة المعلومات من حيث صلتها و موثوقيتها و علاقتها بالشؤون المالية.

عمليات هذه المنظمات ليست معنية بتدفق رأس المال من اجل المضاربة أو التبرع من طرف متبرعين محتملين ، في هذه الدراسة قام الباحث بفحص إشكالية الإفصاح الطوعي عن طريق طلب البيانات المالية المدققة هذه البيانات لا تعتبر من الإفصاح المطلوب في أكثر من 300 منظمة غير ربحية في أمريكا ابتداء من سنة 2001 لان هذا القرار طوعي و العديد من الشركات المعنية تختار عدم الإفصاح و منه تتحرى الدراسة إمكانية وجود عوامل مرتبطة بهذا الاختيار (عدم الإفصاح)، و خلصت الدراسة إلى وجود أسباب من اجلها تسمح المؤسسة بالوصول إلى بياناتها المالية و هي :

✚ إن تكون لها ديون كبيرة ، او إن لديها نسب مساهمة كبيرة ،

✚ إن تكون منظمة كبيرة او إن تكون تحوي على تصنيف NTEE للتعليم العالي

✚ لديها نسبة مصروفات تعويضية كبيرة

ضغوط النفقات يجبر هذه الشركات على نشر بياناتها المالية لكثير من الأطراف الحكومية أو المانحين و أصحاب المصالح و حتى الباحثين

يمكن إن توضح هذه الدراسة العوامل المساهمة في الشفافية لدى هذا النوع من المؤسسات

7 -دراسة ورقة بحثية من إعداد , Ameachi Patrick Egbunike1 و آخرون من قسم المحاسبة ، جامعة

نامدي أزيكيوي ، أوكا ، ولاية أنامبرا ، نيجيريا بعنوان الإفصاح عن المعلومات المالية و مصداقية تقديرات

القيمة العادلة في التقارير المالية المنشورة أدلة من قطاع العقارات بنيجيريا الوثيقة منشورة المجلة الآسيوية للاقتصاد

والأعمال والمحاسبة

5(1): 1-7, 2017; Article no.AJEBA.37250 ISSN: 2456-639X

حيث انطلق الباحث من إن عدم كفاية مبدأ قياس التكلفة التاريخية يكمن في عدم الحصول على

معلومات السوق الحالية مما أدى إلى زيادة استخدام قياس القيمة العادلة. ومع ذلك ، كان هناك جدلاً حول ما إذا

كانت محاسبة القيمة العادلة تلي بالفعل هذه الحاجة التي تدعي إنها تحترم الشروط والفوائد اللازمة لاستخدامها.

الدراسة حللت على وجه التحديد موثوقية تقديرات القيمة العادلة في إفصاحات البيانات المالية ومدى توافر أسواق

تخصيص القيمة العادلة. يتألف المستجوبون من محاسبين محترفين و رجال الأعمال محترفين في الممارسات العامة

والأكاديميين في ولاية أنامبرا نيجيريا . ارتكزت الدراسة على فرضية السوق الفعال ونظرية الوكالة. أخذ العينات

العشوائية الطبقة غير المناسبة تم استخدام التقنية لاختيار العينة من كل طبقة ؛ استخدمت الدراسة أخذ عينات

عشوائية بسيطة مما أعطى الدراسة عينة من 67 مستجيباً من السكان المستهدفين، كان يعتقد أنها تمثل تمثيلاً جيداً

لسوق العقارات. تم جمع البيانات الأولية باستخدام استبيانات غير منظمة أثناء استخدام اختبار ANOVA

لتحليل المعلومات. أظهرت النتيجة أن المعلومات باستخدام تقديرات القيمة العادلة ليست موثوقة لمستخدمي

البيانات المالية. كما وجد أن هناك قلة توافر الأسواق النشطة لتقدير القيمة العادلة.

خلصت الورقة إلى أن الشركات يجب أن تبني شكلاً هجيناً من القياس (القياس يجب أن ينطوي على قيم عادلة وتاريخية) وتقدم جميع المعلومات اللازمة لذلك

فهم تخصيص القيمة العادلة في الملاحظات على الحسابات لتحسين موثوقية المعلومات المالية المفصح عنها في البيانات المالية المنشورة.

8 دراسة International financial Reporting Standards (2006) Dask & Gebhardt and Experts Perceptions of Disclosure Quality

تناولت الدراسة موضوع معايير التقارير المالية الدولية و تصورات الخبراء لجودة الإفصاح وقد هدفت الدراسة إلى تقييم جودة القوائم المالية للمؤسسات المالية في الدول الأوروبية (النمسا، ألمانيا، سويسرا)، و التي تبنت المعايير الدولية لإعداد تقاريرها المالية (IFRS) إذا تم استخدام الإفصاح المتوفر في التقارير و القوائم المالية المنشورة من قبل تلك المؤسسات التي تم تحليلها بواسطة الخبراء. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: جودة الإفصاح زادت بشكل ملحوظ عند تبني معايير إعداد التقارير المالية (IFRS) لتلك الدول حيث أن أغلب الشركات عينة الدراسة أظهرت بشكل عام بأن جودة التقارير المالية زادت بصورة ملحوظة مع تبني تلك المعايير و أوصت الدراسة بعمل المزيد من الأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع في المستقبل.

10 - محتوى البحث:

للإجابة على إشكالية البحث و اختيار فرضياته و الوصول إلى إبراز أهمية موضوع الدراسة و تحقيقاً لأهدافها تم تقسيم البحث إلى فصلين، الفصل الأول فصل نظري حول الإفصاح المحاسبي و جودة المعلومات المالية حاولنا أن نلم فيه بجميع الجوانب النظرية للإفصاح انطلاقاً من مفهومه و مقوماته و قواعده إضافة إلى متطلباته و العوائق المحيطة به و التي كانت محتواة بالمبحث الأول أما المبحث الثاني خصصناه للمعلومات المالية و جودتها من خلال سرد المفاهيم الأساسية و العامة للجودة و المعلومات المالية و قد تناولنا فيه إضافة إلى ذلك مقومات جودة المعلومات المالية و خصائصها النوعية و أهداف الجودة و قياسها . أما الفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة ميدانية عن طريق استغلال استبيان وزع على عينة مجتمع الدراسة من أجل تحديد وجود الأثر و تقييمه من خلال تحليل النتائج الإحصائية عن طريق برنامج SPSS و من ثم تعميمها على المجتمع الكلي .

الفصل الأول :

الإفصاح المحاسبي و جودة المعلومة المالية

المبحث الأول : الإفصاح المحاسبي

المطلب الأول : التطور التاريخي للإفصاح المحاسبي

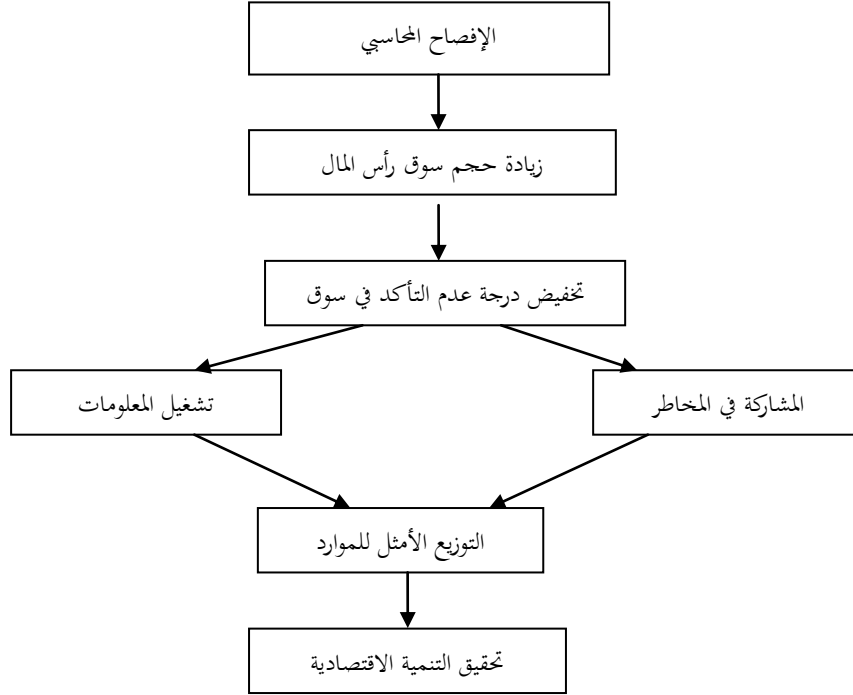
إن التطور الحاصل في مفهوم المحاسبة من خلال المراحل التاريخية التي مرت بها انعكس مباشرة على أهمية بعض المبادئ و التي يطلق عليه مدخل ملكية مقارنة فيما بينها. ففي المرحلة الأولى فباعتبار المحاسبة ممارسة مهنية تسع إلى تبويب و تخلص العمليات و الأحداث ذات طبيعية مالية و تفسير نتائجها هذا توجه أعطى أهمية كبرى إلى مبدأ الحيطة و الحذر و التحفظ و إلى اعتبار المعلومات المحاسبية معلومات لا يجب مشاركتها إلى مع الملاك و بعض الهيئات الحكومية لكن خلال المرحلة الحديثة من تطور المحاسبة و انتقال دورها من دورها المهني إلى دورها كنظام معلومات ومن خلال منهج أو مدخل الإفادة في اتخاذ القرار غايته توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرار.

لكي تقوم المحاسبة بوظائفها الجديدة ارتقى شأن بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل مبدأ الإفصاح ، الملائمة ، المصدقية و الموثوقية قابلية للمقارنة وذلك على حساب مبادئ أخرى مثل التحفظ ، الموضوعية ، و القابلية للتحقق كما صاحب هذا التطور أيضا انفتاح المحاسبة على فروع المعرفة الأخرى مثل النظرية الحديثة للمعلومات و التي قدمت خاصة للمحاسبين كثيرا من المفاهيم و الأدوات لتعزيز من أهمية دور الإفصاح، و من هذه المفاهيم نجد مثلا مفهوم المحتوى الإعلامي للتقارير المالية، الدالة اللوغرافية والتي تعرف باسم واضعها شانون (SHANON) لقياس المحتوى الإعلامي للتقارير المالية وفي قياس تكلفة المعلومة .

ومما زاد من أهمية الإفصاح توسع أساليب التمويل وبروز سوق رأسمال وأصبح أهم وسيلة لجمع وتعبئة المدخرات من الأفراد وتقديمها للمشروعات الاقتصادية في صورة استثمار في الأوراق المالية والأسهم الغرض منه تمويل للمشروعات الجديدة أو التوسع مما يحفز على الادخار والاستثمار في سوق رأسمال هو الفائدة الجزئية لهذه الاستثمارات في مقابل المخاطرة وهذا يتوقف على عاملين أساسيين أهمهما توفر المعلومات وتمثيلها لجميع المستثمرين في سوق رأسمال ووصولها إليهم بسوق رأسمال .¹

¹ محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس و العرض و الإفصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004:ص333.

الشكل رقم 1-1: علاقة الإفصاح المحاسبي بسوق رأس المال



المصدر: كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، 2006 ص 20

من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم تحقيق التوازن بين درجة المخاطر، و العائد الذي تحققه الأسهم من خلال تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين بنية توفير المعلومات المالية الكافية و الملائمة لاتخاذ قرار الاستثمار و بالتالي زيادة حجم التداول للأسهم و التعامل بها و بالتالي توزيع المخاطر بطريقة مثلى بين المشاركين في سوق الأسهم، هذه الأهمية جعلت بعض الدول تشرع للشروط و قواعد الإفصاح عن طريقة تشريعات خاصة كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1934 و الذي اعتبرا حدثا بارزا من خلال إصدار الكونغرس الأمريكي تشريع يلزم فيه المصارف التجارية بالخضوع من حيث الشروط و قواعد الإفصاح للوائح و التشريعات التي تصدرها بهذا الخصوص لجنة الهيئات البورصة SEC وذلك بشأن الإفصاح عن المعلومات للشركات المساهمة الأخرى المدرجة في البورصة وقد تترتب على ما سبق انعطاف هام في مسيرة الإفصاح عن المعلومات في ميزانيات البنوك الأمريكية مما اجبرها على توسع نطاق الإفصاح

لشمل معلومات كانت إلى حد قريب تعتبرها البنوك المحرمات وتحول اهتمام الإفصاح من حماية مصالح المودعين إلى حماية مصالح الفئات الأخرى مثل المساهمين و المستثمرين و المقرضين.¹

المطلب الثاني: مفهوم الإفصاح المحاسبي

لإعطاء مفهوم نوعاً ما شامل للإفصاح المحاسبي لابد من تحديد أهم تعريفات المتعلقة بهذا المصطلح :

تعريف الإفصاح :

أ - لغة : تطرق معجم اللغة العربية المعاصرة للإفصاح و مِم جاء فيه أفصح عن يفصح ، إفصاحاً ، فهو مفصح و مفعول مفصح عنه أفصح رجل أي تكلم بكلام صحيح و لغة الجيدة صار بليغاً أفصح عن مراده بينه وأظهره أفصح عن نواياه أفكاره إلى ما يريد لكنه لم يفصح عنه، كان قليل الكلام ندرا ما يفصح عن مراده.²

ب -اصطلاحاً: الإفصاح هو الوظيفة الثالثة بعد القياس والعرض وتكمن في إظهار القوائم المالية بالشكل المطلوب ليكمن استخدامها ونضراً لأهميتها فقد تعرض للدراسة بشكل مفصل والإمام به بشكل جيد لابد من معرفة مفهومه.

كما سبق في تعريف الإفصاح لغة هو التكلم بلغة جيدة لتبين وتوضح النوايا والأفكار ما بداخلها ،ولكن اصطلاحاً الإفصاح المحاسبي هو الكشف و الإظهار عن النتائج المحاسبة في القوائم المالية.³

و هناك عديدة من المفاهيم الاصطلاحية للإفصاح المحاسبي ومن بينها :

✚ عرفت المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية " الإفصاح بأنه إعلان الوحدة الاقتصادية عن جميع المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم طبيعة النشاطات التجارية التي تشارك فيها ، و أثارها المالية و البيئية و الاقتصادية التي تعمل فيها."⁴

✚ يعرف الشيرازي الإفصاح بأنه " شمول التقارير المالية على المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة و صحيحة عن الوحدة المحاسبية ."

¹ محمد مطر، مرجع سبق ذكره:ص 333 .

² أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة العالم الكتاب ، بلد النشر ، طبعة الأولى ، السنة 2008 :ص 1710 – 1711

³ أحمد محمد أبوشماله، معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و الإشهار، الأردن، الطبعة الأولى، السنة 2008 : ص 65

⁴ محمد طلعت محمد النجار، اثر الإفصاح الطوعي في تحسين جودة الإبلاغ المالي، مركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، برلين، ألمانيا ، 2014:ص31 .

كما عرف الإفصاح المحاسبي أيضا على انه " إيصال البيانات و المعلومات إلى المستخدمين بشكل واضح و مضمون صحيح و ملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين و الخارجيين في آن واحد.¹"

عرف الباحثين دكتور سليم بن رحمون و دكتورة سميحة بوحفص الإفصاح على انه " قيام المؤسسات بعرض و نشر و إظهار كافة المعلومات المهمة للمستثمرين، من اجل العمل على تحليها و التنبؤ بمستقبل هذه المؤسسات و هذا ما يؤدي إلى اتخاذ القرارات المناسبة و ضمان عدم تضليلهم في ذلك. و عرف الإفصاح أيضا على انه " الوضوح و عدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات و الكشف و التقارير المحاسبية ".²

من خلال التعاريف السابقة يرى الباحثون أن الإفصاح المحاسبي هو " الإفصاح عن جميع المعلومات و البيانات المالية لجميع مستخدمي التقارير و القوائم المالية ، وكذلك الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة بغية معرفتهم بالوظيفة المالية للمنشأة من دون تضليلهم من اجل اتخاذ القرارات الدقيقة و الملائمة من طرف المستثمرين، على أن تكون هذه المعلومات معروضة في الوقت المناسب و بلغة ملائمة و سهلة الفهم، و خالية من أي لبس أو غموض ".³

المطلب الثالث : أنواع الإفصاح المحاسبي

بالنسبة لأنواع الإفصاح المحاسبي فأن التطوير في الفكر المحاسبي يظهر اتجاها متزايدا نحو التوسع في الإفصاح و تعدد مجالاته إلى درجة إن المحاسبين اخذوا يطمحون إلى تسجيل إحداث غير مالية لا يمكن التعبير عنها بأرقام في سجلاتهم و يحاولون باستمرار تذليل العقبات التي تحول هذا الهدف، و لكن هناك من يرى انه من الصعب وضع مفهوم موحد للإفصاح المحاسبي يرضي جميع المستخدمين بل ومن المستحيل أن يتفق المحاسبون على إطار محدد لذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار الهدف من إعداد القوائم المالية و الفئة المستفيدة منها.³

أولا من حيث الإلزامية : ينقسم الإفصاح المحاسبي من هذا المنظور إلى نوعين : إجباري و اختياري

¹ محمد الهادي ضيف الله و آخرون، معوقات الإفصاح المحاسبي للمعلومات المتضمنة بالقوائم المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية في ظل البيئة الجزائرية، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، مجلد (06)، عدد (01)، 2020/06/29، جامعة شهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر: ص 389 .

² سليم بن رحمون و آخرون، الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية من منظور المعايير الدولية و تبنيه من قبل المشرع الجزائري، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، العدد 09، جانفي 2018، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر: ص 369 .

³ بن صوشة ثامر، دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرار الاستثماري، مجلة دراسات الاقتصادية، المجلد 20، العدد 01، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2019، ص 104 .

1) الإفصاح الإجمالي : تفصح المؤسسات عن المعلومات المتعلقة بأنشطتها المختلفة و وفقاً لهذا النوع من الإفصاح بصفة إلزامية، بناءً على متطلبات تشريعية أو مهنية أو بموجب تعليمات صادرة عن البورصة. و يهدف الإفصاح الإجمالي إلى تقديم معلومات مفيدة إلى مختلف مستعملي التقارير المالية و من بينهم المستثمرين،¹

يهدف مساعدتهم على اتخاذ قرارات رشيدة، و يتم أساساً عن طريق القوائم المالية و بعض التقارير و الإيضاحات الأخرى.

2) الإفصاح الاختياري : يوفر الإفصاح الاختياري معلومات إضافية عن المؤسسة ، والتي لا تظهر عادة في القوائم المالية ، و يرتبط الإفصاح الاختياري بالإفصاح المالي و غير المالي من خلال التقارير المالية أو غيرها، ولا ينشأ هذا النوع من الإفصاح عن متطلبات إلزامية، سواء كانت خاصة بالنظام الداخلي للمؤسسة، المعايير المحاسبية.

ولقد ظهر الإفصاح الاختياري و تطور كنتيجة للانتقادات الموجهة للإفصاح الإلزامي و المتمثلة أساساً في عدم كفاية معلومات الإفصاح المحاسبي الإلزامي في التنبؤ بالأرباح المستقبلية للمؤسسة و عدم تماثل المعلومات المقدمة لكبار الملاك مع باقي المستثمرين.²

¹ خليفاتي جمال، تعزيز دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الاستثمار المالي بالجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، دفعة 2014/2015:ص 126 .

² خليفاتي جمال، مرجع سبق ذكره:ص 126 .

جدول رقم 1-1: يوضح المقارنة بين الإفصاح الاختياري و الإفصاح الإلزامي

وجه المقارنة	الإفصاح الإلزامي	الإفصاح الاختياري
المفهوم	وهو معلومات الواجب الإفصاح عنه بموجب القوانين المحاسبية	وهو المعلومات التي تحتكرها الإدارة وغير ملزمين بالإفصاح عنها.
المعايير المحاسبية	منظم من قبل الهيئات المهنية بموجب معايير المحاسبة و القوانين مثل قانون الشركات ...	لا توجد قوانين ، إنما هو اختياري طوعي
طبيعة المعلومات	معلومات مالية فقط	معلومات مالية غير مالية
محتوى المعلومات	القوائم المالية الأساسية ، وهي (قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي قائمة التدفقات النقدية ...	معلومات تتعلق بالخطط و التنبؤات المستقبلية ، و خطط البحث و التطوير و تحليل البيانات المالية ...
الحافز (الدفع)	تطبيق القوانين و المعايير المحاسبية لغرض ضبط عملية نقل المعلومات بين المنشآت و أصحاب المصالح و مستخدمين	تهدف لتحقيق المنافع الاقتصادية و تعزيز المنافسة في الأسواق
المراجع الخارجي	ملزم للمراجع الخارجي	يعفي المراجع الخارجي من أي مسؤولية خاصة بالإفصاح
الآليات المستخدمة لنقل المعلومات	تقتصر على التقرير المالي السنوي ، التقارير الدورية	المؤتمرات الصحفية ، الانترنت الرسائل القصيرة
عدد العناصر التي يتم الإفصاح عنها	محدد حسب المعايير و القوانين ذات صلة	غير محدد
توقيت الإفصاح	توقيت محدد في المعايير و القوانين	الوقت الذي تراه إدارة الشركة ملائماً و مناسباً

المصدر: محمد طلعت محمد النجار، اثر الإفصاح الطوعي في تحسين جودة الإبلاغ المالي، مركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، برلين، ألمانيا، 2014:ص33 .

نستنتج من الجدول السابق إن الإفصاح الاختياري يوفر المزيد من المعلومات المالية و غير المالية عن الأنشطة الحالية و المستقبلية للمؤسسة، مما يساعد على زيادة الثقة في بورصة الأوراق المالية و يوفر المزيد من المعلومات التي يحتاجها مختلف المستعملين و على رأسهم المستثمرين.¹

¹ خليفاتي جمال، مرجع سبق ذكره:ص 128 .

ثانيا من حيث الطبيعة : ينقسم الإفصاح المحاسبي و فق المنظور إلى عدة أنواع أهمها :

1) الإفصاح الكامل : لا يعني الإفصاح التفصيلي و إنما الإفصاح بالقدر الملائم و الشامل عن المعلومات التي تغطي أكبر قدر من احتياجات مستخدمي القوائم المالية، و هذا لا يعني الإفصاح عن جميع الأمور لأسباب الموالية :

✚ أن المعلومات سعة اقتصادية، ينبغي أن تكون كلفة إنتاجها و توصيلها اقل من المنفعة المتوقعة.
✚ حتى و أن كان إنتاج و توصيل المعلومات قليلة التكلفة، فإن كلفة التفاصيل غير المهمة تخفض من القدرة على الاستيعاب، و هذا يبعد مستخدم القوائم المالية عن إدراك العلاقات و النتائج الجوهرية المرتبطة بكمية المعلومات.

يتطلب الإفصاح الكامل اضهار الأحداث الجوهرية و الآثار الناجمة عنها التي تؤثر على فهم و تفسير ما جاء من المعلومات في التقارير و القوائم المالية.¹

2) الإفصاح العادل : يعني توفير معلومات تضمن تلبية احتياجات كل فئة من مستخدمي القوائم المالية بما يتلاءم مع مستوياتهم و إمكانياتهم، أي الرعاية العادلة المتوازنة لاحتياجات جميع الفئات المستخدمة للقوائم المالية، بعدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

و قد نص المعيار المحاسبي الدولي الأول في الفقرة رقم 15 على إن الإفصاح العادل يتطلب مايلي :

✚ على الإدارة اختيار و تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة، بحيث تمثل القوائم المالية كافة المتطلبات الخاصة و الإدارة تطوير سياسات لضمان توفير البيانات المالية.

✚ تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة توفر معلومات محاسبية موثوقة يمكن فهمها و قابلة للمقارنة ومن الممكن فهمها.²

¹ صافو فتيحة، أبعاد القياس و الإفصاح و فق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل الوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، دفعة 2015/ 2016: ص 135 .

² إلياس شاهد و آخرون، الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية و وفق المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، جامعة شهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، سنة 2016/ 04/26: ص 154 .

تقديم صفحات إضافية عندما تكون المتطلبات في المعايير المحاسبية الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير أو أحداث معينة على المركز المالي أو الأداء المالي للمنشأة.¹

(3) الإفصاح المحدود (الكافي) : هو ادني مرتبة من الإفصاح الكامل كونه يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها مقتضيات المعايير المحاسبية و القوانين المحلية بما يساعد على اتخاذ القرارات، و مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذا يختلف حسب الاحتياجات و المصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، بإضافة على انه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.²

(4) الإفصاح الملئ : هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات و ظروف المؤسسة و طبيعة نشاطها إذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة و منفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين و الدائنين و تتناسب مع نشاط المؤسسة و ظروفها الداخلية.³

(5) الإفصاح الشقيفي (الإعلامي) : أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية و غير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الاتفاق الرأسمالي الحالي و المخطط و مصادر تمويله و ربحية السهم، و التطور التاريخي، للأنشطة، خطط الإدارة و أهدافها في المستقبل،⁴ و يلاحظ إن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

و هو يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة لإغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية و يقوم بذلك النوع على عديد من الاعتبارات هي:

عدم اقتصار هدف المعلومات المالية على مفهوم الرقابة التقليدية، إخلاء مسؤولية الإدارة و امتداده لهدف تقديم معلومات ملائمة و مفيدة لاتخاذ القرارات مثل الاستثمار و التمويل.

¹ عبد المعظم عطا العلول، دور الإفصاح في دعم نظام الرقابة و المساءلة في الشركات المساهمة العامة، الرسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين: ص: 25 .

² فتيحة صافو، مرجع سبق ذكره: ص 135 .

³ إلياس شاهد: مرجع سبق ذكره: ص 154 .

⁴ الهادي ضيف الله و آخرون: ص 390 .

إمكانية استعانة المستثمر الفردي ذو القدرة المحدودة على تفسير المعلومات المالية بالخدمات الاستثمارية

للمحللين الماليين المهنيين الذين يكون لديهم الوعي بأسس المعلومات المالية و استخدامها.¹

من الأهمية بما كان توجيه المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية نحو مساعدة المستثمرين على تقدير

المتغيرات التي تعتمد على قياس درجة المخاطر النسبية و في ضوء علاقة العائد من الاستثمار مقارنة بالعائد على الاستثمار في السوق المالية ككل.

يرتبط مفهوم الإفصاح التثقيفي بالأسواق المالية التي تعكس أثر المعلومات بسرعة و بعدالة لإغراض

تحديد أسعار الاستثمارات ذات الكفاءة، ومن هناك يتوجه هذا الإفصاح نحو توفير المعلومات التي تمكن

السوق من التوصل للأسعار المتوازنة التي تحقق عدالة توزيع العوائد و درجات المخاطر، مما يمكن الحد

من مساوئ استخدام المعلومات الخاصة لتحقيق مكاسب لبعض المتعاملين على حساب الفئات الأخرى

التي قد لا تتوافر لديهم تلك المعلومات .

و يشير مصطلح الإفصاح المعرفي التثقيفي إلى اتجاه نحو الزيادة حجم المعلومات المفصّل عنها و

التركيز على المعلومات التي تحتاج لدرجة أكبر من الدراسة و الخبرة في استخدامها، بإضافة للمعلومات

الملائمة التي تتصف بدرجة كبيرة نسبية من التقدير ومن أمثله ذلك التنبؤات المالية و المعلومات المرحلية

أو المعلومات القطاعية.

ولا شك إن هناك عديد من الأساليب التي يمكن استخدامها للإفصاح عن المعلومات المالية.

أ - المعلومات التي تفصّل عنها في الملاحظات الهامشية.

ب - القوائم الإضافية و الكشف الملحق

و من أمثلة الكشف الملحق تفاصيل بنود الأصول الثابتة و مجمع أهلاكها ، أما القوائم الإضافية

فهي تستخدم للإفصاح عن تغير مستويات الأسعار.²

(6) الإفصاح الوقائي : يقوم هذا النوع على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة

لأصحاب الشأن و الهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة

¹ ديلمي ناصر الدين: أثر الإفصاح المحاسبي على ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية مؤسسية، قسم علوم
التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، الجزائر:ص 9 .

² ديلمي ناصر الدين، مرجع سبق ذكره:ص9، 10 .

على استخدام المعلومات لهذا يجب إن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.¹

7) الإفصاح التفاضلي : إذ إن التسمية نفسها عن المضمون حيث يتم القوائم المالية بصورة ملخصة و

مختصرة على التفاضل أو التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية و تحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات أو التفاضل.

أي إن مؤيدي " الإفصاح التفاضلي " يفترضون مستثمرا اقل دراية و استيعابا من المستثمر

العادي الذي تقتضيه مهنة المحاسبة، و لكن بصورة عامة فان استخدام القوائم المالية الملخصة و المختصرة

مازال محل خلاف و هو إجراء غير مقبول عموما ، في الوقع العملي و بعيدا عن التحيز لا بد من

الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي من خلال القوائم الأساسية دون تبني وجهة نظر معينة.²

المطلب الرابع: أهداف الإفصاح المحاسبي و أسباب الزيادة في الإفصاح و متطلباته

الفرع الأول: أهداف الإفصاح

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات إلى المستخدمين من اجل :³

وصف العناصر المعترف بها و تقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم

المالية مقل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية العمومية.

وصف العناصر المعترف بها و تقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل الضرائب المؤجل غير المعترف به

ووصف للضمانات التي على المنشأة مقابل الديون.

توفير معلومات لمساعدة المستثمرين و الدائنين لتقديم المخاطر و الاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير

المعترف بها .

تقديم المعلومات المهمة عن التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة المستقبلية.

مساعدة المستثمرين لتقديم العائد على استثماراتهم.

¹ بغاشي خالد، مدي مواكبة النظام المحاسبي المالي المتطلبات الإفصاح وفق المعيار الدولي IAS1، مجلة المحاسبة و التدقيق و المالية، المجلد 2، العدد، 2، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، السنة 23 / 01 / 2021، ص58 .

² ناجي بن يحيى، دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و العلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، السنة 2012 – 2013، ص97 .

³ بن زاف لبنى، دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، السنة 2018 – 2019، ص52 .

الفرع الثاني: متطلبات الإفصاح حسب معايير محاسبة دولية لإعداد التقارير المالية (IAS /IFRS) :

ركزت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) وهي التسمية الجديدة للجنة معايير المحاسبة الدولية بعد عملية الهيكلة في كافة المعايير التي أصدرتها على الإفصاح حيث بلغ عدد المعايير سارية المفعول 41 معياراً، ومن هنا يتضح أهمية متطلبات الإفصاح في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS /IFRS) وعليه سوف نستعرض متطلبات الإفصاح في بعض معايير المحاسبة و معايير التقارير كما يلي :¹

1 -مطلبات الإفصاح وفق المعيار المخزون (IAS2) :

- يجب أن تفصح المؤسسة في التقارير المالية وفق المعيار كما يلي :
- السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون بما في ذلك صيغة التكلفة المستخدمة .
- القيم الإجمالية المرحلة للمخزون و القيمة المرحلة حسب التصنيفات الملائمة للمؤسسة .
- القيمة المرحلة للمخزون التي تحمل قيمة عادلة اقل من تكلفة البيع .
- أي مبلغ معكوس من أي تنزيلات سابقة و المعترف به كمصاريف للفترة .
- مبلغ أي تخفيض أو تغيير يعتبر كتخفيض في مبلغ المخزون المعترف به كمصاريف للفترة .
- الظروف أو الأحداث التي أدت إلى عكس تنزيل المخزون .²

2- متطلبات الإفصاح وفق المعيار الإفصاح عن السياسات المحاسبية (IAS8):³

أ - الإفصاح عن التغير في السياسات المحاسبية :

- يجب الإفصاح عن سبب التغير في السياسة المحاسبية، مقدار المبالغ التي سيتم تعديلها ومقدار التعديلات نتيجة التغير .
- الإفصاح عن كيفية تطبيق أثر التغير (رجعي أو لاحق) يتوجب الإفصاح عن الأسباب التي تبرر تبني تطبيق سياسة محاسبية جديدة في حالة تغيير اختياري .

¹ خلف الله بن يوسف، أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) و أثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية، العدد 7، سنة 2017 / 04 / 7، المركز الجامعي، فالو الجزائر:ص 34 .

² خلف الله بن يوسف . مرجع سبق ذكره، ص 34 .

³ زيدي بشير، المعيار الدولي 8 السياسات المحاسبية، و التغيرات المحاسبية و الأخطاء، المقياس معايير المحاسبة الدولي . سنة الجامعية 2020-2021، التخصص محاسبة و تدقيق، القسم العلوم المالية و المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة شهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، السنة 2021 :ص12.

ب - متطلبات الإفصاح عن الفترات السابقة :

- ماهية الخطأ في الفترات السابقة.
- الإفصاح عن مبالغ تصحيح الأخطاء بكافة الفترات السابقة المعروضة.
- مقدار تصحيح الخطأ في بداية أول فترة سابقة معروضة.
- بيان أسباب إن إعادة العرض بأثر رجعي غير عملي لفترة سابقة معينة.

3 - متطلبات الإفصاح وفق المعيار الدولي (IAS7) :

لقد بين IAS7 كيفية وضع جدول التدفقات النقدية (تدفقات الخزينة)، هذا الجدول الذي يعتبر من القوائم المالية الإلزامية في النظام المحاسبي المالي يحدد 03 أشكال من قوائم التدفقات المالية، استغلالي، استثماري، تمويلي بإضافة إلى الشروحات حول أسباب ارتفاع النقدية و انخفاضها خلال الدورة.¹

متطلبات الإفصاح وفق (IFRS2) الدفع على أساس الأسهم² :

- يجب على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية من فهم طبيعة و نطاق ترتيبات الدفع على أساس الأسهم التي كانت قائمة خلال الفترة من خلال: بما في ذلك البنود والشروط العامة لكل ترتيب مثل (متطلبات الاستحقاق ، المدة القصوى للخيارات الممنوحة، طريقة التسوية) .
- عدد الخيارات الأسهم و المتوسط المرجحة للأسعار ممارسة خيارات الأسهم لكل مجموعة من الخيارات التالية (المتداولة في بداية الفترة، الممنوحة خلال الفترة، الملغاة خلال الفترة) .
 - الإفصاح عن كيفية تحيد القيمة العادلة للبضائع أو الخدمات المستلمة، أو القيمة العادلة للأدوات حقوق الملكية الممنوحة خلال الفترة.
 - يجب على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي التقارير المالية من فهم اثر معاملات الدفع على أساس الأسهم على أرباح أو خسائر المؤسسة للفترة وعلى مركزها المالي.

¹ سعيدي يحيى و آخرون، أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 01، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر: السنة 2011، ص: 75

² خلف الله بن يوسف، مرجع سبق ذكره: ص 35 .

4 - متطلبات الإفصاح وفق (IFRS7) :

يتطلب معايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS 7 :

1 - يجب على المؤسسة تجميع أدواتها المالية في فئات ممثلة (الأصول المالية، الالتزامات المالية، و حقوق الملكية) و الإفصاح على المستوى الفئة عن المعلومات التالية :

أ - الإفصاح عن طبيعة و مقادير التدفقات النقدية و ظروف عدم تأكد المحيط به و المتعلقة بأدوات المالية.

ب - الأساس و الاعتراف و القياس و السياسات المحاسبية المختلفة المتعلق بأدوات المالية، بما في ذلك تحديد القيمة العادلة لهذه الأدوات.

2 - إضافة إلى ما سبق هناك إفصاحات أخرى المطلوب بموجب المعايير IFRS 7 هي :

أ - المعلومات عن الأهمية الأدوات المالية.

ب - المعلومات عن طبيعة و نطاق المخاطر التي تظاهر بسبب الأدوات المالية ، و يشمل ذلك السياسية التحوط.¹

الفرع الثالث: أسباب الزيادة في متطلبات الإفصاح : و تتمثل أهم تلك الأسباب في الآتي

1 **تعقد بيئة الأعمال :** مع زياد تعقيد و تعاظم العمليات و الإحداث الاقتصادية في بيئة الأعمال و

صعوبة تلخيص هذه الإحداث في تقرير مختصر و من هذه الإحداث استجار و اندماج الأعمال، المعاشات، الاعتراف بالإيراد و الضرائب المؤجلة و نتيجة ذلك تستخدم الملاحظات بصورة مكثفة في شرح هذه الصفات و أثارها المستقبلية.

2 **الحاجة لمعلومات فورية :** فهناك طلب الآن أكثر من أي وقت مضى من قبل المستخدمين

لمعلومات تتعلق بالبيانات الفترية و معلومات حالية و تنبؤية كما أن هيئة سوق المال أصبحت توصي بنشر التنبؤات المالية التي بعض المحاسبين.

3 **المحاسبة كأداة للأشراف و الرقابة :** حيث تعتقد الجهات الحكومية إن تقديم المزيد من المعلومات

و الإفصاح العام عن منشآت الأعمال من الأمور الجوهرية لضبط حركة النشاط الاقتصادي تجنب

حدوث الأزمات مالية مثل أزمة شركة الطاقة الأمريكية (انرون) .²

¹ بشير زبيدي، المعيار المحاسبي رقم 7 قائمة التدفقات النقدية، مرجع سبق ذكره،الهيئة 2018، ص20.

² بن زاف لبني، مرجع سبق ذكره:ص 52-53 .

المطلب الخامس : مقومات الإفصاح المحاسبي :

يمكن القول إن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليست عملية عشوائية ، بل توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح، و من أهم المحددات على نوع و حجم الإفصاح مايلي :

1 المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية :

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية على مقومات رئيسية التي نستشفها من خلال الإجابة عن هذه التساؤلات .¹

من هو الفرد أو الهيئة التي تبحث عن المعلومة ؟ و من اجل أي الأغراض يحتاجونها؟ و التي غالبا تكون اتخاذ قرارات خاصة بالاستثمار بالمنشأة او من اجل التخطيط لسياسة استثمارية شاملة، من خلالها نستطيع معرفة طبيعة المعلومة المبحوث عليها، و كيفية إيصالها و بالطريقة المثلى و كذلك الوقت الملائم للحصول عليها.

+ المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية :

ويمكن تصنيفهم إلى صنفين:

+ مستخدمي المعلومات ذوي مصالح مباشرة في المشروع :

الاحتملة، الإدارة، الدائنون الموظفون الموردون و العملاء و عموم المضاربون في أسواق المال، هذه الفئة تهتم بالمعلومات المتعلقة بعوائد الاستثمار و قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها، و منح مكافآت للعمال و فرض التوظيف و الترقية، و استمرارية نشاط المؤسسة.²

+ مستخدمي المعلومات ذوي المصالح غير المباشرة في المشروع :

الحسابات، الهيئات الحكومية، نقابات العمال و هم في مجملهم يعتبرون كوكلاء إما عن الإدارة، المستثمرين او المساهمين او عن الموظفين و العمال و المصالح العامة للدولة و كل طرف من هذه الأطراف يرمي إلى استغلال المعلومات الواردة في القوائم المالية و الإفصاحات المرافقة لها من اجل إجراء مقارنات استخراج نسب مالية للمساعدة في التسيير او إبداء رأي فني محايد حول صدق هذه القوائم و بالتالي المعلومات المقدمة مدى التزام المنشأة بالوفاء بالتزاماتها تجاه إدارة الضرائب أو الإدارة الجمركية كذا استمرارية أداء المنشأة و الحفاظ على المناصب والاستمرار كمصدر للدخل

¹ وليد ناجي الحياي، النظرية المحاسبية ج2، دار النشر الأكاديمية العربية المفتوحة، الدفرك، بدون الطبعة ، 2007: ص371

² وليد ناجي الحياي، النظرية المحاسبية ج2، مرجع سبق ذكره : ص 371 .

و قد كرس دفين DEVINE أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية كركن أساسي من أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب حيث إن أهمية تحديد الجهة التي تستخدم المعلومات المحاسبية تنبع من حقيقة أساسية هي إن الأغراض التي تستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضا مختلفة لذا فان الحاجة لتحديد الجهة او الفئة المستخدمة تسبق الحاجة لتحديد غرض استخدامها و الذي يساعد في تحديد الخواص الواجب توفرها في تلك المعلومات من حيث المحتوى و الشكل .¹

و نظرا لاختلاف المستخدمين كان لا بد من تحديد نمط موحد للإفصاح يكون ملائم لجميع المستخدمين رغم اختلافهم و اختلاف إغراضهم، لكن رغم اتفاق الباحثين حول مبدأ المستخدم المستهدف إلا أنهم اختلفوا حول هوية هذا المستخدم فاحدهم و هو COWAN يرى بان المستثمر العادي ذو المهارة المحدودة هو من يجب اعتباره مستخدم تلك البيانات و المعلومات على عكس آخرين هما (MAUTZ;SHARAD) فيرشحان المحلل المالي ليكون هذا المستخدم نظرا لما يقدمه من معلومات تساعد على اتخاذ القرارات في حين إن CHETKOVIC فيعتمد على رأي وسط بين سابقه حيث يستخدم مصطلح القارئ المعياري الذي يحتل مكانا وسطا بين القارئ او المستخدم الماهر و غير الماهر لتلك المعلومات.

في حين أن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين يرى رأيا أكثر شمولية من خلال عدم اعتماده على مبدأ تحديد الهوية و إنما من خلال إعداد قوائم مالية تكون متعددة الأغراض لتلائم مختلف المستخدمين²

2 إغراض استخدام المعلومات المحاسبية :

أن تعدد المستخدمين انعكس على الإغراض من استخدام المعلومات و من هنا نتوجه إلى ربط الغرض بخاصية الملائمة و في هذا الإطار تلتقي وجهتا نظر أهم مجعنين مهنيين في الولايات المتحدة الأمريكية و هما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين و الجمعية الأمريكية للمحاسبين فقد عبرت الجمعية عن وجهة نظرها في احد التقارير الصادرة عنها في سنة 1966 " في حين تعتبر الأهمية النسبية (Materiality) بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح. تعتبر الملائمة Relevance المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية و واجبة

¹ خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 1، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 2، 2002، ص157.

² وليد ناجي الحياي. مرجع سابق:ص373

الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملائمة و جود صلة و وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات و الإفصاح عنها من وجهة و الغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى .¹

و في تعريفه لخاصية ملائمة المعلومات يقول (Shwyper) ما نصه : تعتبر معلومة ما ملائمة لمستخدم معين ، فرقم صافي الربح مثلا يعتبر معلومة ملائمة لقارئ البيانات المالية نظرا لوجود احتمال كبير في إن تستخدم هذا القارئ تلك المعلومة في غرض ما بينما لا يعتبر عدد نوافذ المنشأة التسويقية معلومة ملائمة للقارئ نفسه نظرا لضعف احتمال استخدامها من قبله في أي غرض كان.

لذا لا بد قبل تحديد ما إذا كانت معلومات معينة ملائمة أو غير ملائمة من إن يحدد أولا الغرض الذي ستستخدم فيه، إذ إن معلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل.²

3_تحديد طبيعة و نوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها :

بعد تحديد الأطراف المستخدمة للمعلومات ثم العرض من استخدامها تأتي مرحلة تحديد طبيعة و نوعية المعلومة الواجب الإفصاح عنها، و يتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حاليا في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية، إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية لكن يتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية فتعرض في ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية و تعتبر جزءا لا يتجزأ من تلك القوائم

و تنقسم هذا المعلومات إلى المعلومات كمية والمعلومات غير كمية :

1-3 المعلومات الكمية :

يمكن تحديد أربع مجالات أساسية يتم من خلالها الإفصاح عن المعلومات الكمية عن المعلومات الكمية ممثلة في الميزانية قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، و قائمة التدفقات النقدية، حيث يتم تضمين هذه القوائم بأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الإحداث المالية التي قامت بها المنشأة، و من الملاحظ هذا الجانب من الإفصاح يلقي استجابة دائمة من قبل المستفيدين.

¹ محمد مطر، تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية، دراسات العلوم الإنسانية المجلد 20، العدد 2، السنة 1993: ص 122.

² محمد مطر، تأصيل النظري، مرجع سبق ذكره: ص 340 – 341 .

3 2 المعلومات غير الكمية :

يتم الإفصاح عم هذا الجانب في التقارير المحاسبية بشكل وصفي من شأنه إن يزيد من فهم المستخدم و ثقته بالأرقام (المبالغ النقدية) الظاهرة في القوائم المالية إذ هذه المعلومات غالبا ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية، و يتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية الرئيسية ومن خلال قوائم مالية أو الملاحظات الهامشية بالإضافة إلى تقرير الإدارة.

و يقول هندركسون " تعتبر المعلومات غير الكمية ملائمة و الإفصاح عنها مثمرا إذا كانت مفيدة في عملية اتخاذ القرارات " .

إن القوائم المالية المعدة وفقا لمجموعة من الفروض و الأعراف و المبادئ المتعارف عليها بين المهنيين مما يجعلها خاضعة لمجموعة من القيود و المحددات على كل نوع كمية معلومات التي تظهر في تلك القوائم، من هذه الفروض مثلا اعتماد مفهوم الصفقة السوقية معيارا لتسجيل الأحداث الاقتصادية في السجلات المحاسبية ، وكذلك التقيد بمبدأ التكلفة التاريخية كأساس للإثبات و تقييم الأصول¹

فمفهوم الصفقة السوقية يشكل في رأي BEDFORD قيذا يؤثر على نطاق المعلومات المحاسبية فيستبعد من نطاقها كثير من الأحداث الاقتصادية التي قد تكون مفيدة لمستخدمي البيانات المالية، بينما تجعل التكلفة التاريخية مصداقية المعلومات المعروضة في القوائم المالية في فترات التضخم محل شك و تساؤل².

كذلك الشأن بالنسبة للأهمية النسبية يفرض على المحاسب دمج بعض بنود هذه القوائم وفق معيار الحجم النسبي مما يؤدي إلى دمج بنود قد تكون مهمة من وجهة نظر بعض مستخدمي البيانات المالية بالرغم من انخفاض حجمها النسبي .

مما سبق يرى كثير من الباحثين بان توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية يستوجب النظر في كثير من الأعراف و المبادئ الأعراف التي تحكم إعداد هذه القوائم و إعادة ترتيبها على حسب أهميتها حتى يرجح كفة خاصية الملائمة على عداها من الخواص الأخرى للمعلومات لان هذه الخاصية هي العيار الرئيسي للمعلومة التي يتمحور حولها الإفصاح المناسب و حسب رأي BEDFFORD إجراء نوع من

¹ محمد مطر، تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 2، السنة 1993:ص 123.

² محمد مطر، تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية ، مرجع سبق ذكره :ص 124 .

المقايضة بين خاصية الملائمة من جهة و الخواص الأخرى للمعلومات التي تمثل قيداً على ملائمتها كالموضوعية و القبلية للتحقق و الأهمية النسبية من جهة أخرى.

هذا الترجيح أفسح المجال للتوسيع نطاق الإفصاح إلى عدة زوايا مثل:

- الدعوة إلى استعمال الأنماط الجديدة من المقاييس المحاسبية مستمدة من الطرق الإحصائية و استعمال مقاييس احتمالية كالمدى، التباين، الانحراف المعياري .
- استخدام مقاييس متعددة في الفصاحة عن بعض بنود القوائم المالية كالقيمة الجارية أو الاستبدالية بجنب التكلفة التاريخية بالرغم من وجود فرق جوهري بينهم
- الإفصاح عن معلومات جديدة مثل بيانات محاسبة الموارد البشرية و المحاسبة الاجتماعية
- الإفصاح عن التنبؤات و التوقعات المالية
- الإفصاح عن اثار التقلبات في مستويات الأسعار¹

و عموماً فإن التوسع في الإفصاح قد يكن له اثر عكسي و يؤثر على نوعية القرار من خلال توفر معلومة غير جيدة تعقب معلومة جيدة على عكس إن توفرت المعلومة الجيدة فقط، إن ملائمة المعلومات للإفصاح عنها مرتبط بمدى فهمها و صلاحيتها لاتخاذ القرارات فهي تتأثر بمجموعة من المتغيرات منها مكانة الشركة و مركزها المالي و متطلبات الجهات الرسمية و قوة الاقتصاد القومي فضلاً عن خبرة و مهارة مستخدمي القوائم المحاسبية إلى جانب خبرة و فهم المحاسب الذي يقوم بإعدادها.²

4 تحديد أساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :

أن تحقيق إفصاح مناسب يكون من خلال استخدام أساليب و طرق إفصاح تسمح بتسهيل الفهم و ضمان المنطقية في المعلومات من خلال التركيز على الأمور الجوهرية لتسهيل الاطلاع عادة ما يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات مستخدميها في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جدول أخرى مكمل تلحق بها ويمكن تصنيف أكثر الطرق³ :

4 1 الإفصاح في صلب القوائم المالية:

¹ ناجي بن يحيى، مرجع سبق ذكره:ص 90.

² ناجي بن يحيى، مرجع سبق ذكره:ص 91 .

³ يوسف صديق و آخرون، مرجع سبق ذكره:ص 79 .

يجب أن تظهر المعلومات الهامة و الملائمة في صلب قائمة أو أكثر من القوائم المالية أن أمكان ذلك، فالأصول و الخصوم و النتيجة و الأموال الخاصة يجب أن يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية حال ما يمكن قياس العمليات و التغيرات الأخرى بموثوقية و بدارحة عالية من الدقة، حيث إن طريقة العرض المعلومات دورا في مساعدة مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالأرقام المستقبلية، فعلى على سبيل المثال فأن تصنيف الأعباء إلى ثابتة و متغيرة في حساب النتيجة قد يساعد مستخدم القوائم المالية على التنبؤ بحجم تلك الأعباء تبعا للتغير في حجم المبيعات.¹

2-4 استخدام المصطلحات و العرض المفصل

تعتبر المصطلحات المستخدمة في وصفة محتويات القوائم المالية و دراجة التفصيل فيها من الأمور الهامة في عملية الإفصاح، حيث تساعد عملية الوصف الصحيحة و عنوان العناصر في تلك القوائم على زيادة فهم القارئ لتلك القوائم و إزالة الغموض فيها.²

3-4 الإفصاح عن الملاحظات و الهوامش (الإيضاحات)

لقد تطور حجم وجود الملاحظات و الهوامش في التقارير السنوية ، نتيجة لأهميتها في تفسير و الشرح البنود الغامضة و ضرورتها لاضمان أفضل عرض لتلك المعلومات، و يجب تجنب التكرار في الشروحات و كذا عدم الإفراط في استخدام الملاحظات و الهوامش . و تمتاز هذا الأساليب بكونها تستخدم في العرض المعلومات غير كمية بأكثر تفاصيل، و يعاب عليه أنها تمثل معلومات يصعب فهمها و تفسيرها، كما أن الإفراط في استخدامها يجعل تلك الملاحظات مهمة من طرف المستخدمين.

4 4 استخدام الجداول و الملاحق الإضافية :

¹ قسوم حنان و آخرون، أثر الإفصاح المحاسبي على كفاءة الأسواق المالية، الملتقى الوطني، الأسواق المالية و العملة المالية الاقتصادية، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسي، تمارست، الجزائر: ص 5 .

² زين عبد المالك، القياس و الإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، السنة 2013/2012: ص 16-17 .

إن تقديم جداول بشكل مستقل عن القوائم المالية الأساسية سببه إن المعلومات التي تتضمنها أقل أهمية من المعلومات الواردة في القوائم المالية، و لكنها تساعد في تسهيل الفهم لتلك القوائم المالية. كما إن استخدام الملاحق الإضافية يكون من أجل معلومات إضافية مكملة و مهمة للفهم و هذه الملاحق تكون فيها الحرية في التركيب و الشكل و المحتويات.¹

5-4 البنود المقابلة :

يتم استخدام هذا الأسلوب لإيضاح بعض عناصر الميزانية ، حيث يتم أدرج معلومة تمثل العلاقة بين بند من الموجودات و آخر من المطلوبات و الهدف من ذلك هو تسهيل مهمة مستخدمي القوائم للتعرف على القيمة الحقيقية لكل عنصر من عناصر الميزانية أو قائمة الدخل.²

6-4 تحليلات الإدارة :

تتضمن خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين و توقعات الإدارة المستقبلية و الأهداف التي تسعى لتحقيقها ، كما تتضمن معلومات عن الإنتاج و درجة نمو المبيعات و الأرباح و العوامل المؤثرة في نشاط الشركة في المستقبل.

7-4 شهادة مراجع الحسابات :

تقدير المراجع الخارجي ليس معدا للإفصاح و لكنه يؤدي دوره كطريقة للإفصاح من خلال إعطاء رأي محايد عن موضوعية و سلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة.³

8-4 توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :

¹ صديق مسعود، مرجع سبق ذكره:ص 80 .

² قسوم حنان، الأسواق المالية و العولمة المالية و الاقتصادية، مرجع سبق ذكره : ص 5 .

³ شياخي بلال، أثر الإفصاح و مبدأ القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية على تعزيزه جودة المعلومات المحاسبية، ملتقى الوطني، النظام المحاسبي المالي بالجزائر و علاقته بالمعايير الدولية (IFRS-IAS)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد أبن باديس، مستغانم، الجزائر، 14/13 جانفي 2013 . ص 11 .

انه يجب إن تظهر المعلومات في وقت معين وإلا ستفقد هذه المعلومة صلاحيتها وأهميتها كما شدد مجلس المبادئ المحاسبية (APB State ment) على أهمية عناصر توقيت الإفصاح في النص التالي " يجب إيصال المعلومات المحاسبية لمتخذ القرار في وقت مبكر وذلك إذا ما كان أي تأخير في إيصالها له سيؤثر على قراره " ويرى محمد مطر انه يجب الموازنة بين عامل السرعة في توفير الإفصاح من جهة ،وعامل الدقة واكتمال المعلومات الموضح عنها من جهة أخرى ¹.

المطلب السادس : قواعد الإفصاح المحاسبي و عوائقه

أ - قواعد الإفصاح المحاسبي :

الحاسبة المالية هي نظام للمعلومات يقوم بتشغيل بيانات خاصة بأحداث اقتصادية يمكن قياسها ماليا من اجل إنتاج و الحصول على معلومات مالية و ذات طبيعة تقنية يتم تبويبها و تصنيفها وفق نمط معين، وهي الجداول و التقارير المالية، يتم نشرها لصالح أشخاص آخرين يطلق عليهم المستخدمون، هذه المعلومات المالية تكون مصحوبة بإيضاحات متممة لها .

و نظرا لأهمية الإفصاح نجد إن هناك من ضمن المعايير المحاسبة الدولية معايير التي أصدرتها لجنة المعايير الدولية IASC موضوعها الإفصاح :

المعيار رقم 01 بعنوان عرض القوائم المالية.

المعيار رقم 10 الظروف الطارئة و الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.

المعيار رقم 20 المحاسبة عن المنح الحكومية و الإفصاح عن المساعدات الحكومية .

المعيار رقم 24 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة .

المعيار رقم 27 القوائم المالية الموحدة و المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة .

المعيار رقم 05 المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية.

و التي أمكن من خلالها إن نستنتج قواعد الإفصاح و هي ²

1. الإفصاح عن السياسات المحاسبية :

¹ عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة و المساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة، مرجع سبق ذكره، الصفحة 35 .

² عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة و المساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة، مرجع سبق ذكره :ص35

السياسة المحاسبية هي ما عبر عنها في قرار وزارة المالية المؤرخ في 26/07/2009 المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها بأنها القواعد الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد الكشوفات المالية¹.

او هي القواعد و المبادئ و الأنظمة و الممارسات المطبقة بمعرفة المنشأة لأعداد و تقديم القوائم المالية² أما ما تعلق بالإفصاح عن التغيير في السياسة المحاسبية فيجب الإفصاح كحد ادني عن اختيارات المنشأة في الحالات التالية مثلما نص عليه الفصل الثامن من المرسوم التنفيذي 156/08.

- مدى مطابقة او عدم المطابقة للمعايير، كل مخالفة لهذه المعايير يجب تفسيرها و تبريرها
- بيان أنماط التقييم المطبقة على مختلف فصول الكشوف المالية لا سيما تقييم اهتلاك العناصر العينية و المعنوية للميزانية كذلك الشأن في تقييم سندات المساهمة المناسبة لحيازة ما لا يقل عن 20% من رأس المال، و تقييم أرصدة الحسابات و المخزونات إما تقييم الأصول و الخصوم فيفصح عن مخالفة طريقة التقييم بالتكلفة التاريخية نظرا لكون المعتاد تقييمها بالتكلفة التاريخية.
- الإشارة إلى طريقة التقييم المتبعة عند تعدد الطرق المقبولة في التقييم
- تفسير عدم إدراج الحسابات في المحاسبة او عمليات إعادة الترتيب و التعديلات للمعلومات المرقمة الخاصة بالسنة المالية السابقة لجعله قابلة للمقارنة
- التأثير في نتيجة التدابير الإعفائية الممارسة من اجل الحصول على تخفيضات جبائية
- تفسيرات حول وضع تغيير الطريقة او التنظيم موضع التنفيذ و تبريرها عند التأثير في النتاج و رؤوس الأموال الخاصة في السنة المالية الحاضرة و السنوات السابقة، طريقة الإدراج في المحاسبة
- بيان ما يحتمل وقوعه من أخطاء هامة مصححة خلال السنة المالية طبيعة هذه الأخطاء و مدى تأثيرها على السنة المالية و طريقة إدراجها في الحسابات إعادة تكييف معالجة المعلومات القابلة للمقارنة و المتعلقة بالسنة السابقة.³

هذا ما يناء عن الاختلاف المشروع في قواعد و مبادئ و الممارسات المحاسبية من منشأة إلى أخرى وفق ما يتمشى و رغبة الإدارة في معالجة الأحداث محاسبيا و إن يراعي الإفصاح عن السياسة المحاسبية عرض هذه

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار الوزاري المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 جويلية 2008 احدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية عدد 27 المؤرخة في 25 مارس 2009، الفصل الثامن: ص 38

² المملكة العربية السعودية ، أكتوبر 2009: ص 15. المناح على الرابط التالي: I F RS S عمر يوسف عمر الحضري، ملخص معايير المحاسبة الدولية 2020

https://drive.google.com/open?id=1wdT1IRo_R7NSULDENDKaSjWfUfv47e3G

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره: ص 38.

المعلومات في البيانات المالية مما يدل على إعطاء أهمية قصوى للمضمون و الشكل الموحد في عرض المعلومات ضمن البيانات المالية في جميع المنشآت داخل نطاق الدولة في خارجه مع مراعاة الاعتبارات الثلاثة إثناء المفاضلة بين السياسات المحاسبية لاختيار أفضلها.

- الأهمية النسبية : طبقا للمادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، وفق هذا المبدأ يجب أن تبرز الكشوف المالية جميع المعلومات المهمة و التي يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها تجاه الكيان، كما انه يمكن أن تدمج المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة او الوظيفة، و يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة الإدارة للمعلومات التي يحملونها على الواقع و الأهمية النسبية للإحداث المسجلة.¹

- الحيطة و الحذر : على ضوء هذا المبدأ فان عملية القياس يجب أن تكون بتقدير معقول للوقائع في ظروف عدم التأكد و الشك قصد تفادي خطر تحول الشكوك الموجودة إلى المستقبل من شأنه أن يوقع الكيان في خطر الديون او التأثير على نتائج الدورة كما ينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيم الأصول و المنتجات كما يجب أن لا يقلل مكن قيمة الخصوم و الأعباء او إن يؤدي هذا المبدأ إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.²

- تفوق الجوهر على الشكل :

إذ إن الغرض من الإفصاح هو الوصول إلى الفهم الجيد للمعلومة المحاسبية مما يحتم الاعتناء بمضمون المعلومة عوض شكلها و هذا فقط عند العرض و تقييم العمليات و الأحداث إن اعتماد سياسات محاسبية مختلفة لنفس المنشأة في مجالات محاسبية متنوعة يزيد من صعوبة مهمة تفسير البيانات المالية و لا يمكن في ظل عدم جود قائمة موحدة للسياسات المقبولة يمكن اعتمادها بحيث تكون مرجع للمستخدمين بحيث هناك اختلاف للبيانات المالية المنتجة جراء استخدام سياسات مختلفة على الرغم من إن الإحداث و الظروف موحدة و منه فإن الأمثلة التالية توضيحا لما يستوجب إيضاحا عن السياسات المنتهجة لكل منها.³

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 20 جمادى الأول 1429 الموافق ل 26 ماي 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون 11-07 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 19، المادة 12: ص 12

² إبراهيم سالم محمد غراب و آخرون ، المبادئ الرئيسية بأهم معايير المحاسبة الدولية مع عرض أسس الإفصاح عن البيانات في القوائم المالية و الإيضاحات المتممة لها، المكتب العربي، مصر، بدون الطبعة، السنة 2002: ص 7،6، 8.

³ : إبراهيم سالم محمد غراب، مرجع سبق ذكره: ص 7،6، 8.

- البنود العامة

سياسة توحيد البيانات المالية و مدى مطابقة او عدم مطابقتها للمعايير و تفسير جميع الاختلافات
 سعر صرف العملات الأجنبية و معالجة الربح او الخسارة الناتجة عنه في حالة التعامل بالنقد الأجنبي في عمليات
 التجارة الخارجية و المضاربة في سوق المال و أسعار ترجمة النقد الأجنبي (سعر الصرف التاريخي، او سعر الأقفال)
 الإفصاح عن طريقة تقييم عناصر الميزانية في حالة اعتماد طريقة تختلف عن طريقة التكلفة التاريخية تبيان ما يحتمل
 وقوعه من أخطاء هامة و تأثيرها على نتائج الأعمال و الأحداث ألاحقة لتاريخ الميزانية.
 السياسة المحاسبية المنتهجة في معالجة عقود الإيجار و الشراء بالتقسيط و معالجة الربح و الخسارة الناتجة عنها
 السياسة المتبعة في عقود الانجاز طويلة الأجل (نسبة الانجاز، نهاية العقد)

- الإفصاح عن الضرائب المؤجلة.

- الإفصاح عن الامتيازات الممنوحة للأطراف ذوي العلاقة

الموجودات :

السياسة المتبعة في الاعتراف بالإيراد و كيفية الاعتراف بالإنتاج و البضاعة الجاهزة او تحت التصنيع،
 كذا سياسة تقييم تكاليف البضاعة المباعة و المحاصيل الناضجة
 الأراضي خلال مرحلة التطوير و مصاريف التطوير الخاصة بها
 الاستثمارات في الشركات التابعة و الشركات الزميلة و الاستثمارات الأخرى تقييم الأصول الثابتة
 غير الملموسة (حقوق الاختراع، العلامات التجارية، الاسم و الشهرة) .

المطلوبات و المخصصات

الرهون و الضمانات الالتزامات و الأمور الطارئة التكاليف و مخصصات الجانب الاجتماعي للعمال
 و إقساط الضمان الاجتماعي و منح التعويضات الخاصة بالتسريح و نهاية الخدمة او الإحالة على
 التقاعد

الإفصاح عن العمليات المتوقفة او غير المستمرة و الأرباح و الخسائر الناجمة عن التنازل عنها ¹

¹ إبراهيم سالم و آخرون، مرجع سبق ذكره: ص 7-8 .

ما يجب مراعاته عند الإفصاح

فيما يخض الإفصاح عن الافتراضات المحاسبية فانه لا يفصح عنه عند الالتزام به و لكن يجب الإفصاح عند مخالفته، كذلك إذا تم التحول من طريقة غير متعارف عليها إلى طريقة متعارف عليها فان ذلك يعتبر تصحيحا و ليس تغييرا في المبادئ المحاسبية

المعلومات الواجب الإفصاح عنها في البيانات المالية المنشورة: للإفصاح ارتباط وثيق بالقوائم و التقارير المالية التي تشتمل على الميزانية و الحسابات الختامية و قائمة مصادر الأموال و استخداماتها و أي قوائم او تقارير أخرى مرتبطة بها و حتى تصبح هذه القوائم و التقرير المالية واضحة دون لبس و سهولة الفهم و الاستيعاب للقارئ العادي يجب إن يفصح على مجموعة من البيانات المالية و المعلومات المحاسبية التي يتمثل الحد الأدنى من الإفصاح، و البشي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين مميزتين المجموعة الأولى ما يمكن إن نطلق عليه الإفصاح عن الأمور العامة للمنشأة و المجموعة الثانية فهي مجموعة البيانات و المعلومات التقنية ذات ارتباط بالمحاسبة و الواجب الإفصاح عنها.

الإفصاح عن المعلومات العامة للمنشأة: في هذا القسم يفصح عن اسم المنشأة، جنسيتها، طبيعة نشاطها، شكلها القانوني العملة و الوحدة النقدية التي على أساسها أعدت القوائم المالية، الفترة او السنة المالية، تاريخ الإقفال و حساب المركز المالي والأرقام الخاصة بالفترات المقارنة السابقة . إن إلزامية تبويب البنود التي تحتوي هذه القوائم على نحو واضح للقارئ العادي و عدم إدماجها يعد من أساسيات الإفصاح عنها. كذلك يجب عدم إدماج البنود الهامة في بعضها او إجراء مقاصة فيما بينها إي يجب الإفصاح على كل بند لوحده¹

الإفصاح عن البيانات و المعلومات في المركز المالي و قوائم الدخل

يفصح خلالها عن جميع القيود و الرهونات و الضمانات على ممتلكات و أصول المنشأة و القيود و الرهونات و الضمانات الممنوحة للمنشأة و الالتزامات المقابلة لها، التكاليف استثمارية المستقبلية و المقادير المالية التي ترتبط بها المنشأة، و كل الالتزامات العرضية الأخرى مع بيانها كل ما أمكن الأمر. يفصح عن حقوق الملكية بما فيها الأموال الخاصة، و رأس مال الأسهم المرخص بها، و المصدرة و المدفوعة وغير المدفوعة و القيم الاسمية لها و توزيعات الإرباح المستحقة لحاملي الأسهم الممتازة كذا

¹ عباس مهدي شيرازي، النظرية المحاسبية، ذات السلاسل لطبيعة و النشر و توزيع، الكويت، الطبعة الأولى، السنة 1990:ص119.

الحقوق و الامتيازات و القيود المرتبطة بتوزيعات الأرباح على حملة الأسهم الآخرين خاصة في حالات إي يجب إن توضح حقوق الملكية في شركات الأموال حركة رأس مال الأسهم خلال الفترة المالية و الاحتياطات العامة و الأرباح المحتجزة و فوائض إعادة التقييم و غيرها مما يصنف في بنود حقوق الملكية يفصح عن الالتزامات المالية و القروض طويلة الأجل أجال السداد تتعدى السنة سواء كانت مضمونة برهون او غير مضمونة حتى و إن كانت الجهات المقرضة شركات أم او تابعة او شقيقة و الإفصاح عن معدلات الفائدة و الشروط الأساسية للسداد او التصرف و علاوة خصم الإصدار المتبقي او تحت التسوية في تاريخ حساب المركز المالي هذا بعد استبعاد الأجزاء او الإقساط التي تستحق السداد خلال سنة واحدة.¹

الإفصاح عن الالتزامات و القروض القصيرة الأجل او الخصوم المتداولة و هي القروض المصرفية و التسهيلات البنكية قصيرة الأجل و الأجزاء او الأقساط مستحقة السداد خلال سنة واحدة من الالتزامات الطويلة الأجل و الدائنون و أوراق الدفع قصيرة الأجل و دائنو توزيعات الإرباح و الحسابات الدائنة للمديرين و أعضاء مجلس الإدارة في شركات الأموال و أي مستحقات أخرى للغير او للشركات الأم التابعة او الزميلة و الشركات الأخرى.

الإفصاح عن المخصصات و الالتزامات الأخرى بالنظر لأهميته النسبية خاصة مثل الضرائب المستحقة و مخصصات معاشات و المصروفات المستحقة و غيرها.

الإفصاح عن الأصول الطويلة الأجل او التثبيات و التي يفصح عن كل بند على حدي و تتكون من الأراضي المباني و الآلات و المعدات و الأصول الثابتة الأخرى مبوبة تبويبا ملائما و مجمعات الامتلاك مع توضيح الأساس المتبع للإهلاك و فترة الإهلاك كما يجب إن يفصح عن الاستثمارات طويلة الأجل في الشركات التابعة و الشقيقة و أي استثمارات أخرى في أوراق مالية طويلة الأجل مع بيان القيم السوقية لها إذا اختلفت عن القيمة التي ظهرت بها هذه الاستثمارات في المركز المالي كما يجب أيضا الإفصاح عن الحقوق المالية طويلة الأجل للمنشأة او الشركة سواء كانت مؤيدة بأوراق قبض طويلة الأجل او غير مؤيدة بها أما فيما يخص الشهرة و براءات الاختراع و الأسماء و العلامات التجارية يجب إن يفصح عنها أيضا إضافة إلى قيمتها، تكاليف التأسيس و إعادة التنظيم و المصاريف أو التكاليف الأخرى المؤجلة او مرحّلة إلى سنوات قادمة.²

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق ذكره:ص 384.

² وليد ناجي الحياي، مرجع سابق ذكره:ص 384.

جوانب أخرى من الإفصاح المطلوب وفقا لمعايير المحاسبة الدولية:

+ بالنسبة لبيان التغير في المركز المالي يجب الإفصاح عما يلي مصادر و استخدامات الأموال من العمليات.

بصورة منفصلة عن المصادر الأخرى ، العناصر غير العادية.

+ بالنسبة لقائمة الدخل او جدول حسابات النتائج يجب فصل دخل العمليات العادية وعن دخل

العمليات غير العادية قياس قيمة الأثر المادي الناتج عن التغير في السياسات المحاسبية إن أمكن قياسها،

قسط السنة من مصاريف البحث و التطوير و كذلك قيمة الإطفاء للمصاريف المؤجلة ،قيمة الوقر

الضريبي الناتج عن خسائر تشغيلية في قائمة دخل السنة التي نشأت فيها الخسارة.

مثلما جرى الفصل بين دخل العمليات العادية و غير العادية يجب الفصل بين الضريبة عن دخل النشاط

العادي و دخل النشاط غير العادي إضافة إلى الضريبة عن الدخل الناتج عن التغير في السياسة

المحاسبية،رقم أعمال و النتيجة المحصلة للنشاط التشغيلي لكل قطاع او قسم و الاستخدامات بنفس

الشكل ، مصاريف إيجار الأصول المستأجر و صافي فروقات معادلة أرصدة قوائم المالية للفروع الأجنبية

بالنقد الأجنبي مكاسب التنازل عن الاستثمارات الطويلة الأجل و مكاسب و خسائر القدرة الشرائية

للأرصدة النقدية مستقلة عن بيان الدخل.

+ بالنسبة لقائمة المركز المالي او الميزانية : يفصح عن عمليات الاستثمار في الإيجار المالي من و عن

المؤسسة و قيم هذه الاستثمارات منفصلة عن باقي الأصول و الشرط المالية الخاصة بها ،و القيم السوقية

للاستثمارات المتداولة التي تتم الحاسبة عنها على أساس أنها طويلة الأجل و القيم العادلة للاستثمارات

في العقارات إذا لم يدرجوا بها ،قيم الإنشاءات و الدفعات المتحصل عليها وفقا لذلك و التأمينات

المدفوعة على حساب العقود.

كل ما يتعلق بالملاحظات على الحسابات، الإحداث ألاحقة ، و الالتزامات الطارئة و ما يحول حولها من

التزامات و شروط و اثار كمية إن وجدت.¹

السياسة المحاسبية المتبعة في تخصيص إيراد العقد و أي تغير فيها

أسعار التحويل بين الفروع و الأقسام ، طرق إعادة التقييم في حالات إدراج إعادة التقييم في الميزانية ، طبيعة

عقود الإيجار الطويلة الأجل و إي التزامات ساء مالية او غير مالية تخصها عند انتهاء العقد، المنح الحكومية و،

¹ . جمعة حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، بدون طبعة، سنة 2014، ص 817 .

أسماء و وصف شركات المجموعة و الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمار فيها و نسب التملك و فرق الاقتناء (تكلفة الشراء - القيمة العادلة لصافي الأصول)¹

طريقة إطفاء الشهرة و أسباب عدم توحيد بيانات إي شركة تابعة الطريقة المتبعة في ترجمة القوائم المالية لها (الفروع الأجنبية) و أثره الكمي إن وجد.

نفقات الاقتراض المرسل و المعاملات التي تتم مع الأطراف ذوي العلاقة.

أنواع المعلومات الإضافية

كما سبق و إن ذكرنا اتساع الإفصاح ليشمل بعض المقاييس الاحتمالية و فق نظرية الاحتمالات وهي الأحداث التي يحدث وقوعها لكن من الصعب تقييم تأثيرها المالي مثل الأرباح المحتملة و هنا لابد من توفر شرطين هما

أمكانية تقدير قيمة الخسارة المحتملة و إن تتعدى نسبة احتمال الحدوث 25%

طرق تقييم المبادئ و المفاهيم المرتبطة به

العقود التجارية و الالتزامات الخاصة بتوزيع الأرباح على المساهمين و مكافآت الإدارة من اجل تقييم اثر هذه الأطراف على ربحية المنشأة مستقبلا

الأحداث اللاحقة من تاريخ غلق الحسابات إلى تاريخ إعداد تقرير محافظ الحسابات، وهناك ثلاث أنواع منها إحداث لها تأثير مباشر على الأرقام و المبالغ المنشورة في القوائم المالية

إحداث تغير بشكل مادي التقييمات الصحيحة المستمرة للميزانية او العلاقات بين أصحاب حقوق الملكية او في فائدة الأنشطة المنشورة في السنة السابقة كوسيلة تنبؤ²

ب - عوائق الإفصاح :

إن التتبع لتطور المحاسبة خلال مختلف مراحلها يلاحظ الانتقال من تسلط مبدأ الحيطة و الحذر إلى

مرحلة اعتبار المحاسبة نظام معلومات و بروز مفهوم أكثر شمولية و هو الإفصاح و الشفافية، و انتقال

المعلومات المالية من كونها أسرار لا يجب إفشاؤها إلى معلومات واجب الإفصاح عنها هذا الانتقال يترك

اثر على سلوكيات مالكي المؤسسة و كذلك المحاسبين.³

¹ جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره: ص 817 .

² خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل المعيار المحاسبة الدولية رقم 1، مجلة جامعة دمشق، المجلد 8، العدد 2، سنة 2002: ص 175.

³ عدنان بن عبد الله الملحم، معوقات و أسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمطلوبات الإفصاح المحاسبي في شركات المساهمة السعودية دراسة ميدانية، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 6 العدد 1 السنة 2003 ص 12

- إن من أهم المعوقات التي تقف حاجزا أمام الإفصاح المناسب او الكامل عدم إتقان المحاسبين لبعض الجوانب الجديدة للإفصاح المطلوب توفيره خاصة في معلومات المحاسبة الاجتماعية و البيئية إذ مازال

كثير

من المحاسبين لا يستطيعون توفير متطلباته من حيث مهارات القياس او من حيث مهارات العرض طرق

الإفصاح

- كذلك إن تقارير محافظي الحسابات لا تذكر ضمن طياتها التزام المؤسسة بالإفصاح الكامل في القوائم و الملحققات المالية¹

- اعتماد معظم الهيئات الجزائري على وسائل التمويل التقليدي مما يجعلها غير مهتمة بنتائج الإفصاح

نظرا لعدم حاجتها للتمويل عن طريق سوق رأس المال

- عدم تفعيل البورصة نتج عنه عدم كفاءة سوق رأس المال

- لجوء الإدارة إلى عدم الإفصاح عن بعض الحقائق من اجل تفادي الخطر الضريبي

- عدم وجود إطار مفاهيمي يجبر المؤسسات على نموذج للإفصاح الأدنى

- ارتفاع تكاليف الإفصاح مقارنة بما يجنيه الإفصاح من مكاسب مالية

¹ مرجع سبق ذكره: ص12.

المبحث الثاني: جودة المعلومة المالية:

المطلب الأول : أساسيات عامة حول المعلومات المالية و جودتها :

1. ماهية المعلومة المالية:

في ظل التطور العلمي و بروز ثورة تكنولوجيا المعلومات و مواكبة الاقتصاد و المحاسبة لهذا التطور و ظهور نظرية نظام المعلومات المحاسبية و ما صاحبه من تطور للمفاهيم و المبادئ المحاسبية، و كحال مختلف أنظمة المعلومات كان للنظام المعلومات المحاسبي مخرجات التي هي القوائم و التقارير المالية التي لا تعتبر غاية في حد ذاتها و إنما هي عبارة عن وسيلة تساعد في حمل المعلومات المساعدة على اتخاذ القرار الاقتصادي إذ أصبحت القوائم المالية ترجمة لنشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، تمكن مستخدميها من الحصول على معلومات من اتخاذ قرارات مختلفة كل على حسب الحاجة و المعلومات المستغلة.

2. مفهوم المعلومات المالية :

قبل عرض المعلومات سوف يتم التطرق إلى مفهوم البيانات المالية .
 "عرفت البيانات المالية بأنها مجموعة من القيم و الرموز و الكلمات التي يتم تجميعها من دخل المشروع و خارجه نتيجة للإحداث و العمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة المحاسبية و تمثل المواد الأولية أو المدخلات التي يتم تشغيلها في النظام المحاسبي بهدف استخراج المعلومات المالية. أي أن البيانات المالية ليس لها أثر في اتخاذ القرارات.¹

أن عملية اتخاذ القرار نعني بها المفاضلة بين عدة خيارات و بدائل متاحة في ظل الموارد الاقتصادية المتاحة و المحدودة ، فنظم المعلومات تلعب دورا هاما في الوصول إلى أعلى ربح من خلال اعتماد الاختيار و البديل الأمثل من البدائل المتوفرة عن طريق توفير المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرار.²

تعريف الأول : فالمعلومات هي من منظور النظام هي نتاج معالجة و تشغيل بيانات التي هي قيم مجردة او مجموعة من الرموز و القيم و الألفاظ مجمعة من داخل النظام أو خارجة للأحداث و

¹RALPH STAIR ,GEORGE REYNOLDS Principles of information systems10ED 2012 P5

² اشرف صالح سليمان و آخرون ، نظام المعلومات المحاسبية ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، بدون الطبعة ، السنة 2021/2020 :ص9.

الوقائع و هناك جانب آخر هو المستخدم أي إن المعلومة التي هي قيم مرتبة و معدة للاستخدام لغرض معين و وقت محدد و هي قيم تؤدي إلى زيادة المعرفة عكس¹

البيانات التي ليست لها مدلل او معنى لوحدها او في ذاتها و لا نظيف شيئا إلى معارف مستخدميها و لكنها تعطي مدلولاً و معني بعد وضعها في سياقها الذي نعبر عنه بالتشغيل بغية الحصول على معلومات تنفيذ في اتخاذ القرارات .

تعريف الثاني : هي نتاج معالجة بيانات مالية ضمن نظام المعلومات المحاسبي المالي لتصبح ذات معني و أنها عبارة عن بيانات تمت معالجتها لتصبح ذات معنى كامل لمستخدميها لاتخاذ القرارات الاقتصادية و بعبارة أخرى هي مجموع القيم و الحقائق النهائية المبوبة و المنظمة في صورة كمية او وصفية مترابطة مع بعضها بعلاقات تعكس حاجة مستخدميها إلى مجهودات معديها، المعلومات المالية تمتاز بأنها ذات معنى إخباري مهم متعلق بأحداث واقعية في فترة سابقة مرتبطة بعلاقة سببية تكون محفزة على اتخاذ قرارات بغية الحصول على نتائج اقتصادية لاحقة وهي مخرجات النظام المحاسبي المالي المبوبة وهي ما نطلق عليه القوائم و التقارير المالية .

تعريف الثالث " مجموعة البيانات المعالجة و المبوبة في التقارير المالية وفق إشكال مختلفة يحددها الهدف الأساسي القاضي باهتمامات كل الأطراف الداخلية و الخارجية عن المؤسسة، المتعلقة بنشاطاتها التجارية و أفاقها المستقبلية.²

ويرى الباحثون أن المعلومة المالية هي عبارة عن مخرجات النظام المحاسبي المالي وهي ما تحصل عليه نتيجة بيانات معالجة ومدروسة ذات معنى إخباري مهم متعلق بحدث واقعي في فترة زمنية معينة لمستخدميها بهدف اتخاذ قرارات اقتصادية معينة

المطلب الثاني: مسار تكوين المعلومات المالية و أهميتها

أ - مسار تكوين المعلومات

يتخلص مسار الحصول على المعلومات المالية في نظام المعلومات المحاسبي الذي يتكون من :

¹ عبد العزيز السيد مصطفى و آخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي عملي، جامعة القاهرة، كلية التجارة قسم المحاسبة، بدون الطبع، السنة 2019 : ص 18 .

² محمد أمين لونيس، تطور مهنة التدقيق في الجزائر و أثره على تحسين جودة المعلومات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث علوم تجارية، تخصص بنوك مالية و محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و العلوم التفسير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، سنة 2016-2017: ص 147 .

1.2 المدخلات :

هي نقطة بداية عمل النظام ، وتمثل الاحتياجات الأساسية (الأولية) اللازمة لعمل النظام ، و في النظام المحاسبي تمثل المدخلات مجموعة البيانات المحاسبية الناتجة عن العمليات المحاسبية التي تتم أو تنشأ من العمليات الداخلية التي تتم بين الأقسام الداخلية للمؤسسة.¹

2.2 العمليات التشغيلية :

تتمثل العمليات التشغيلية في عمليات التشجيع و التبويب و التلخيص التي تجري على المدخلات في الدفاتر و السجلات المحاسبية و وفق المبادئ و المفاهيم و القواعد المحاسبية، بواسطة الأجهزة او باستخدام القوى البشرية و المادية و إجراءات أخرى معينة.

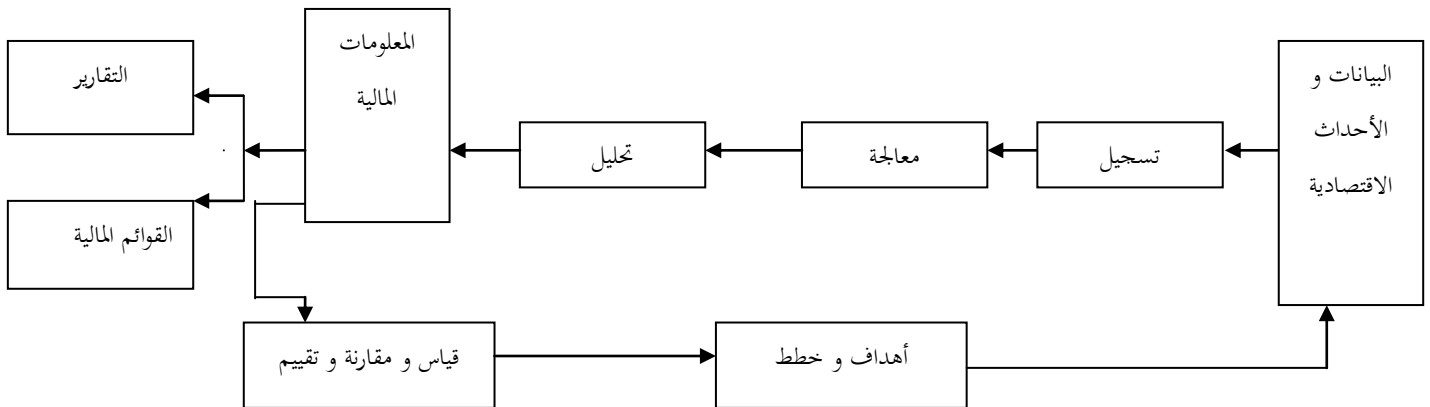
3.2 المخرجات :

هي حاصل تفاعل العمليات التشغيلية التي تجري على المدخلات و وفقا للأهداف المرسومة للنظام، و تشمل المخرجات على القوائم المالية .

4.2 التغذية العكسية (الرقابة)

مدى دقتها و إمكانياتها في تحقيق الأهداف التي يرمي النظام المحاسبي تحقيقها . و يوضح الشكل التالي آلاقي مسار المعلومات في الشركة.

الشكل 1-2 يوضح :مسار المعلومة في المؤسسة



المصدر: دروس موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر السنة الجامعية 2021/2020 الدكتور محمد الهادي ضيف الله

¹ محمد الهادي ضيف الله، محاضرات في نظم المعلومات المحاسبية، السنة أولى ماستر محاسبة ماستر، محاسبة و تدقيق، قسم العلوم المالية و المحاسبية، الكلية العلوم الاقتصادية، الجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2020، ص 3 .

ب - أهمية المعلومات المالية :

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي في ظل الثورة التكنولوجية الحديثة من أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات التي يعتمد عليها كل اعتماد في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية و الادارية و المالية، فالمحاسبة توفر البيانات و المعلومات الكمية و المالية التي تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار و توظيف الأموال و تلخيصها و في المحافظة على الأصول و الرقابة عليها، كما تساعد في تخطيط العمليات و قياس تكلفة و اتخاذ القرارات، و تكمن أهمية المعلومات المالية في كونها وسيلة أساسية و أداة فاعلة بيد الإدارة و التي هي متمثل في مايلي ¹ :

✚ النمو في حجم الوحدة الاقتصادية : إن ازدياد حجم الوحدة الاقتصادية غالبية يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمر و دائمة.

✚ ارتفاع قنوات الاتصال في حجم الوحدة الاقتصادية : يعني ضرورة توفير المعلومات بصورة رأسية و أفقية و تبادلها معا.

✚ تعدد أهداف الوحدات الاقتصادية : لم يعد هدف الوحدة محصورا بتعظيم الربحية بل تعددت أهدافها، الأمر الذي أدى لتوفير معلومات تخدم جميع مستخدمي المعلومات المالية.

✚ التأثير بالبيئة الخارجية : من الواضح أن الوحدة الاقتصادية تتأثر بمحيطها خارجي و تؤثر فيه، و قد أزدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث على محيطها خارجي (البيئة الخارجية) و ينبغي على إدارة الوحدة أن تكون على دارية كافية بتلك التغيرات، و هذا يتطلب قدرا كبيرا من المعلومات.

و تتمثل عوامل الحاجة للمعلومات المالية حسب الباحث " عبد الحي مرعي "

✚ الثورة العلمية و التكنولوجية : التي امتدت آثارها لتشمل نظم المعلومات المحاسبية المنتجة للمعلومات المالية لرفع كفاءتها و تفعيل دورها في المساهمة في حل المشكلات المختلفة من خلال توفير المعلومات الملائمة.

✚ العوامل الاقتصادية : أدي كبر حجم المشروعات و تنوع أهدافها و ظهور الشركات متعددة

✚ الجنسيات وانتشار التجارة الالكترونية: بالإضافة إلى اقتصاديات العولمة و مخاطرها إلى زيادة الحاجة

للمعلومات المالية الملائمة لأغراض التخطيط و الرقابة واتخاذ القرارات و ذلك لضمان بقاء هذه

المؤسسات و استمرارها.

¹ سارة حدادي، دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية و الحد من آثارها على جودة المعلومات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص بنوك و محاسبة، قسم العلوم التجارية، الكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و العلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، بالمسيلة، الجزائر، سنة 2019 _ 2020، ص 112 .

العوامل البيئية و الاجتماعية : أدى اتساع حجم المؤسسات و تعدد نشاطها إلى زادت العناية بالمسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات و دورها في حماية البيئة و تحقيق أهداف المجتمع، مما أدى إلى تنامي الحاجة إلى المعلومات الملائمة للتعبير عن هذا الدور وتحقيق الأهداف المنشودة.

العوامل القانونية و التشريعية : تفرض الاحتياطات القانونية و الضريبة تقديم معلومات مالية كافية و ملائمة للوفاء بهذه المتطلبات و تليتها.

العوامل الجغرافية : أدى وجود المنشآت التجارية الضخمة ذات الأقسام و الفروع الداخلية و الخارجية إلى زيادة الحاجة للمعلومات المالية لتسهيل و تساعد في عمليات الرقابة و التنسيق بين الأقسام و الفروع إدارتها الرئيسية.

العوامل الادارية : تواجه إدارة المؤسسات أنواع من المشكلات الادارية و هنا يأتي دور المعلومات المالية الأولية لأغراض التخطيط و معلومات التغذية العكسية لأغراض الرقابة و التقييم الأداء و اتخاذ القرارات الصحيحة.¹

المطلب الثالث: مصادر المعلومات المالية و أهدافها

أ - مصادر المعلومات المالية :

1 قائمة الدخل : تعد قائمة الدخل، كقائمة مالية، عن الفترة المحاسبية، لتحديد نتيجة الفترة من صافي دخل أوصافي خسارة، وذلك بمقابلة إيرادات نفس الفترة بالمصروفات التي ساهمت في تحقيق هذه الإيرادات.

عند إعداد هذه القائمة يجب التفرقة بين صافي الدخل من العمليات او النشاط الرئيسي والعادي للمنشأة، وصافي الدخل من العمليات غير العادية وغير المتكررة، وأيضا صافي الدخل قبل وبعد الضرائب، على نحو ما سنرى في الفصول القادمة.

قائمة التغير في حقوق الملكية : تعد قائمة التغير في حقوق الملكية عن الفترة المحاسبية لتفصح

عن المعلومات الخاصة بكل من حقوق الملاك بداية الفترة، الإضافات إلى حقوق الملاك من خلال الفترة مثل زيادة رأسمال، نتيجة الفترة من صافي دخل أوصافي خسارة، و أيضا أسباب التخفيض في حقوق الملاك خلال الفترة مثل المسحوبات والتوزيعات على الملاك وأخيرا رصيد حقوق الملاك نهاية الفترة.¹

¹ سارة حدادي، مرجع سبق ذكره:ص 112 – 113 .

1 _ قائمة التدفقات النقدية : تعد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المحاسبية للإفصاح عن المعلومات

الخاصة بالتغيرات في قائمة المركز المالي خلال الفترة، او بمعنى آخر المعلومات الخاصة بتفسير التغير في رصيد النقدية نهاية الفترة عما كان عليه في بدايتها مع تقسيم هذا التغير إلى التدفقات نقدية من العمليات وأخرى من أنشطة التمويل وثالثة من أنشطة الاستثمار.

2 _ قائمة المركز المالي : تعد قائمة المركز المالي في نهاية الفترة المحاسبية للإفصاح عن أصول المنشأة في نهاية

الفترة والالتزامات على هذه الأصول للغير وكذا حقوق الملاك في هذه الأصول، وينطوي هذا الإفصاح بالضرورة على إفصاح مفصل عن الأصول الثابتة، او طويلة الأجل، والجارية، او المتداولة، والالتزامات طويلة وقصيرة الأجل ومكونات حقوق الملاك.²

5 الملحق : رغم أن الميزانية و جدول حسابات النتائج يقدمان معلومات مهمة لمستخدميها، إلا أن هناك

معلومات تتطلب تفصيلاً أكثر وهو ما يتطلب ملاحق تتضمن القواعد و الطرق المحاسبية المطبقة في إعداد الميزانية و جدول حسابات النتائج.³

ب - أهداف المعلومات المالية :

تتمثل أهداف المعلومات المالية في المحاور التالية :

الوضعية المالية : إن المعلومات المالية تعكس الذمة المالية للوحدة عن طريق تحديد عناصر أصولها

وممتلكاتها ومكونات بنيتها المالية ومستوى سيولتها وقدرتها على الوفاء وهي المعلومات التي تقدمها الميزانية.

نجاحة الأداء : لا بد أن تفصح المعلومات المالية عن نجاحة ومستوى أداء الوحدة أي قياس قدرتها على

توليد الأرباح باستعمال الموارد المختلفة التي تتوفر عليها، وهي المعلومات التي يقدمها حساب النتائج.

تغير الوضعية المالية : لا بد أن تسمح المعلومات المالية أيضا بقياس قدرة الوحدة على توليد السيولة

وتدفقات الخزينة من خلال أنشطتها الاستثمارية والتمويلية والاستغلالية هذا من جهة، كما تسمح

¹ شحاتة السيد شحاتة و آخرون، مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة الاقتصاد، جامعة القاهرة، بدون الطبعة، السنة 2019: ص 20.

² شحاتة السيد شحاتة و آخرون، مرجع سبق ذكره: ص 21، 22.

³ عوماري عائشة و آخرون، أثر التدقيق على جودة المعلومات المالية، مجلة الواحات للبحوث الدراسات، المجلد 10، العدد 2، السنة 2017، جامعة غرداية، الجزائر: ص 647.

المعلومات المالية من جهة أخرى بتحديد احتياجات الوحدة إلى السيولة بالنظر إلى أهمية أنشطتها الاستثمارية والتمويلية والاستغلالية وهو ما يوفره جدول تدفقات الخزينة¹.

كما يوفر هذا الجدول²

✚ توفير المعلومات المفيدة في ترشيد القرارات الاستثمارية و الائتمانية للمستثمرين الحاليين و المرتقبين.

✚ توفير المعلومات المفيدة في التقديرات المستقبلية مما يتيح الفرصة لمتخذي القرارات الاقتصادية للمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية و المستقبلية.

✚ توفير المعلومات حول موارد و التزامات الشركة و التغيرات التي تطرأ عليها.

يرى الباحثون أن الهدف الرئيسي و الأساسي من توفير المعلومات المالية خالية من أي أخطاء أو غموض من اجل تقديم معلومات ذات قيمة و جودة في الوقت المناسب، لتسهيل الرؤية لدى مستخدمي القوائم المالية من اجل اختيار البديل الأمثل و الأنسب من البدائل في عملية اتخاذ القرار.

✚ توفير المعلومات المفيدة في تقييم أداء الشركة مع تحديد أرباحها

✚ توفير المعلومات المفيدة في التقرير عن مسؤولية الإدارة و تقييم أدائها و توفير معلومات حول ملاحظات و تفسيرات الإدارة التي تعتقد أنها لمستخدمي التقارير المالية في تفسيرات ما جاء بها

المطلب الرابع: جودة المعلومات المالية و أهميتها

يعتبر مفهوم جودة المعلومات المالية من المفاهيم المعاصرة التي تهتم بها مختلف الهيئات المهنية، و ذلك لما له من أهمية عند إعداد الكشوف المالية و تحقيق متطلبات الإفصاح اللازمة، فجودة المعلومات المالية تتمثل بالصفات الواجب توافرها في المعلومات المالية المقدمة في الكشوف المالية، حتى تصبح مفيدة أو ذات جودة لمتخذ القرار.

¹ سفيان بن بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي و ترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة و تطور الأسواق المالية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2010/2009:ص 58 .

² عبد اللطيف طيبي و آخرون، تقييم خصائص المعلومة المحاسبية في تفعيل جودة التقارير المالية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، عدد 01، معهد التكنولوجيا —جامعة ورقلة، الجزائر، سنة 2020/04/30:ص 280 .

أ - جودة المعلومات المالية:

1 - مفهوم جودة :

" لقد عرف ابن منظور في معجمه لسان العرب الجودة أنها عكس الرديء و منها أجدت الشيء أي أحسنه و الشيء جيد بين الجؤدة الجؤدة " ¹ يتمثل المفهوم التقليدي للجودة أنها مجموعة من الصفات و الخصائص التي يجب توافرها في المنتج بما يتطابق مع صفات و خصائص وضعت مسبقا لهذا المنتج سابقا و في اغلب الأحيان هذه الصفات و الخصائص تحدد من طرف المنتج وفقا لظروفه و موارده و اعتباراته الإنتاجي لكن مع التطرق الحديث لمفاهيم أصبحت مجموعة من الصفات الخصائص و المعايير الواجب توافرها في المنتج بما يتوافق و متطلبات و رغبات المستهلك نلاحظ أن الجودة تغير مركز اهتمامها من المنتج إلى المستهلك أو المستخدم. ²

و مع ظهور منظمات عالمية تتمهن التقييس ظهرت شهادات الجودة تصدرها المنظمة العالمية للتقييس ISO تعني بإصدار نشرات و معلومات تخص المعايير و المقاييس على أساسها يمكن تقييم الجودة في شتى الميادين العامة الصناعة، الطب و التسيير و الدارة و الاقتصاد و قد عرفت هذه المنظمة العالمية الجودة على أنها مجموعة السمات أو الخصائص لمنتج ما أو خدمة معينة و التي تظهر مقدرتها على إشباع الحاجات الصريحة و كذلك الضمنية أو المستقبلية. ³

أما النظرة الحديثة للجودة الشاملة و التي قدمها ايشيكاوا بدأت تنظر للجودة على أنها تشمل عدة جوانب هي جودة المنتج، و المعلومات، طريقة الأداء جودة العمليات الإنتاجية و جودة العاملين في مختلف المستويات الوظيفية و جودة أماكن العمل و الأهداف الموضوعية. ⁴

تعتمد الجودة على ثلاثة جوانب رئيسية هي :

1. جودة التصميم : و يقصد به جودة الشكل و هي الخصائص الملموسة و غير الملموسة في

إخراج المعلومة (المنتج).

2. جودة الأداء أو الاعتمادية : درجة و مستوى الإشباع الرضا الذي تبلغه السلعة أو المعلومة عند

مستخدميها.

¹ جمال الدين أبو الفضل ابن منظور، معجم لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر، طبعة بولاق: ص 760.

² محمد الصيرفي، الجودة الشاملة TQM طريقك للحصول على شهادة ISO، مؤسسة حورس للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، سنة 2006: ص 18.

³ مرجع سابق ص 44

⁴ محمد الصيرفي مرجع سابق: ص 22

3. جودة مراحل الإنتاج : و يقصد بها ظرف الإنتاج و جودة العمليات و مدى مطابقة المراحل التشغيلية للمعايير المعتمدة في مثل هذه الأعمال.

أما ما يخص العناصر المرتبطة بالجودة المناسبة و التي هي :

- الملائمة للعرض: الجودة المناسبة ليست أحسن مستوى و لكن انسب مستوى مثال ذلك لا يعقل استعمال الأسلاك الكهربائية من الذهب ولو انه اقل المعدن مقاومة بل نستعمل معادن أخرى رغم تدني خصائصها مقارنة بالذهب لأنه ذو تكلفة باهظة .
- التامين و التوفر: إمكانية الحصول على الجودة بالكمية المطلوبة و في الوقت المناسب أي إن نكون عمليين و لا نطلب المستحيل أي أشياء لا يمكن تحقيقها.
- التكلفة : إن ثمن الحصول على المنتج او المعلومة يؤثر على الموقف التنافسي للنظام إذ يجب الحصول عليها بأقل تكلفة ما لم تؤثر على الخصائص الفنية للمنتج او المعلومة.¹

ب - أهمية الجودة.

تكمن أهمية الجودة في تحقيق المؤسسة وضع تنافسي في السوق وتحتل الجودة أيضا أهمية كبيرة سواء بالنسبة للمؤسسة أو العميل، و يمكن تلخيص أهمية الجودة فيما يلي :

- (أ) **سمعة المؤسسة :** حيث تستمد المؤسسة سمعتها من مستوى جودة منتجاتها و خدماتها ، و يتجلى ذلك من خلال تكاثف جهود المؤسسة و الموردين و خبرة²
- العاملين من أجل العمل على تقديم منتج يلبي رغبات و حاجات العميل ، فإذا كانت جودة منتج منخفضة فيمكن للمؤسسة تحسين تلك الجودة بهدف تحقيق السمعة الطيبة ، و التي ستمكنها من التنافس بأريحية مع بقية المؤسسات الأخرى .

(ب) **المسؤولية القانونية للجودة :** حول قضايا المؤسسات التي تقوم بإنتاج منتجات غير مطابقة للموصفات المعمول بيه، أو مضرة بالعميل، لذا واجب على كل مؤسسة مسؤولية قانونية على كل ضرر كانت سببا فيه اتجاه العميل جراء استخدامه لمنتجاتها، ومنه يجب على المؤسسة الحرص على تطوير منتجاته من خلال الاهتمام بالجودة قصد تفادي الكثير من الدعاوي القضائية بسبب السلع الغير مطابقة للمعايير السلامة العميل.

¹ نفس المرجع السابق: ص 63.

² حكيم سليمان، دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي و المالي الجديد، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة 2019 -2020 . ص 166.

(ج) المنافسة العالمية : تؤثر التغيرات محيط المؤسسة بشكل كبير في سرعة تسليم و في كيفية تبادل

المنتجات في سوق دولية تنافسية، و في عصر التكنولوجيا المتطورة تكتسب الجودة أهمية متميزة،

إذ تسعى كل مؤسسة إلى تحقيق الجودة بهدف التمكن من تحقيق المنافسة العالمية، يؤدي

انخفاض مستوى الجودة في منتجات المؤسسة إلى الإضرار، بربحية المؤسسة و ذلك لعدم رغبة

العملاء في اقتناء منتجاتها، إن عدم الالتزام بمعايير الجودة الخاصة بالمنتجات يحول دون دخول

للأسواق العالمية، و بالتالي عدم قدرتها على مواجهة منافسيه من المؤسسات الأخرى في هذه

الأسواق، مما يفقده جزء من حصتها السوقية، و لا ربما معظمها.¹

(د) حماية العميل : إن تطبيق الجودة و وضع معايير محددة لها يساعد في حماية العميل من الغش

التجاري ، ويعزز الثقة في منتجاتها و ملاحظ عند انخفاض مستوى الجودة سوف يمتنع العميل

عن شراء منتجات المؤسسة، و يرجع ذلك لعدم تطبيق المؤسسة للجودة المنتج المتفق عليه مع

العميل، مما سيحمل العميل التكلفة إضافية، و بسبب انخفاض الجودة ظهرت أيضا جماعات

حماية المستهلك.

(هـ) التكاليف و الحصة السوقية : إن تبني الجودة في جميع العمليات و مراحل الإنتاج من شأنه أن

يتيح الفرصة للمؤسسة لتفادي العيوب في منتجاتها، و بالتالي تجنب تفدي تكاليف إضافية

تتمثل في إصلاح العيوب ومنه تخفيض التكاليف الكلية، مما يسمح للمؤسسة ببيع منتجاتها

بأسعار معقولة مع القدرة على زيادة الميزة التنافسية في سواق المنافسة، ومن أهداف الجودة

تقديم منتجات عالية الأداء التي تحقق رضى العميل و تسعده و تجعله يرغب في تكرار شرائها

فترتفع المبيعات لتضمن بذلك ارتفاع في قيمتها السوقية، ومنه زيادة في حجم أرباح المؤسسة.²

ويمكن تلخيص أهمية الجودة في النقاط الآتية :

- 1 - خفض التكاليف و زيادة ربح .
- 2 - الحصول على الشهادات الدولية للجودة كالايزو.
- 3 - تلبية حاجات و رغبات العملاء و المستهلكين و كسب ثقتهم و رضاهم.

¹ محمد حامدي، دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكر، الجزائر، السنة 2015 -2016:ص 8 .

² محمد حامدي، مرجع سبق ذكره:ص 9 .

4 - الشعور في بيئة العمل ، إن الجودة أحد العوامل الهامة في تحفيز العاملين و دفعهم إلى زيادة الإنتاجية و زيادة ولائهم للمنشأة.

5 - تحقيق ميزة تنافسية .

6 - ارتفاع حجم المبيعات و تحسن في مرودية المؤسسة.

7 - تحسن سمعة المؤسسة في السوق و ارتفاع قيمتها السوقية.¹

المطلب الخامس : المفهوم للجودة للمعلومات المالية و خصائصها :

أولاً: المفهوم للجودة للمعلومات المالية :

تعددت و اختلفت التعاريف الخاصة بجودة المعلومات المالية و من أهمها :

التعريف الأول : تعرف الجمعية الأمريكية للمحاسبة جودة المعلومات المالية على انه " هي الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية و كذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية."²

تعريف الثاني : عرفت جودة المعلومات بأنها " هي تلك المعلومات المترجمة في للقوائم المالية والتي تعبر بصورة حقيقة لواقع الشركة، كونها خالية من الأخطاء و التحريف و التزوير و الغش و معده دون تضخيم و بواقعية صادقة لبنود الحسابات إذ تعتبر جودة المعلومات المالية الضوء الأخضر لمتخذي القرار لما لها من تأثير في تحديد نتائج الإجراءات أو القرارات المتخذة."³

تعريف الثالث : يعرف عباس مهدي الشيرازي معلومات المالية على انه " هي تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات لمساعدة المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة في تقييم نوعية المعلومات المالية التي تنج من تطبيق الطرق و الأساليب المحاسبة البديلة، و الهدف منه تقييم جودة النوعية المعلومات المالية من اجل حصول على معلومات صدقة وخليا من جميع الأخطاء من اجل المساعدة مستخدمي القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار المناسبة."⁴

¹ يحياوي الهام، محاضرة أهمية الجودة بالنسبة للمؤسسة، محاضرات في مقياس إدارة الجودة، تخصص التسويق والإستراتيجية، قسم الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية والعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر : ص20 .

² عوماري عائشة وحميش نرجس، أثر التدقيق الخارجي على جودة المعلومات المالية، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 10، العدد 02، السنة 2017:ص 647 .

³ عدي صفاء الدين فاضل، قياس مستوى تأثير بعض العوامل على جودة المعلومات المالية . مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد 07، العدد 14، جامعة البصرة، العراق، السنة 2014/6/11 ص 14 .

⁴ عباس مهدي شيرازي، مرجع سبق ذكره:ص200.

ومن خلال ما تطرق إليه الباحثون من التعاريف سابقا لجودة المعلومات المالية يمكن القول على أنه " و هي تلك المعلومات المالية خالية من جميع الأخطاء (التحريف ، التزوير ، الغش) و تتصف بمجموعة من الخصائص الأساسية و الفرعية و التي تعزز قيمتها و تكسبها الجودة عالية، من أجل تحقيق دورها الذي يتمثل في التقليل من حالة عدم التأكد عند مستخدميها و مساعدتهم في اتخاذ القرارات. "

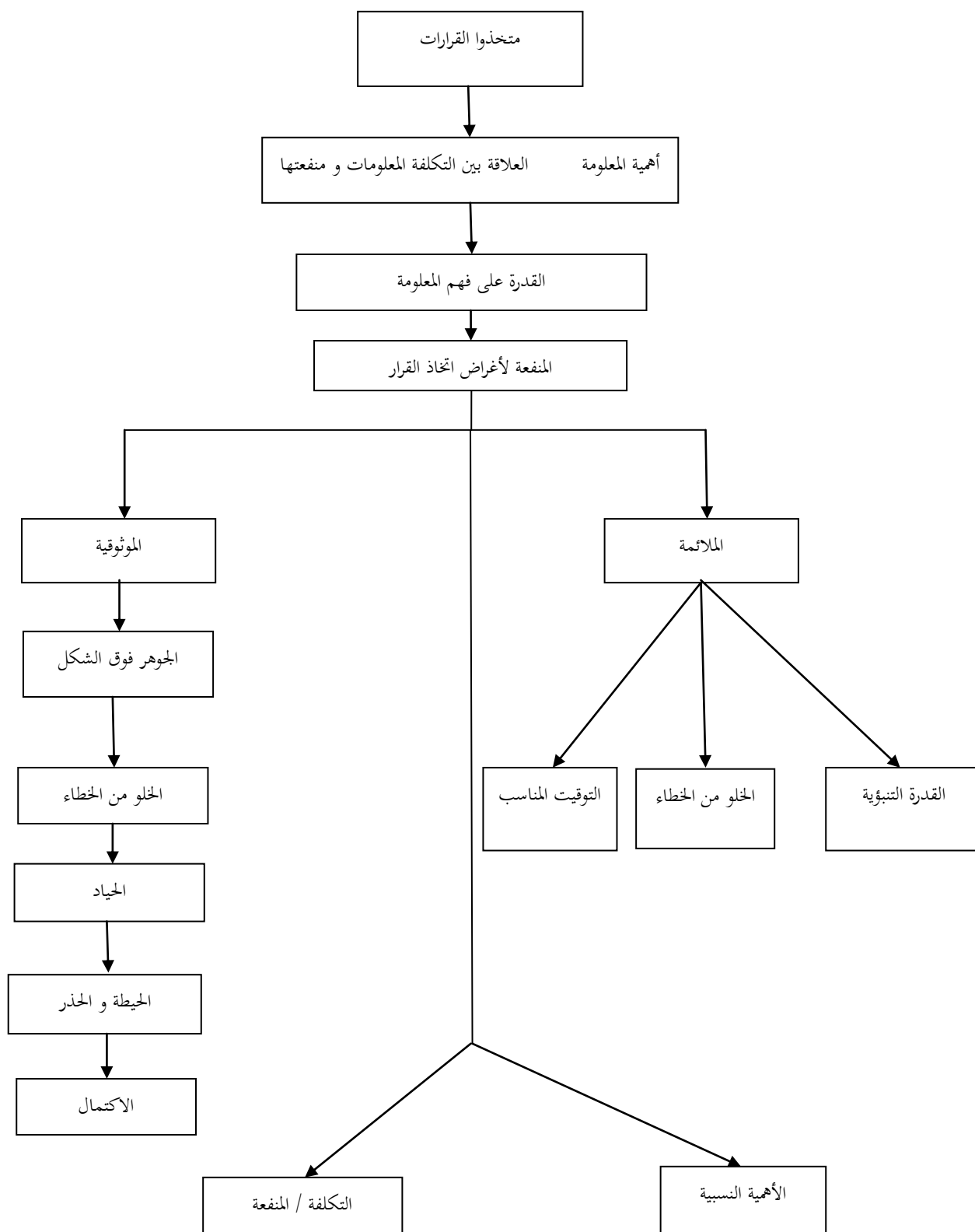
من خلال ما تقدم من التعاريف يمكن نستنتج مايلي :

✚ جودة المعلومات تتمثل في الكشف ذات مصداقية.

✚ الخصائص النوعية تستخدم كأساس لتقييم جودة المعلومات المالية.

✚ المستخدم النهائي هو الذي يحكم على مدى جودة المعلومات المالية.

الشكل 1-3 يوضح الخصائص النوعية للمعلومات



المصدر FASB ; THE FRAMEWORK OF FINANCIAL ACCOUNTING CONCEPT AND STANDARD,N°18

ثانيا: خصائص النوعية المعلومات المالية

إن أبرز أهداف التقارير المالية هو توفير المعلومات المفيدة التي تلي مختلف احتياجات مستخدم هذه التقارير سواء كان داخل المؤسسة او بمحيطها الخارجي، و لكي تكون المعلومات المالية ذات كفاءة و فاعلية في تحقيق أهداف، مستعملي التقارير المالي يجب إن تتوفر فيها الخصائص النوعية للمعلومات المالية، التي تشكل معايير أساسية للاسترشاد بها في الحكم على مدى كفاءة و فاعلية هذه المعلومات و جودتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها في أداء دورها في اتخاذ القرارات .

نستطيع القول بان الخصائص النوعية للمعلومات المالية هي التي تميز المعلومات الأفضل و الأكثر نفعاً و فائدة، عن تلك المعلومات الأقل نفعاً لغرض اتخاذ القرارات، و تأكيد لهذا المفهوم فقد اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) البيان رقم (2) لمفاهيم معايير جودة المعلومات المالية يحدد فيه خصائص النوعية للمعلومات المالية و هذه الخصائص هي :

1 خاصية الملائمة : تكون المعلومات المحاسبية ملائمة إذا أثرت في سلوك متخذ القرار ومتغيرات نموذج

اتخاذ القرار أيضاً، بما يساعد المستخدمين متخذي القرارات الاقتصادية، على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، او تصحيح وتنقيح معتقداتهم وتقييماتهم السابقة.

ونظراً لاختلاف القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو المعلومات المحاسبية واختلاف نماذج اتخاذ هذه القرارات، بل واختلاف او تباين أنماط سلوك متخذ القرار نفسه، فان الحكم على المعلومات المحاسبية بأنها ملائمة لقرار معين في منشأة معينة في توقيت معين وفي ظروف معينة.

يمكن تعريف الملائمة بأنها " قدرة تلك المعلومات على التأثير في القرار المتخذ من جانب

مستخدميها و ذلك بصدد تنبؤات عن نتائج الأحداث الماضية او الحاضرة او المستقبلية او تأكيد او تصحيح قرارات و توقعات سابقة " و لكي تكون المعلومة ملائمة يجب إن تتوفر فيها.¹

خصائص مهمة منها التوقيت الملائم أي أن تصل المعلومة في الوقت المناسب، وكذلك يجب أن تعطي المعلومة لمتخذ القرار القدرة على التنبؤ بالمستقبل. و عليه يمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال الآتي:²

¹ كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الأزاريطة ، شارع سويتز الإسكندرية، مصر، الطبعة 1، السنة 2006:ص 38 .

²JAMES A HAAL ,ACCOUNTING INFORMATION SYSTEMS,SOUTH WESTERNE CERGAGE LEARNING 7ED2011:P15

أ. خاصية التوقيت الزمني المناسب **Timeliness**

إن حصول متخذ القرار على المعلومات قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في القرارات يعد جانباً مساعداً في زيادة الملائمة. فإذا لم تكن المعلومات متاحة عند الحاجة إليها لو أصبحت متاحة بعد فترة طويلة من الأحداث المقرر عنها، بحيث يكون لها قيمة مستقبلاً عند أذا تكون الملائمة أي يجب توفير المعلومات المالية في فترة مناسبة يمكن تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدمها (متخذ القرار) لكي لا تفقد قيمتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.

فتوفير المعلومات في الوقت المناسب يساعد على معالجة الخلل و أوجه القصور في الوقت المناسب، و يعزز من إمكانية اتخاذ القرارات الصحيحة بأقل جهد و أدنى مستوى من التكاليف و الخسائر التي يمكن إن تنجم جراء عدم اتخاذ القرار المناسب . يتم تسليم المعلومات في الوقت المناسب عند الحاجة إليها. و من خلالها يمكن التنبؤ بالأحداث اللاحقة.¹ و بما أن عملية اتخاذ القرارات هي مرتبطة دائماً بمجال معين من الزمن ، فإنه أحياناً تضطر المؤسسة بالتضحية بشئ من الدقة الحاسبية و درجة عدم التأكد من اجل تقديم هذه المعلومات في التوقيت المناسب.²

ب. وثيقة الصلة بالموضوع : يجب أن تكون المعلومات المالية قادرة على إحداث فرق في القرار المتخذ من طرف المستثمرين والدائنين وغيرهم من ذوي الصلة بالاستثمار والائتمان وما شابه، من خلال مساعدة المستخدمين على تكوين تنبؤات حول نتائج الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو لتأكيد أو تصحيح التوقعات "هذا التعريف ذات الصلة أكثر وضوحاً من لفظ بشأن أو تتعلق بالمسألة قيد البحث: كما أشير إليه سابقاً ، المعرفة المسبقة بالمعلومات قد تقلل من قيمتها ولكن ليس ملائمتها، ومن ثم فائدتها ، لأنها تتعلق بقدرة المعلومات على إحداث فرق تجعلها وثيقة الصلة بالقرار.

¹JAMES A HAAL, idem

² FASB ; THE FRAMEWORK OF FINANCIAL ACCOUNTING CONCEPT AND STANDARD, N°181-C, 1998:P103

القيمة التنبؤية predictive value

" هي خاصية المعلومات إلى مستخدمي التقارير المالية على التنبؤ ، وذلك لان مستخدم المعلومات المالية يستخدم نوع من التنبؤ عند اتخاذ القرار، و المعلومات التي تحتوي على قيمة تنبؤية تعتبر أكثر ملائمة " يجب إن تحتوي المعلومات المالية على مقدر معين من قيمته تنبؤية للتوقع بعض الأحداث في المستقبل و على أساس هذه التوقع يقوم المستخدم للمعلومات المالية باتخاذ القرار الأنسب لها .

قال ديفيد سولومونز، المستشار والمساهم الرئيسي في بيان المفاهيم 2 في كتابه ، صنع السياسة المحاسبية، أن "القيمة التنبؤية هي إستشرافية وهي مشتقة مباشرة من قدرتها على توجيه القرارات، يتم اشتقاق قيمة التغذية الراجعة مما تخبرنا به المعلومات عن الماضي. يعطي كمثال على التوازن بند الورقة ذو القيمة التنبؤية المخصص للمستحقات غير القابلة للتحصيل، وهو مبلغ الذمم المدينة الذي لا يتوقع أن ينتج تدفقات نقدية مستقبلية. الرقم الأكثر أهمية في البيانات المالية مع قيمة التغذية المرتدة هو رقم الأرباح، التي "تنقل معلومات حول نجاح المشاريع التي تم الاستثمار فيها وكذلك عن أداء المديرين المسؤولين عن الترشح للأعمال

تعني القيمة كمدخل في عملية تنبؤية، وليست قيمة مباشرة كتنبؤ. أنها جودة المعلومات التي تساعد المستخدمين على زيادة احتمالية التنبؤ بشكل صحيح نتيجة الأحداث الماضية أو الحالية، المعلومة المتعلقة بالوضع الحالي للموارد أو الالتزامات الاقتصادية أو حول ماضي المؤسسة عادة ما يكون الأداء أساسًا للتنبؤ بالتوقعات في المستقبل.

المعلومات ذات صلة إذا كان يمكن أن تقلل من عدم اليقين المحيط بالقرار إنه ذو صلة " إذا كانت درجة عدم اليقين حول نتيجة قرار تم اتخاذه بالفعل و تم تأكيده أو تغييره بواسطة معلومات جديدة؛ لا يحتاج إلى تغيير القرار¹

تعتمد هذه الخاصية على قدرة متخذي القرار على التنبؤ او من خلال تأكيد او تصحيح توقعات سابقة لان معرفة النتائج السابقة للعمال تؤدي إلى تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ مستقبلا²

¹ FASB, op.cit. P:103

² رستشارد شرودر،مارتل كلارك،جاك كاتي. نظرية المحاسبة ترجمة خالد علي احمد كاجيجي، دار المريح للنشر و الإشرار ، مملكة العربية السعودية ،السنه 2016 :ص 86.

ج. القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة :

فلكي يكون للمعلومات تأثير على عملية اتخاذ القرار يجب أن تؤدي هذه المعلومات تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل أو إن تؤدي هذه المعلومات إلى تعزيز أو تصحيح توقعاته الحالية ، فخاصية التقييم الارتدادي ، أو كما تسمى "بالنقدية الاسترجاعية" ويقصد به مستخدم المعلومات في تقييم مدى جدية توقعاته السابقة وبالتالي تقييم نتائج القرارات بنيت على هذه التوقعات.

فخاصية القدرة على تقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة توضح مدى أهمية نتائج الأحداث الماضية فإن بدونها يصعب التنبؤ بما سيكون عليه في المستقبل ويجب على المستخدم للمعلومات المالية إن يكون على معرفة بالأحداث التي تمت في الماضي مع اهتمام بالمستقبل ليعتبر العمل هادف. انه لا يكفي لكي تكون المعلومات ملائمة أن يكون لها قدرة تنبؤية لعمل اختيارات ويحسن أن يكون لها القدرة على تقييم نتائج الخيارات السابقة¹.

2_ الموثوقية : يقصد بخاصية الموثوقية صلاحية المعلومات ومدى الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ، وكما تتعلق الموثوقية بأمانة المعلومات ويمكن للمستخدمين الاعتماد عليها لا بد من إن تشمل على بعض الخصائص.

وتعرف أيضا أن تكون القيمة الناتجة عن تشغيل البيانات القابلة للتحقق ، وغير متحيزة ، وان تعكس بصدق طبيعة ومضمون الأحداث المتوقعة مستقبلا .

يمكن الوثوق بالمعلومات من قبل المستخدمين. في كثير من الحالات تعتمد الموثوقية المعلومات حول الموثوقية طريقة جمع البيانات، و في بعض الحالات الأخرى، تعتمد الموثوقية على مصدر المعلومات. مثلا معلومة من مصدر غير معروف بأن أسعار النفط قد ترتفع قد لا تكون موثوقة و بالتالي لا قيمة لها، كما يجب أن تكون المعلومات آمنة من الوصول إليها من قبل المستخدمين غير المصرح لهم، لكن من جهة أخرى يجب إن تتاح لهم جميعا (العدالة في الحق للوصول للمعلومة).
يجب أن تكون المعلومات بسيطة وليست معقدة و لا مفصلة بشكل مفرط، مما يزيد في تكلفتها و يقلل من قيمتها

¹ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره: ص202

- ولكي تتصف المعلومات المالية بموثوقية ينبغي إرساء أسس ومبادئ محاسبية علمية ومقبولة تحكم إعداد وتوصيل القوائم المالية ولتحقيق خاصية الوثوق بالمعلومات المالية لابد من توافر الخصائص الفرعية التالية¹:
- أ - إمكانية التحقق من المعلومة : وهي إمكانية الحصول على نفس النتائج من خلال تطبيق شخصين مختلفين نفس المعايير و المقاييس المتبعة في القياس و الإفصاح على نفس البيانات وتكمن أهمية هذه الخاصية في نفي التحيز على معد المعلومات.²
- ب - الصدق في التعبير عن الأحداث و الظواهر الاقتصادية : وهي ما يعبر عنه بالموضوعية لها شقان موضوعية القياس و موضوعية التقرير ، و هي تمثيل الجوهر و المضمون لا الشكل ، و يجب تجنب نوعين من التحيز هما تحيز القياس باعتماد سياسة المحاسبية معينة مثل تقييم الأصول بالتكلفة التاريخية أو إتباع سياسة الحيلة و الحذر، و تحيز القوائم بعملية القياس إما متعمدا أو ناجم عن قلة خبرته في الميدان.
- ت - حيادية المعلومة : و يقصد به عدم التوجيه المقصود من معد المعلومات لمستخدمي المعلومة باتخاذ قرار معين، لعل مل يدعم هذه الخاصية تقرير محافظ الحسابات الذي من خلاله يبدي رأيه حول صدق تمثيل هذه المعلومات للوضع المالي للمنشأة و أنها أعدت وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .
- سهول الحصول عليها : المعلومة التي تكون في متناول مستخدميها أو الأشخاص المسموح لهم بها بالشكل الصحيح و في الوقت المناسب لتلبية رغبتهم و احتياجاتهم.
- ث - الجوهر فوق الشكل : من الضروري أن تكون الأحداث والعمليات المالية قد عرضت وتم المحاسبة عنها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية ، وليس شكلها القانوني فقط وذلك بسبب أن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى غير متوافق دائما مع الشكل القانوني لتلك العمليات.
- ج - الخلو من الأخطاء : تعني خاصية الخلو من الخطأ انه لا يوجد أخطاء إغفالات في وصف الظاهرة، وانه قد تم اختيار وتطبيق العملية المستخدمة لإنتاج المعلومات المبلغ عنها دون أي أخطاء في العملية ، وتعني أيضا بأن المعلومات المحاسبية يجب أن تتصف بالدقة أي أن المعلومة تعبر عن الحدث أو الموقف كما هو في حقيقته³ .
- المعلومة الصحيحة الخالية من الأخطاء لأنه في بعض الأحيان يتم إنتاج معلومات غير دقيقة ناتجة عن تشغيل بيانات غير دقيقة أنتاج السيئ من استغلال السيئ GRADAGE IN/ GRADAGE OUT,GIGA⁴

¹ عدي صفاء الدين فاضل، مرجع سبق ذكره:ص 16 .

² مرجع سبق ذكره:ص 16.

³ حكيم سليمان، مرجع سبق ذكره:ص 166 .

⁴ FASB .op.cit .p104

ح - **الحيلة والحذر** : تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ضل حالات عدم التأكد ، ويجب تكون ممارسة الحذر بدرجة معقولة دون مبالغة.

خ - **الاكتمال** : يجب أن تكون المعلومات الواردة في البيانات المالية كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة.¹

2 **الخصائص الفرعية** : بالإضافة إلى الخصائص النوعية الرئيسية يوجد خصائص أخرى ذات أهمية كبيرة لا

تقل عن سابقتها ، أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية (IASC) بضرورة توافرها في المعلومات المالية إلى جانب الخصائص النوعية الرئيسية، والتي تتمثل في الخصائص النوعية الثانوية كالقابلية للمقارنة والثبات، والتي تساهم بالتوازي مع الخصائص النوعية الأساسية في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية.

أ - **خاصية القابلية للمقارنة** : تعتبر المعلومات التي يتم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في

المنظمات الاقتصادية المختلفة قابلة للمقارنة حيث تمكن خاصية القابلية للمقارنة المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية ، طالما انه لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية متماثلة.

ويقصد بها أيضا استخدام نفس طرق القياس السائدة في المؤسسة الأخرى التي تمارس نفس

النشاط الاقتصادي حتى يتيح لمستخدميها اتخاذ القرار بعد إجراء مقارنات مع المؤسسات المماثلة الأمر الذي يزيد من فاعلية اتخاذ القرار .

ب - **خاصية الثبات** : إن خاصية الثبات تقضي أن تطبق المنظمة نفس الأساليب والطرق لنفس الأحداث المحاسبية من فترة لأخرى.

وان خاصية الثبات لا تعني بشكل مطلق إن الوحدة المحاسبية لا يمكنها التحول من طريقة

محاسبية معينة إلى أخرى ، بل يمكنها التغيير في الطرق المحاسبية التي تستخدمها وذلك في الحالات التي يثبت فيها أن الطريقة الجديدة تعد أفضل من القديمة.

وفي هذه الحالة يلزم الإفصاح عن طبيعة واثار هذا التغير المحاسبي ومبرر إجراءه وذلك في القوائم

المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها التغير.²

ت - **القابلية للفهم** : تعني خلو المعلومات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة

منها، بمعنى يجب إن تكون المعلومات المعبر عنها بالتقارير المالية بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد

ويتم الإفصاح عنها بالشكل الذي يسهل للمستخدم تلقيها وفهمها. وفي المقابل يفترض إن يكون

¹ عبد العزيز سيد مصطفى، مرجع سبق ذكره: ص 24 .

لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات.

ث - **المرونة** : يمكن استخدام المعلومات المرنة لمجموعة متنوعة من الأغراض. على سبيل المثال، معلومات عن المقدار المخزون لجزء معين يمكن استخدامه من قبل مندوب المبيعات في إغلاق البيع¹، من قبل مدير الإنتاج لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من الإنتاج ، ومن خلال المالية لتحديد القيمة الإجمالية التي استثمرتها الشركة في المخزونات.

ج **التكلفة** : جب أن يكون إنتاجها بأقل التكاليف نسبيًا. يجب أن يوازن صناع القرار دائمًا بين قيمة المعلومات مع تكلفة إنتاجها.

المطلب السادس: قياس جودة المعلومات المالية و العوامل المؤثر فيه:

أولا : قياس جودة المعلومات

لمعرفة درجة جودة المعلومة او قياسها لا بد من توفر معايير او مواصفات يمكن من خلال توفرها الحكم بجودة المعلومات او المنتج ، و بحسب رأي منظمة التقييس الدولية "أنها عرض موجز لمجموعة من المتطلبات التي ينبغي توفرها في منتج ما أو مادة علمية".²

أما ريغس RIGGS فقد عرف المواصفات على أنها المعايير الجوهرية التي تستخدم في قياس النوعية (الجودة) و الأداء و توضع من قبل المستهلكين او المستخدمين او بقرار هيئة متخصصة و تستخدم كأساس للمقارنة خلال فترة زمنية معينة¹

لكي تكون المعلومات ذات قيمة للمديرين وصناع القرار ، يجب أن تتمتع بالخصائص الموصوفة في جدول خصائص تقييم المعلومات. هذه الخصائص تجعل المعلومات أكثر قيمة للمؤسسة.

وهذه المعلومات تجعل ردة فعل مستخدميها سريعة و فعالة إذا كانت معلومات المنظمة غير دقيقة أو غير كاملة سوف تنجر عنها اتخاذ قرارات سيئة ، تكلف خسائر فادحة ، إذا كانت المعلومات ليست ذات صلة ، ولا يتم تسليمها إلى صانعي القرار في الوقت المناسب ، او معقدة صعبة للفهم، في بعض الحالات ، يتم إنشاء

1 FASB .op.cit .p104

² حكيم سليمان، مرجع سبق ذكره:ص 167 .

معلومات غير دقيقة بسبب التغذية ببيانات غير الدقيقة في عملية التحول. (وهذا ما يسمى عادة إدخال القمامة ،إخراج القمامة [GIGO].)¹

يجب أن تكون المعلومات بسيطة وليست معقدة بشكل مفرط. المعلومات المعقدة والمفصلة بشكل كبير ،في الواقع قد تتسبب الكثير من المعلومات في التحميل الزائد للمعلومات، حيث يصبح لصانع القرار الكثير من المعلومات وغير قادر على تحديد ما هو مهم حقاً.

إذا لإنتاج او للحصول على معلومات عالية الجودة يجب أن تتمتع بالخصائص، سهولة المنال، ودقيقة / صحيحة، وكاملة ، واقتصادية، ومرنة، وذات صلة، موثوقة، وأمنة، ومتاحة في الوقت المناسب ويمكن التحقق منها أهداف التقارير المالية هي من يحدد الحكم على صفات المعلومات المالية ، لأنه فقط عندما يتم تحديد تلك الأهداف يمكن البدء بشأن تحديد خصائص المعلومات اللازمة للحصول عليها. وقد خلصنا إلى أن توفير المعلومات مفيد لاتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وما شابه ذلك و هو الهدف الأساسي للتقارير المالية ، وهو نتيجة الطبيعية لهذا الهدف.

إن المعلومات التي تساهم في صنع القرار لها صفات من حيث النشأة ووصفها ذلك في البيان "الأهداف النوعية" التي "تساعد في تحديد الموارد والالتزامات ويجب قياس التغييرات والإبلاغ عنها وكيفية قياسها لجعل المعلومات مفيدة للغاية".²

ثانيا: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المالية

العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية او المالية

بالنظر إلى المصادر المتعددة للبيانات المالية التي يقوم نظام المحاسبة المالية بمعالجتها فان مداخلاته تتأثر بما تتأثر به البيانات من خلال ارتباطها بمصادرها و البيئة المحيطة بها نتيجة تداخل الأنشطة الاقتصادية على المستوى الكلي و بالتالي تنقسم العوامل إلى عوامل مؤثرة اقتصادية و قانونية و عوامل سياسية و اجتماعية

- العوامل الاقتصادية إن سياسة الانفتاح الاقتصادي نشاء أسواق رأس المال و العملة و البورصات أدى إلى ضرورة الاهتمام بجودة المعلومات المالية المنشورة نظرا لتأثيرها على السير العام للاقتصاد، و تعدد

¹ RALPH STAIR AND GEORGE REYNOLDS, Principle Of Information Systems ,E 10 ,USA ,P08

² FASB ; OP, CIT:P 102

السياسات المحاسبية في حساب القيمة كل هذه العوامل و أخرى تؤثر في جودة المعلومة المالية من التأثير في خصائصها النوعية

- العوامل القانونية : الطبيعة القانونية للأعمال و تطور النظريات المحاسبية (نظرية الوكالة) و تعدد الأعمال و الاستثمارات و الطبيعة القانونية لها انعكس على حاجات أصحاب المصلحة من استخدام المعلومات المالية الموثوقة الدقيقة و الملائمة إلى ضرورة نشأت هيئات منظمة و إصدار قوانين و تنظيمات تهدف إلى التأثير الإيجابي على طبيعة و نوع المعلومات المالية المنشورة .
- العوامل السياسية أن الإرادة السياسية لها تأثير إيجابي في اعتماد الطرق و الأساليب التي من شأنها تطوير الممارسات المحاسبية و المالية كما فعلت الجزائر من خلال توجيهها نحو معايير المحاسبة الدولية و كذلك إصدار الكونغرس الأمريكي لقانون نشاء عنه لجنة الأوراق المالية و البورصات عام 1934 أمضاه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفيلت، حيث ترى الحكومات إن التأثير الكبير لسوق المال على الاقتصاد و حركته و لتحسين هيكله من اجل تحقيق الأهداف الوطنية، و يعد هذا سببا وجيها لتدخل الهيئات السياسية من اجل تنظيم التأثير على هذه السوق من خلال فرض قيود نوعية على المعلومات المتداولة فيه.¹

استعمال تكنولوجيا المعلومات :

وهي آلات و النظم و البرامج المتعددة في إطار المعالجة و التخزين من اجل الوصول إلى سرعة و دقة المطلوبة، و كذلك الحفاظ على سريتها و أمانها (السحابات الالكترونية و الروابط) و سرعة إيصالها إلى مستخدميها عن طريق وسائل الاتصال الالكترونية .

من المهم جدا التأكد و ضمان دقة البيانات من اجل الوصول إلى معلومات تتسم بالدقة و الموثوقية و المرونة، فحسب دراسة ميدانية قام بها فوستر التي أفادت إن 20% من البريد الأمريكي و الطرود البريدية ترجع إلى مرسلها بسبب خطأ في الأسماء و العناوين بالتالي فانه يجب قبل اعتماد أي بيانات تعريفها و تصحيحها عن طريق التدقيق في البيانات و التحقق المنظم من دقتها و اكتمالها تصحيح جميع البيانات الناقصة و الخاطئة و المتكررة و الغير متناسقة²

¹ ريتشارد شرودر و آخرون ،نظرية المحاسبة، تعريب ترجم خالد علي أحمد كاجيجي، درا المريخ للنشر، بلد النشر مملكة السعودية ،بدون الطبعة، السنة 2016: ص110

² يوسف مجدلاوي عشترتو نعمان ،فيصل ابو الرب،ياصمين السقا، أساسيات نظم المعلومات الإدارية، الأردن ص158.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال الدراسة تبين لنا أن الإفصاح المحاسبي شهد تطورا هاما مصاحبا لتطور مفهوم المحاسبة من ممارسة مهنية تهدف إلى حماية الملكية إلى نظام معلومات مهمته إخراج معلومات مما أدى سمو و وظيفة الإفصاح على باقي الوظائف (العرض، القياس) لما تكتسبه هذه الوظيفة من أهمية خاصة من المساهمة في اتخاذ قرارات هامة تخص استمرارية النشاط و تطويره.

من الملاحظ الإفصاح يجد أنه يختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب الغرض من نشر هذه المعلومات فنجد مؤسسات خاصة الفردية و التي ملكيتها للأشخاص الطبيعيين يكون ذو معلومات شحيحة أو بمعنى إلا المعلومات القانونية أما في المؤسسات إلا ذات الملكية للشخص المعنوي فيكون الإفصاح موسعا بالمقارنة بنشاطها نظرا لأنها تهدف إلى جلب رأس المال إضافي.

إن مخرجات النظام المحاسبي المالي هي معلومات ذات طبيعة مالية نظرا لتعبيرها الكمي عن الأحداث التي وقعت ضمن المؤسسة، هذه المعلومات لها خصائص أساسية و أخرى ثانوية نستطيع من خلالها تقييم منفعة أو جودة هذه المعلومات تعتبر من شروط صدق الكشوف و التقارير في التعبير الصادق عن الوضعية المالية للمؤسسة لكي يتسنى لمستخدمي هذه القوائم اتخاذ قرارات تكون في محلها صحيحة.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

تقديم

إن حداثة التجربة الجزائرية في هذا النهج المحاسبي و ما سوف ينعكس من خلاله على أساليب و طرق الإفصاح في المستقبل و ما واكب هذه التوجه من تسريع و تنظيم لمهنة المحاسبة في الجزائر بما يتلاءم مع التطور الحاصل على الصعيد الدولي و متطلبات التوافق العالمي و التوحيد المحاسبي، رأينا أنه لا بد من اعتماد جملة من الوسائل و الأدوات من أجل الوصول إلى نتائج مقبولة من حيث الواقع و بدرجة عالية من الموضوعية. حيث سنقوم من خلال هذا الفصل التطبيقي إلى إسقاط العناصر النظرية على أرض الواقع من خلال من مجموعة من الأسئلة و الآراء نعرضها من خلال استبيان و يكون نموذجاً للدراسة. و إتباع الخطوات المنهجية بما تسمح بتحديد الخطوات الواجب إتباعها من أجل الحصول على نتائج و تحليلها من خلال الدراسة الميدانية و ذلك بإتباع التقسيم التالي للفصل الثاني و الذي قسم إلى مبحثين هما :

المبحث الأول: الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

المبحث الأول : الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

1. هيكل استمارة الاستبيان : تضمنت استمارة الاستبيان 42 سؤالاً موزعة على ثلاث محاور رئيسية من أجل الحصول على أحكام واضحة و دقيقة للعينه المختارة و قد اعتمدنا من خلال صياغتها على شكل آراء يعبر من خلالها المستجوب عن مدى اقتناعه بهذا الرأي بالنسبة للأكاديمي، أما بالنسبة للمهني فهو يعبر عن رأيه انطلاقاً من الممارسة المهنية ممارسته، و تجاربه السابقة و قد وزعت الأسئلة وفق المحاور الرئيسية التالية :

المحور الأول : يتضمن أسئلة عامة مرتبطة بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة موضوع الدراسة و تتكون من أربعة أسئلة تخص مستوى التأهيل العلمي، التجربة المهنية و اختصاص التكوين الأكاديمي إضافة إلى الاعتماد المهني او المهنة

المحور الثاني : يتضمن آراء حول الإفصاح من خلال بعض المحاور الثانوية تستنبط من خلال ملاحظة موضوع بعض الأسئلة

فالأسئلة من الأول إلى الخامس كانت بخصوص المعلومات العامة و أهميتها إما من السؤال السادس إلى الثاني عشر كانت بخصوص الإفصاح في صلب القوائم المالية و العرض المفصل و الأسئلة من الثالث عشر إلى التاسع عشر موضوعها متطلبات الإفصاح و النقاط التي يتوجب الإفصاح عنها و كيفية التطرق إليها .

المحور الثالث :تضمن هذا المحور المعلومات المالية و جودتها من خلال خصائصها الأساسية و الثانوية و مدى مطابقة المعلومات المفصّل عنها وفق ما تطرق إليه في المحور الأول لمقاييس جودة المعلومات المالية.

2. فرضيات الدراسة الميدانية :

- أ - المعلومات المفصّل عنها في إطار المعايير المحاسبية الدولية تمثل مستوى إفصاح يعبر عن الوضع الحقيقي او الصورة الصادقة للوضعية المالية من جميع الجوانب
- ب كفاية و شمولية الإفصاح تسمح بالكشف عن معلومات مالية ذات خصائص نوعية تعبر عن مدى جودتها

3. مجتمع الدراسة و حدودها :

تم تحديد مجتمع الدراسة بناء على توفر احد المعيارين

- أ - تم القبول من خلال إمكانية دراسة او تدريس الاختصاص المحاسبي من خلال جميع الأكاديميين المختصين في علم الاقتصاد المحاسبة المالية و الشعب العلمية ذات العلاقة المباشرة بالمحاسبة، نظرا لأنه يمكن لهؤلاء إن يكونوا ضمن احد الطرفين سواء معدي الكشف و التقارير او المستخدمين لها.
- ب - المهنيين المختصين في المحاسبة و محافضي الحسابات و الخبراء المحاسبين و حتى خبراء الجباية نظرا لأنهم ذوي خبرة في إعداد و قراءة وتحليل الكشف و التقارير المالية.

4. حدود الدراسة : اهتمت هذه الدراسة أساسا بالإفصاح من خلال القوائم و التقارير المالية و علاقته بالمعلومات

المالية و الجوانب النظرية المتعلقة بكيفية الإفصاح من اجل إخراج معلومات ذات أهمية تؤهلها لان تكون محور العملية المحاسبية خاصة بعد التطور العلمي للمحاسبة و لتنوع أساليب التمويل للاستثمارات و التحول الحاصل في التشريعات و القوانين المنظمة للعمل المحاسبي

- أ - **الحدود الزمنية:** مضمون النتائج المحصل مرتبط بفترة زمنية مقتزنة بزمن توزيع و الاستبيان و جمع إجاباته و تمتد هذه الفترة بين شهري افريل و ماي من سنة إعداد المذكرة ، وقد صادفت هذه الفترة مرحلة إعداد الحسابات النهائية السنة المالية السابقة 2021 و إيداعها لدى مصالح الضرائب و انعقاد الجمعيات العمومية و إعداد تقارير محافضي الحسابات .

- ب **الحدود المكانية :** اعتمدت هذه الدراسة آراء و إجابات الأكاديميين أساتذة بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي و تحديدا كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير أما المهنيين فالعينة من مجموع المحاسبين و محافضي الحسابات و الخبراء المحاسبين و الجباة الممارسين في إقليم الولاية

- ت **الحدود البشرية :** كما سبق قمنا بتحديد عينة الدراسة و التي تعتبر الحدود البشرية حيث استندت على الآراء و الإجابات التي تصدر من مهنيين و أكاديميين في مجال المحاسبة و المالية و المتحصلين على تأهيل مهني او تكوين أكاديمي يؤهلهم لإصدار أحكامهم بخصوص الآراء المذكورة في الاستبيان موضوع الدراسة.
- ث **الحدود الموضوعية :** الموضوع اهتم بدراسة أحكام بخصوص إجابات صادرة من الجانب النظري للدراسة و هي اثر الإفصاح على جودة المعلومة المالية، من خلال تأثير الإفصاح على جودة خصائص هذه المعلومات .

المطلب الثاني: مجتمع و عينة الدراسة

1. اختيار العينة: عينة الدراسة اختيرت عشوائيا من غير تحديد مسبق نظرا لحرية فرد العينة في الإجابة عن الاستبيان و الامتناع عنها إلا انه راعينا فيها التنوع بين الأكاديمي و المهني من خلال إشراك جميع العناصر المعنية و التي لها علاقة وطيدة بالمحاسبة حيث تم توزيع 80 ثمانون نسخة من الاستبيان على عينة مجتمع الدراسة توزيعا مباشرا بغية الحصول على إجابات في الأجل المطلوب و رغم هذا لاحظنا عزوف بعض أفراد العينة عن الإجابة عن الاستبيان بعدم ملا الاستمارات كليا لعدة أسباب منها ضيق الوقت او عدم فهم بعض الأسئلة و حتى هناك من أشكل عليه فهم بعض المصطلحات رغم اختيارنا للتسليم المباشر من اجل حل جميع الإشكالات الخاصة بالاستمارة

بعد عملية التجميع قمنا بعملية الفرز و ترقيم الاستمارات المستلمة من اجل تحديد الاستمارات الصالحة للدراسة و استبعاد الأخرى قررنا الإبقاء على 50 استمارة من مجموع الاستمارات المحصل عليها لتمثيل العينة أما الباقي فألغيت نظرا لأنها لم ترقى إلى إن تكون إجابات في سياق يمكننا من اعتمادها نظرا أما لعدم تمتع أفرادها بالمواصفات اللازمة او لسبب نقص المعلومات الواردة فيها او لتضارب محتوى بعض الإجابات

الجدول رقم 2-1: عدد الاستمارات الموزعة و المعتمدة

البيان	العدد	النسبة %
مجموع الاستمارات الموزعة	80	100%
عدد الاستمارات الضائعة	8	10%
عدد الاستمارات الملغاة	12	15%
عدد الاستمارات بعد الأجل	10	13%
عدد الاستمارات المعتمدة	50	63%

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على نتائج الاستبيان

2. دراسة و تحليل نتائج الاستبيان :

تمثل الاستمارات المحصل عليها نسبة 63% من مجموع الاستمارات الموزعة، تحمل بيانات واجبة المعالجة من اجل اتخاذ قرار او كسب معرفة و الإجابة عن التساؤل المطروح معتمدة على مقياس ليكرت (LikertScale) الخماسي، بحيث يقابل كل عبارة قائمة تحمل الاختيارات التالية (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وتمثل رقميا (1,2,3,4,5) على التوالي:

جدول رقم 2-2: توزيع درجات مقياس ليكرت الخماسي

بدائل القياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة/الترميز	01	02	03	04	05

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مقياس ليكرت: (Likert Scale)

وقد اعتمدنا في تحليل البيانات على برنامج الحزم الإحصائية الجاهزة SPSS 23 بغية إنشاء قاعدة بيانات و جداول يمكن الاعتماد من خلالها على تحليل النتائج، لإعداد دليل الموافقة لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبيان، فانه تم اعتماد على أدوات الإحصائية التالية: المدى، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري حيث: المدى: لتحديد مجالات مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الاستبيان الدراسة

بحساب المدى و يساوي = (أعلى درجة في مقياس - أدنى درجة في مقياس) $4=1-5$

وللحصول على طول الفئة للتنقل بين المجالات الموافقة نقوم بقسمة المدى على عدد درجات الموافقة وذلك على

نحو التالي

طول الفئة = المدى / عدد درجات المقياس، طول الفئة $0.8=5/4$

وبإضافة هذه القيمة في كل مرة للحد الأدنى لدرجة الموافقة نحصل على الحد الأعلى لكل مجال مثلاً

$1.8=0.8+1$ فنحصل على مجال $[1.80 - 1]$ وهو مجال موافقة بدرجة منخفضة جداً

وهكذا مع كل مجالات الموافقة، وتفيد هذه العملية في التعرف على موقف المشترك لإجمالي أفراد العينة على كل

عبارة وعلى كل محور حيث نحصل على المجالات كما يلي:

جدول رقم 2-3: تحديد الاتجاه المستجوبين حسب قيم المتوسط الحسابي

الاتجاه (التقييم)	درجة الموافقة	مجال المتوسط الحسابي
درجة منخفضة جداً	غير موافق بشدة	من 01 إلى 1.80 درجة
درجة منخفضة	غير موافق	من 1.81 إلى 2.60 درجة
درجة متوسطة	محايد	من 2.61 إلى 3.40 درجة
درجة عالية	موافق	من 3.41 إلى 4.20 درجة
درجة عالية جداً	موافق بشدة	من 4.21 إلى 5 درجة

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على نتائج الاستبيان

3. ثبات و صدق أداة الدراسة حساب ألفا كورونباخ:

من اجل البرهنة على أن الاستبيان يقيس العوامل المراد قياسها ، والتثبت من صدقها قمنا باستخدام أسلوب

كورونباخ ألفا الذي يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى ، وهو يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات

المقياس ، إضافة إلى أن معامل كورونباخ ألفا يزودنا بتقدير جيد للثبات ، والجدول التالي يبين قيمة معامل والثبات والصدق الذي يساوي الجذر التربيعي للمعامل ألفا كورونباخ كما يلي:

جدول رقم 2-4: نتائج اختبار ثبات وصدق الاستبانة.

المحاور والإبعاد	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
الإفصاح المحاسبي	19	0.845	0.919
جودة المعلومات المالية	19	0.858	0.926

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss

تدل معاملات الثبات علي ثبات المحتوى بصورة عامة نظرا لان معامل الثبات عال ويقترّب للواحد الصحيح وهذا يدل على قدرة الأداة في تحقيق أغراض الدراسة، حيث يتضح من الجدول السابق معامل ثبات فيما يتعلق بالمحور الأول الإفصاح يقدر بـ 0.845 يهني ثبات الدراسة بحيث يمكن تعميمها على المجتمع محل الدراسة ، و الأمر كذلك بالنسبة للمحور الثاني جودة المعلومات المالية ألفا كورونباخ يقدر بـ 0.858 مؤشر قوي يدل على ثبات أجوبة الاستبانة يدل كذلك على إمكانية إسقاطها على مجتمع الدراسة

أما معامل الصدق فهو الجذر التربيعي لمعامل الثبات ونلاحظ إن معامل الصدق لكل من المحورين تعدي 0.9 مما يعني صدق المحتوى لكلا المحورين .

المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

بعد عملية إدخال بيانات الاستبيان و محتوياته ببرنامج SPSS نقوم بتحليل و تحديد خصائص العينة ثم معرفة

اتجاهات إجابات العينة حول كل العبارات والمخاور لنصل في الأخير لاختبار فرضيات الدراسة كما يلي :

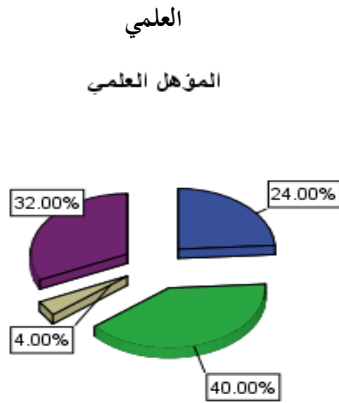
المطلب الأول : الخصائص الإحصائية للعينة

المؤهل العلمي : توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي نظرا لتأثيره على نوعية إجاباتهم تأثيرا مباشرا و قد

خلصنا إلى النتائج التالية

الشكل رقم 2-1: التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المؤهل

الجدول رقم 2-5: تصنيف أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



النسبة المئوية %	التكرار	البيان
24%	12	ليسانس
40%	20	ماستر
4%	2	ماجستير
32%	16	دكتوراه
100%	50	Total

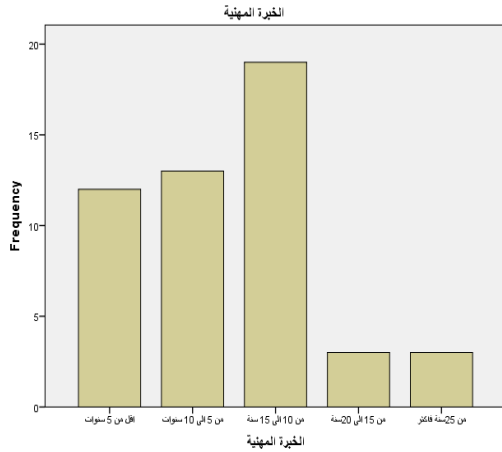
المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

من الجدول السابق و من خلال الملاحظة يتضح أن ما نسبته 40% من أفراد العينة موضوع الدراسة حائلي شهادة ماستر هذا راجع إلى ارتفاع توزيع الاستمارة في الوسط المهني و لان جزء كبير و هام من حاملي شهادة الماستر من المهنيين يشتغلون في ميدان المحاسبة و التدقيق سواء كانوا محافظي حسابات او محاسبين و خبراء و حتى مختصين في الجباية خبراء تليها النسبة الهامة في المرتبة الثانية نسبة الدكاترة 32% نظرا لاعتمادنا التوزيع في الوسط الجامعي ، و بجمع النسبتين نصل إلى ما يعادل 72% شهادات جامعية مكونة حديثا بعد اعتماد نظام التعليم العالي LMD كما يمكن توضيح هذه النسب بالرسم في الشكل رقم 03 هذا التوزيع يضيفي مصداقية على إجابات العينة فقد كانت نسبة الماستر كبيرة لان معظم المهنيين قد واصلوا دراستهم للحصول على شهادة الماستر و منهم من أكمل للحصول على شهادة الدكتوراه وهي الرتبة الثانية من حيث النسبة المؤوية

السنوات الخبرة :

الخبرة المهنية قمنا بتوزيعها على ستة فترات زمنية مدى كل فترة خمسة 5 سنوات تبدأ بأقل من 5 سنوات و تنتهي بخبرة تفوق خمس و عشرون سنة ، و الجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم 2-6: التوزيع التكراري تصنيف العينة حسب سنوات الخبرة
الشكل رقم 2-2: التوزيع التكراري بالأعمدة لتصنيف العينة حسب سنوات الخبرة



النسبة المئوية	التكرار	الخبرة
24.0	12	أقل من 5 سنوات
26.0	13	من 5 إلى 10 سنوات
38.0	19	من 10 إلى 15 سنة
6.0	3	من 15 إلى 20 سنة
6.0	3	من 20 سنة فأكثر
100.0	50	Total

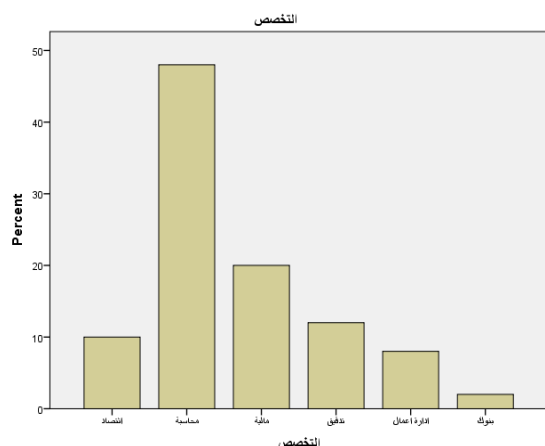
المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

من خلال الجدول توصلنا إلى أن النسبة العظمى من المستجوبين هم ذوي خبرة مهنية من 10 إلى 15 سنة بعدد أفراد بلغ 19 فردا و هي الفترة المناسبة نظرا لعمر تجربة اعتماد أنظام المحاسبي المالي منذ 2010 ، مع تقارب نسبي الفترتين الأقل خبرة 24% و 16% بعدد أفراد 12 و 13 فرد على الترتيب مرده إلى أننا اعتمدنا في التوزيع على الجامعة و محيطها و الملاحظ أن هذه المدة تمثل بالتقريب عمر جامعة الوادي ، و كذلك أن مجموعة معتبرة من المهنيين حاصلين على شهادة الدكتوراه ، أما الفترة من 20 إلى 25 تكرارها معدوم لهذا لم تكن ضمن مخرجات النظام SPSS و هو ما يوضحه الشكل البياني بصورة واضحة .

التخصص : وهو تخصص التكوين الأكاديمي حيث لاحظنا طغيان فئة الاختصاص المحاسبي بعدد 24 فردا بنسبة مؤوية تمثل 48% من حجم العينة تليها فئة المالية ثم التدقيق بعدد أفراد 10 و 6 على التوالي فعند تجميع هذه النسب على أسس تخصص العلوم المالية و المحاسبية نجد نسبة 72% من عينة الدراسة لها علاقة مباشرة و وثيقة بموضوع الدراسة أما باقي الاختصاصات (اقتصاد، إدارة أعمال، بنوك) فيعتبروا من المستخدمين أي ذوي العلاقة من جهة وحيدة عكس الفئة الأولى التي تعتبر من المستخدمين و المعدين لهذه الكشوف و التقارير

الشكل رقم 2-3: التوزيع التكراري بالأعمدة لتصنيف العينة

حسب التخصص



الجدول رقم 2-7: التوزيع التكراري لتصنيف العينة

حسب التخصص

النسبة المئوية	التكرار	البيان
10%	5	اقتصاد
48%	24	محاسبة
20%	10	مالية
12%	6	تدقيق
8%	4	إدارة أعمال
2%	1	بنوك
100%	50	total

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على استمارات الاستبيان

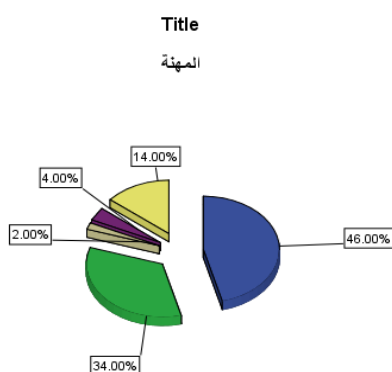
التخصص المهني : من خلال ملاحظة التوزيع التكراري نجد هيمنة اختصاص المحاسبة عن باقي الاختصاصات

المهنية إضافة إلى اختصاص محافظ حسابات الذي نسبته 34 % تليها اختصاصات الأخرى و التي هي اختصاص أستاذ جامعي بنسبة مؤوية تقدر بـ 14% أما الاختصاصين الآخرين خبير محاسبي و خبير جبائي فهما مجتمعين يمثلان 6%

و مثلما سبق و ذكرنا هذه النتائج الإحصائية تمثل دعماً لمصادقية الحكم على الآراء في الخورين التاليين

الشكل رقم 2-4: يمثل التوزيع النسبي لعينة الدراسة

وفق التخصص المهني



الجدول رقم 2-8: يمثل التوزيع التكراري لعينة

وفق التخصص المهني

النسبة المئوية	التكرار	البيان
46.0	23	محاسب
34.0	17	محافظ حسابات
2.0	1	خبير محاسبي
4.0	2	خبير جبائي
14.0	7	أخرى
100.0	50	Total

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على استمارات الاستبيان

المطلب الثاني : اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

قبل البدء في تحليل بيانات الاستبيان و تقدير نماذج الدراسة و اختبار الفرضيات لا بد من التحقق من صلاحية البيانات عن طريق مجموعة من الاختبارات

أ - خضوع العينة للتوزيع الطبيعي : بما إن العينة تفوق 30 فالاختبار ضروري و مهم للبيانات الإحصائية من اجل معرفة ما إذا البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي او لا عن طريق إجراء

الاختبار الأول: KLOMOGROV-SIMRNOV

الاختبار الثاني : SHAPIRO-WILK

من اجل التحقق من إحدى الفرضيتين

H_0 : بيانات العينة تتبع التوزيع الطبيعي

H_1 : بيانات العينة لا تتبع التوزيع الطبيعي

نقوم بهذه الحسابات لجميع عينات المحاور الفرعية و الأساسية الثاني و الثالث

أ 1 -المحور الثاني الإفصاح: مثلما سبق و أن قمنا بتقسيم المحور الأساسي الثاني إلى ثلاث محاور فرعية يجب اختبار إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي لكل متغير منفرد ثم المحور الكلي

الجدول رقم 2-9 الإحصاء الوصفي للمحاور الفرعية للمحور الأول الإفصاح

البيان	MEAN	STD/DEV	MAX	MIN
المحور الفرعي الإفصاح الشامل و الإفصاح عن المعلومات العامة	4.0320	0.44	5	3.20
المحور الفرعي الإفصاح في صلب القوائم المالية و	4.80	0.52	5	2.71
المحور الفرعي متطلبات الإفصاح	3.99	0.79	5	2.86

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على نتائج الاستبيان

من الملاحظ إن العينة المختارة قد أعطت آراء بالموافقة و الموافقة بشدة على جميع أسئلة الاستبيان في محور الإفصاح بمتوسط يتراوح بين 3.99 و 4.80 أكبر من 3.40 هذا يعني مستوى قبول مرتفع للآراء المعبر عنها في الاستبيان. وبانحراف معياري أقصاه 0.79 هذا يدل على أهمية الإفصاح

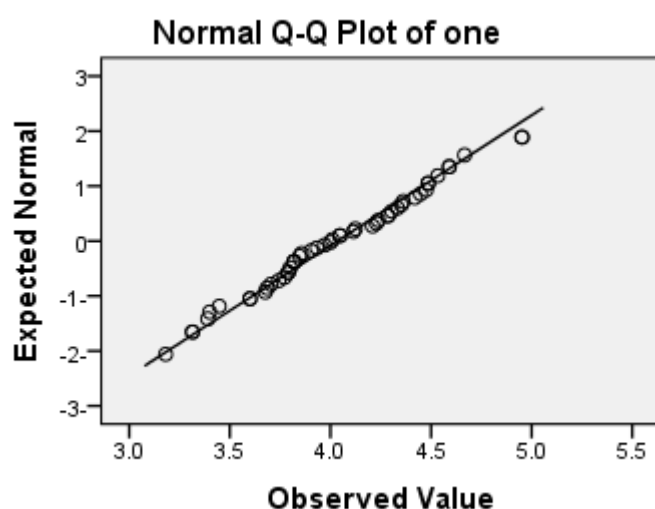
الجدول رقم 2-10 اختبارات التوزيع الطبيعي للمحاور الفرعية للمحور الأول الإفصاح

KLOMGAROV-SIMRNOV			SHAPIRO-WILK			
statistic	d f	sig	statistic	d f	sig	
0.132	50	0.030	0.956	50	0.076	المحور الفرعي الإفصاح الشامل و الإفصاح عن المعلومات
0.115	50	0.095	0.956	50	0.060	المحور الفرعي الإفصاح في صلب القوائم المالية و
0.074	50	0.200	0.967	50	0.173	المحور الفرعي متطلبات الإفصاح
0.097	50	0.200	0.983	50	0.666	المحور الرئيسي الإفصاح

مستوى دلالة افتراضي 0.05

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول نلاحظ جميع الفروع كانت مستوى المعنوية أكبر من 0.05 من خلال معيار شايبرو غير انه من خلال مقياس كولوموغروف نجد المحور الفرعي الأول الإفصاح الكامل و الإفصاح عن المعلومات العامة اقل من 0.05 أي لا تتبع التوزيع الطبيعي ففي هذه الحالة نلجأ إلى اختبار المحور الرئيسي الإفصاح الذي كانت نتائج مستوى المعنوية للمقياسين أكبر من 0.05 و منه نقبل الفرضية الصفرية التي تفترض إتباع بيانات العينة للتوزيع الطبيعي الشكل رقم 2-5 رسم توزيع بيانات المحور الرئيسي الإفصاح



المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على نتائج الاستبيان

من خلال ملاحظة نتائج الجدول و الرسم البياني المقابل بما إن مستوى الدلالة أكبر من 0.05 في كلا المقياسين و من خلال الرسم البياني نلاحظ توضع البيانات على الخط المستقيم نستطيع الحكم يتوزع البيانات طبيعياً في المحور الرئيسي الأول الإفصاح

أ 2 - المحور الثالث المعلومات المالية : نفس الاختبار الذي اجري على المحور السابق نقوم به على المحور الثالث و كما سبق و أن قمنا بتقسيم المحور الأساسي الثالث إلى أربع محاور فرعية يجب اختبار إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي لكل متغير منفرد ثم المحور الكلي

الجدول رقم 2-11 : الإحصاء الوصفي للمحاور الفرعية لمجور الثاني جودة المعلومات المالية

البيان	MEAN	STD/DEV	MAX	MIN
كفاية المعلومات و المعلومات العامة	4.11	0.46	5	3
الموضوعية الموثوقية و الصدق	4.10	0.43	5	3.17
الملائمة	3.96	0.60	5	2.08
الأهمية النسبية	4.12	0.58	5	2.50
المحور الرئيسي جودة المعلومات المالية	4.07	0.44	4.96	3.13

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على مخرجات SPSS (انظر الملحق 05)

بخصوص هذا المحور نلاحظ إن المتوسط الحسابي لجميع المحاور الفرعية أكبر من 3.40 مما يدل على الموافقة و الموافقة بشدة على آراء و أسئلة الاستبيان و بانحراف معياري أقصى قيمة له 0.60 اقل من مدى الفئة 0.8 مما ينبئ بموافقة آراء العينة للاستبيان

الجدول رقم 2-12 اختبارات التوزيع الطبيعي للمحاور الفرعية و المحور الثاني جودة المعلومات المالية

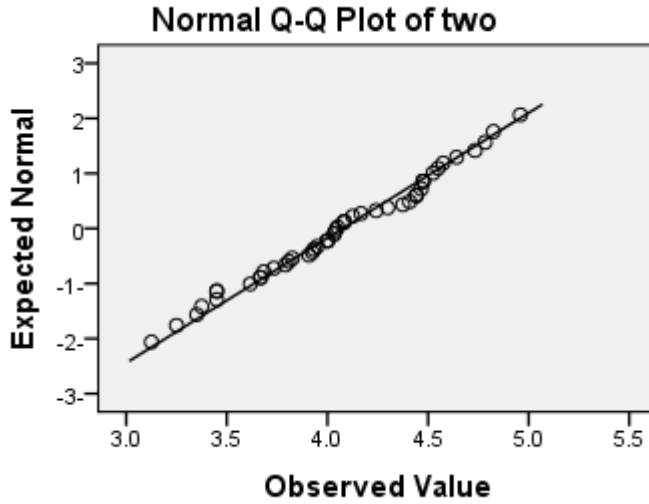
KLOMGAROV-SIMRNOV			SHAPIRO-WILK			
statistic	d f	sig	statistic	d f	sig	
0.101	50	0.200	0.967	50	0.176	كفاية المعلومات و المعلومات العامة
0.116	50	0.090	0.966	50	0.162	الموضوعية الموثوقية و الصدق
0.146	50	0.009	0.941	50	0.015	الملائمة
0.199	50	0.00	0.916	50	0.002	الأهمية النسبية
0.097	50	200	0.980	50	0.569	المحور الرئيسي جودة المعلومات المالية

مستوى دلالة افتراضي 0.05

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على مخرجات SPSS (انظر الملحق 05)

من خلال الجدول نلاحظ إن الفرعين كفاية المعلومات و المعلومات العامة و الفرع الموثوقية و الموضوعية و الصدق كانت مستوى المعنوية أكبر من 0.05 من خلال مقياس شايبرو و كذلك مقياس كولوموغروف و منه فإنهما يتبعان توزيعاً طبيعياً أما الفرعين المتبقين مستوى الدلالة اقل من 0.05 أي أنهما لا يتبعان التوزيع الطبيعي ففي هذه الحالة نلجأ إلى اختبار المحور الرئيسي جودة المعلومات المالية الذي كانت نتائج مستوى المعنوية للمقياسين أكبر من 0.05 و منه نقبل الفرضية الصفرية التي تفترض إتباع بيانات العينة للمحور الرئيسي جودة المعلومات المالية للتوزيع الطبيعي

الشكل 2-6: رسم بياني لتوزيع بيانات المحور الرئيسي جودة المعلومات المالية



تتبع البيانات التوزيع الطبيعي وفق المقاييس الإحصائية كلوموقروف و شيبرو لان مستوى الدلالة وفقهما أكبر من 0.05 و كذلك وفق الرسم البياني المقابل

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على نتائج الاستبيان

وبعد اختبار الطبيعة وأمام هذه الحالة وبما إن العينة أكبر من 30 وحسب اختبار شايبرو لأجمالي المحاور نقول إن البيانات تقترب للتوزيع الطبيعي وهنا وجب علينا استخدام الاختبارات المعملية للدراسة .

المطلب الثالث الاختبارات المعملية:

تستخدم هذه الاختبارات في حالة واحدة عندما تكون البيانات تتبع توزيع طبيعي والعينة كبيرة ومن بين أهم هذه الاختبارات هي اختبار t لعينتين مستقلتين ، واختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA ، وفي دراستنا سوف نختبر نوعين من الفرضيات فرضية الفرق ، وفرضية التأثير .

فرضية الفرق نستخدم فيها اختبار t لعينتين مستقلتين ، واختبار ANOVA ، أما فرضية التأثير سوف نستخدم الانحدار المتعدد .

أ - اختبار تحليل التباين الأحادي : هذا الاختبار من الاختبارات المعملية ويستخدم لمعرفة الفروقات في متوسطات

إجابات العينة حسب خاصية تقسم العينة إلى أكثر من قسمين ، وفي دراستنا توجد أربعة خواص تقسم العينة لأكثر من قسمين هما (المؤهل العلمي ، الخبرة المهنية ، التخصص العلمي ، المهنة) ، إذا ستكون هناك أربع

فرضيات رئيسية وكل فرضية متبوعة فرضيتين جزئيتين كالآتي :

1. الفرضية الرئيسية الأولى : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع إلى المؤهل العلمي ، وانطلاقاً من

هذه الفرضية سوف نقسمها إلى فرضيتين جزئيتين كالآتي :

i. الفرضية الجزئية الأولى : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على المحور الإفصاح تعود إلى المؤهل العلمي.

ii. الفرضية الجزئية الثانية : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على المحور جودة المعلومات المالية تعود إلى المؤهل العلمي

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVA للمحورين مع متغيرة المؤهل العلمي ، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي :

الجدول رقم 2-13 اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للمؤهل العلمي

الأقسام	اختبار ANOVA F	مستوى دلالة
الإفصاح	0.633	0.598
جودة المعلومات المالية	1.197	0.321

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على مخرجات SPSS (انظر الملحق 05)

من نتائج الاختبار كانت قيمة الإحصائية F للمحورين كما هي موضحة في الجدول أعلاه و كلها بمستويات معنوية أكبر من 0.05 مما يجعلنا نقوم بقبول كل الفرضيات الجزئية بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية المؤهل العلمي .

2. الفرضية الرئيسية الثانية : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع إلى الخبرة المهنية ، وانطلاقاً من هذه الفرضية سوف نقسمها إلى فرضيتين جزئيتين كالآتي :

a. الفرضية الجزئية الأولى : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على المحور الإفصاح تعود إلى الخبرة المهنية.

b. الفرضية الجزئية الثانية: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على المحور جودة المعلومات المالية تعود إلى الخبرة المهنية

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVA للمحورين مع متغيرة الخبرة المهنية ، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي :

الجدول رقم 2-14 اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للخبرة المهنية

الأقسام	اختبار ANOVA F	مستوى دلالة
الإفصاح	6.290	0
جودة المعلومات المالية	3.006	0.028

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على مخرجات SPSS (انظر الملحق 05)

من نتائج الاختبار كانت قيمة الإحصائية **F** للمحورين كما هي موضحة في الجدول أعلاه و كلها بمستويات معنوية اقل من 0.05 مما يجعلنا نقوم برفض كل الفرضيات الجزئية و قبول الفرضيات البديلة و بأنه توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية المؤهل العلمي و التي سوف نحدد الفئة التي أوجدت الاختلاف من خلال الجداول الملحق رقم 03 : نلاحظ أن الفئة التي لها خبرة من 10 إلى 15 عاما هي الفئة المؤثرة على الاختلاف و هذا يفسره عمر التجربة الجزئية في تبني المعايير الدولية للمحاسبة النظام المحاسبي المالي .

3. الفرضية الرئيسية الثالثة : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع إلى التخصص العلمي ، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها إلى فرضيتين جزئيتين كالآتي :

a. الفرضية الجزئية الأولى : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على المحور الإفصاح تعود إلى التخصص العلمي.

b. الفرضية الجزئية الثانية: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على المحور جودة المعلومات المالية تعود إلى التخصص العلمي

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVA للمحورين مع متغيرة التخصص العلمي ، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي :

الجدول رقم 2-15 اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا التخصص العلمي

الأقسام	اختبار ANOVA F	مستوى دلالة
الإفصاح	0.793	0.561
جودة المعلومات المالية	0.804	0.553

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على مخرجات SPSS (انظر الملحق 05)

من نتائج الاختبار كانت قيمة الإحصائية **F** للمحورين على التوالي 0.793 و 0.804 كما هي موضحة في الجدول أعلاه و كلها بمستويات معنوية 0.561 و 0.553 مما يجعلنا نقوم بقبول كل الفرضيات الجزئية بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية المؤهل العلمي .

4. الفرضية الرئيسية الرابعة : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع إلى المهنة ، وانطلاقاً من هذه الفرضية سوف نقسمها إلى فرضيتين جزئيتين كالآتي :

a. الفرضية الجزئية الأولى : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على المحور الإفصاح تعود إلى المهنة.

b. الفرضية الجزئية الثانية: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على المحور جودة المعلومات المالية تعود إلى المهنة

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVA للمحورين مع متغيرة المهنة ، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي :

الجدول رقم 2-16 اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعاً للمهنة

مستوى دلالة	اختبار ANOVA F	الأقسام
0.804	0.405	الإفصاح
0.684	0.572	جودة المعلومات المالية

المصدر : من إعداد الطلبة بناءً على مخرجات SPSS (انظر الملحق 05)

من نتائج الاختبار كانت قيمة الإحصائية F للمحورين على التوالي 0.405 و 0.572 كما هي موضحة في الجدول أعلاه وكلها بمستويات معنوية 0.804 و 0.684 مما يجعلنا نقوم بقبول كل الفرضيات الجزئية بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية المهنة .

ب - فرضية التأثير :

من خلال فرضيات التأثير سوف نحاول الإجابة على فرضيات الدراسة ، والمتمثلة في الفرضيات الرئيسية التالية باستخدام معادلة الانحدار البسيط بين كل من إجمالي الإفصاح كمتغير مستقل ، ومحور جودة المعلومات المالية كمتغير تابع كما يلي :

a. اختباراً لآثار استخدام الانحدار البسيط بين إجمالي الإفصاح ومحور الإفصاح وجودة المعلومات المالية:

في هذا العنصر سوف نستخدم معادلة الانحدار البسيط بين محور الإفصاح المحاسبي مع محور جودة المعلومات المالية عبر طرح الفرضية الرئيسية التالية :

i. الفرضية الصفرية الرئيسية H_0 : لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية للإفصاح على جودة

المعلومات المالية .

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 2-17 نتائج اختبار اثر إجمالي الإفصاح على جودة المعلومات المالية

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R2) معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	Sig مستوى الدلالة
جودة المعلومات المالية	0.678 ^a	0.460	40.886	1	0.000	0.678	0.000
				48			
				49			

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على مخرجات SPSS (انظر الملحق 05)

تشير النتائج الجدول السابق وفقا لآراء أفراد عينة الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح على جودة المعلومات المالية إذ بلغ معامل ارتباط $(R = 0.678)$ وهو ارتباط قوي طردي عند مستوى دلالة 5% ، أما معامل التحديد R^2 بلغ (0.460) حيث أن 46% من التغير في جودة المعلومات المالية يرجع للتغير في الإفصاح ، وقد بلغت قيمة درجة التأثير $(\beta = 0.678)$ ، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في الاهتمام الإفصاح يؤدي إلى زيادة قيمة جودة المعلومات المالية بقيمة (0.678) ويؤكد معنوية أثر عناصر الإفصاح على جودة المعلومات المالية قيمة F المحسوبة والتي بلغت $(F = 40.886)$ وهي دالة إحصائية بمستوى معنوية 5% لان قيمة $(sig = 0.000)$ ، وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الرئيسية وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقول وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح على جودة المعلومات المالية عند مستوى دلالة 5%.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما سبق دراسته في المذكرة اتضح الأهمية المعتبرة للإفصاح كونه وسيلة تسمح بزيادة مستوى الشفافية و المصدقية للمعلومات المعروضة في القوائم المالية

و هو عامل مؤثر في جذب الاستثمارات عن طريق رفع مستوى ثقة المستثمرين الذين هم المستخدمين للقوائم و التقارير المالية في المؤسسة و حسب العينة المستجوبة فإن الالتزام بالإفصاح الكامل وفق التشريعات المنظمة و المعايير الدولية للمحاسبة من خلال الالتزام بمتطلبات و قواعد الإفصاح يؤثر على خصائص المعلومات المالية الرئيسية و الثانوية و يولد ثقة تسمح للمستخدمين لهذه القوائم بتخفيض مستوى عدم التأكد و اتخاذ قرارات رشيدة

الختاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع أبرزنا أهمية الإفصاح المحاسبي كونه وسيلة لإبلاغ معلومات مالية ، عبارة عن نتائج عمل المنشأة للسنة المنصرمة ، و سنوات المقارنة ، و يعتبر وسيلة اتصال بين الكيان الاقتصادي و العالم الخارجي ممثلا في مستخدمي الكشف و التقارير المالية ، و بالنظر للتطور الحاصل في تسيير الأعمال و انفصال الملكية عن الإدارة، أصبح لزاما على مسيري الأعمال الإفصاح عن المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية و المالية و السعي لكي تكون هذه المعلومات المدرجة كـمخرجات النظام في شكل قوائم و تقارير المالية ذات جودة عالية و مصداقية تساهم في اتخاذ قرارات ذات نجاعة و فعالية.

من اجل أن تكون هذه الدراسة كذلك ذات جودة ، حاولنا الإلمام بجميع الجوانب النظرية بشقي الموضوع نظريا لأننا نعتبره جانب مهم للغاية قبل التطرق للدراسة البيانية و الإحصائية ، حيث كان التركيز على الإطار العام للإفصاح من جهة و من أخرى جودة المعلومة المالية ، من خلال خصائصها التي تعتبر من بين محددات جودتها و هذا بمطابقة الدراسة النظرية على الدراسة الم يدانية، من خلال الاستبيان الذي طرح من اجل استخلاص رأي كل من الأكاديميين و المهنيين، نظرا لأنهما الفئتين اللتين نستطيع من خلالهما الحصول على رأي محايد و موضوعي في ظل عدم وجود باقي الفئات الأخرى من مستخدمي المعلومات المالية، نظرا لعدم تفعيل بورصة الجزائر .

من خلال الآراء التي استقيناهما من تحليل الاستبيان يمكن القول أن :

- ✚ تقديم معلومات ذات خصائص تمتاز بالجودة يجعلها مناسبة لجميع الأطراف المستخدمة لها .
- ✚ المعلومات ذات الجودة تمكن المستخدمين من اتخاذ قرارات رشيدة تساهم في جلب رؤوس أموال للكيان
- ✚ الإفصاح المحاسبي في الكشف و التقارير المالية أداة تعمل على تخفيض حالة عدم التأكد مما ينمي الثقة بين المساهمين و الإدارة و يعتبر نقطة البداية من اجل استمرارية النشاط و تطويره.
- ✚ مدى مطابقة إعداد الكشف و التقارير المالية للمعايير الدولية للمحاسبة و التشريعات يعتبر مقياس على مدى تحقيق المعلومات للأهداف المرجوة منها

كما جاءت نتائج اختبار الفرضيات على النحو التالي

- ✚ الإصلاحات التي قامت بها الدولة من اجل مواكبة التقدم العالمي في مجال المحاسبة و تسيير الأعمال من خلال اعتماد نظام المحاسبة المالي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية من خلال سن القوانين و اللوائح المنظمة لطرق العمل المحاسبي و كفاءات الإفصاح من شأنه رفع مستوى الإفصاح و الرقي به للوصول إلى إشباع رغبة المستخدم المعياري في معلومات ذات خصائص نوعية
- ✚ المعلومات العامة الخاصة بالكيان تعتبر من بين النقاط التي يجب التطرق إليها لما تمثله من أهمية لمعرفة التوجهات الاقتصادية للكيان و درجة تحقيقه لهدف الاستمرارية

هناك اثر ايجابي للإفصاح الكامل وفق المعايير الدولية للمحاسبة على مستوى جودة المعلومات المالية
تأثير جميع النقاط المساهمة في الإفصاح من معلومات عامة و الإفصاح في صلب القوائم المالية و
المتطلبات الأخرى للإفصاح على درجة و مستوى جودة الخصائص الرئيسية و الثانوية ل معلومات
المالية
تختلف نوعية الإفصاح من خلال متطلباته إذ كلما كان التوسع في هذه النقاط كان الإفصاح أكمل و
اشمل و كانت درجة التأثير أكثر وضوحا لذلك كان هناك اختلاف حول النقاط الواجب الإفصاح
عنها من اجل زيادة مستوى الثقة و خفض درجة عدم التأكد في ظل تكلفة تتناسب و الأهمية النسبية
للبيد محل الإفصاح وبناءا عليه نوصي بما يلي:

التوصيات

الاهتمام المناسب بالإفصاح الكامل من قبل المؤسسات لتزويد أصحاب المصالح بالبيانات و المعلومات
اللازمة لاتخاذ قراراتهم
يجب تحسين جودة المعلومات و طرق و وسائل الاتصال مما يؤدي إلى تحسين خاصية التوقيت المناسب
نوصي بالاهتمام بالإفصاح الاختياري لما له من خصائص تساهم في زيادة مستوى الثقة و الشفافية
بين الكيان و باقي الأطراف المستخدمة للمعلومة المالية
إنشاء هيئة مهمتها تنظيم سوق رأس المال و وضع قواعد و إرشادات للإفصاح
الاهتمام بالدراسات الميدانية المتعلقة بقياس مستوى الإفصاح في المؤسسات الجزائرية
الاهتمام بتكوين المحاسبين نظرا لحدثة تجربة نظام المحاسبة المالية في الجزائر
الاهتمام بالتقارير المالية لما تقدمه من مؤشرات مالية و التي تنعكس مباشرة على طبيعة القرارات
المتخذة
الاهتمام بالمعلومات العامة للكيان و خاصة أنشطته و وضعيته مستقبلا لما يعود عليه بالمنفعة

أفاق الدراسة

نأمل أن تتوسع الدراسات المحاسبية في هذا الموضوع لتشمل
قياس المحتوى المعلوماتي للإفصاح
اثر الإفصاح الاختياري على الهيكل المالي للمؤسسة
اثر الإفصاح على جودة الأرباح في التقارير المالية
لغة الإفصاح المحاسبي الالكتروني

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 استمارة الاستبيان

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة



السادة المحترمين

تحية طيبة وبعد

تشكل هذه الإستبانة جزء من دراسة يقوم بها الطلبة من اجل الحصول على شهادة الماستر في تخصص المحاسبة والتدقيق من جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

بعنوان " الإفصاح المحاسبي وأثره على جودة المعلومات المالية"

ونظرا لما تتمتعون به من دراية وخبرة في الموضوع فإننا نرجوا الاطلاع على رأيكم الموضوعي في تقييم الأسئلة الواردة في الإستبانة، كما يسرنا أن نشكركم سلفا **على** تعاونكم معنا ونأمل توخي الدقة والموضوعية في الإجابة على أسئلة هذه الإستبانة كما أن ما تقدمونه من معلومات لن يستخدم إلا لغايات البحث العلمي.

تقبلوا سادتي منا فائق التقدير والاحترام

الطلبة

القسم الأول معلومات شخصية

اشر على الإجابة التي تراها مناسبة لك

1. المؤهل العلمي

دكتوراه ☒ ماجستير ☐ ماستر ☐ ليسانس ☐ أخرى

2. سنوات الخبرة

اقل من 5 سنوات ☐ ، من 5 الى 10 ☐ ، من 11 الى 15 ☐ ، من 16 الى 20 ☐

اكثر من 21 الى 25 ☐ اكثر من 25 سنة ☒

3. التخصص :

اقتصاد ☐ ، محاسبة ☒ ، مالية ☐ ، تدقيق ☐ ، إدارة أعمال ☐ ، بنوك ☐

أخرى

4. شهادة أو اعتماد مهني

محاسب ☐ محافظ حسابات ☐ خبير محاسب ☐ ، خبير جبائي ☐ أخرىX.....

القسم الثاني : الإستبانة

المحور الأول الإفصاح

اشر على الإجابة التي تراها مناسبة

الرقم	السؤال	موافق تماما	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يصنف الإفصاح ضمن أساسيات العمل المحاسبي والمالي	x				
02	الإفصاح المقدم في إطار المعايير المحاسبية ذات القبول العام شامل لجميع المعلومات الأساسية المطلوبة من الفئات المستخدمة		x			
03	الإفصاح عن المعلومات العامة للكيان الاقتصادي يمثل جزءا هاما من الإفصاح الكامل		x			
04	المعلومات العامة تتضمن حجم الإنتاج ونوعه وموقف الكيان بالنسبة للقطاع الاقتصادي المنتمي اليه		x			
05	من بين المعلومات العامة الخطط التسويقية وبيانات الخبرة والمسار المهني الخاص بالادارة				x	
06	تستخدم المؤسسة الكشوف المالية التالية الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، وملحق الكشوف المالية، اضافة الى تقرير محافظ الحسابات وتقرير مجلس الادارة	x				
07	هذه الكشوف المعدة تفصح عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة		x			
08	لكي تكون الميزانية ذات مدلول يجب الإفصاح فيها عن تطور العناصر المكونة لها لفترات زمنية متتالية	x				
09	إن حساب النتائج المعبر بصدق عن الصورة الصادقة للكيان الاقتصادي يجب ان يحتوي على التطور الزمني لمحددات التي وفقا لها نتج هذا الدخل		x			
10	جدول سيولة الخزينة يجب ان يتضمن تطور صافي التدفق النقدي للمكونات الثلاث للتدفق الكلي للنقد في الكيان الاقتصادي		x			
11	يجب ذكر ان الملاحق تعتبر جزء لا يتجزأ من الكشوف المالية		x			
12	يجب ان تراعي الملاحق التطور الزمني للعناصر المذكورة ضمنها		x			
13	من متطلبات الإفصاح الأساسية الإفصاح الفوري عن جميع الاحداث الجوهرية المؤثرة على استمرارية النشاط		x			
14	ضرورة الإفصاح على قيمة المنح الحكومية و الاعفاءات و المساعدات المتحصل عليها و على الجهات الحكومية المانحة لها.		x			
15	الأطراف ذات العلاقة من العناصر الضرورية التي يجب ذكرها وتفصيل العلاقة الموجودة		x			

تابع للمحور الأول

الرقم	السؤال	موافق تماما	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما
16	يجب الافصاح على محاسبة الاستثمارات في الكيانات الاقتصادية التابعة	x				
17	إن التغيير في السياسة المحاسبية عنصر هام يجب الافصاح عنه	x				
18	ضرورة الافصاح عن اخطاء الفترات السابقة والإجراءات التصحيحية المتخذة لذلك		x			
19	إن طرق واساليب التقييم بالقيمة العادلة للخدمات والسلع المستلمة من العناصر التي يجب الافصاح عنها.					

المحور الثاني المعلومات المالية و جودتها

الرقم	السؤال	موافق تماما	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما
1.	تقرير مجلس الإدارة مهم جدا لمعرفة الاتجاه العام لإستراتيجية المؤسسة وأهدافها ونسب تحقيق هذه الأهداف	x				
2.	تعتبر الكشوف والتقارير المالية أهم مصدر للمعلومات المالية الخاصة بالكيان الاقتصادي	x				
3.	الكشوف والتقارير المالية تفصح عن معلومات مالية كافية لجميع المستخدمين لهذه الكشوف والتقارير من اجل اتخاذ القرار	x				
4.	الإفصاح المحاسبي الكامل وفق المعايير المحاسبية ذات القبول العام يزيد من مستوى ثقة الفئات المستخدمة للكشوف والتقارير المالية في المعلومات المالية المحتواة		x			
5.	البيانات المفصح عنها والمصطلحات والأشكال التي تعرض بها البيانات تتميز بسهولة الفهم وإمكانية استنباط معلومات منها		x			
6.	الافصاح عن المعلومات العامة للكيان الاقتصادي ذات اهمية بالنسبة للفئات المستخدمة للتقارير المالية		x			
7.	المعلومات المفصح عنها ضمن الكشوف و التقارير المالية مؤثرة بحيث تستطيع احداث تغيير في اتجاه القرارات المتخذة	x				

الرقم	السؤال	موافق تماما	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما
8.	المعلومات المستنبطة من الكشف والتقارير المالية لها علاقة وثيقة باتخاذ القرار		x			
9.	المعلومات المفصّل عنها ضمن الكشف المالية ناتجة عن بيانات محاسبية ومالية موضوعية		x			
10.	موضوعية المعلومات المفصّل عنها ضمن الكشف المالية تعزز من الثقة والاعتماد عليها في مختلف الأغراض الاقتصادية		x			
11.	امكانية مراجعة وقياس المعلومات المفصّل عنها في الكشف المالية يعزز من مصداقيتها		x			
12.	صدق تعبير المعلومات عن جوهر الاحداث هي ما يفضلها مستخدمو المعلومات المالية لانها على درجة عالية من الأمانة		x			
13.	إن المعلومات المفصّل عنها ضمن الكشف المالية تتوفر على خاصية قابلية المقارنة التي يريدها متخذو القرار		x			
14.	تمكن المعلومات المفصّل عنها في الكشف والتقارير المالية من تقييم التنبؤات السابقة و تصحيحها		x			
15.	المعلومات غير الكمية المفصّل عنها لها ايضا اهمية مقارنة بالمعلومات الكمية المفصّل عنها		x			
16.	تاريخ تقديم الكشف والملاحق السنوية يتيح اجراء التقييمات الدقيقة والسليمة لأداء المنشأة		x			
17.	إن المعلومات التي توفرها الكشف و التقارير المالية المنشورة ملائمة لمختلف المستخدمين		x			
18.	إن الإفصاح يعظم من منفعة المعلومات المنتجة مقارنة بتكاليفها مثل جميع السلع		x			
19.	التقارير المعدة ذات المستوى العال من الشفافية والافصاح تستند إلى جودة المعلومات المالية		x			

الملحق رقم 02 استثمارة تحكيم الاستبيان



جامعة الشهداء حمه لخضر
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبية
تخصص : محاسبة و تدقيق



عنوان المذكرة : الافصاح المحاسبي و اثره على جودة المعلومات المالية

تحكيم استبيان

الرقم	اسم و لقب الاستاذ	الجامعة	الرتبة العلمية	الامضاء
01	أ.د عزة لزهري	جامعة الشهداء حمه لخضر بالوادي	استاذ تعليم عالي	
02	أ.د فاتح سردوك		استاذ تعليم عالي	
03	د. رياض زلاسي		استاذ محاضر - أ -	
04	د. حميداتوا صالح		استاذ محاضر - أ -	

الملحق رقم 03 جداول مخرجات و نتائج التحليل ببرنامج spss

Explore

Notes		
Output Created		29-MAY-2022 15:00:02
Comments		
Input	Data	C:\Users\sliman\Desktop\ الاستبيان a (1).sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	50
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values for dependent variables are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any dependent variable or factor used.

Syntax		EXAMINE VARIABLES=cm1 cm2 cm3 cm4 cm5 cm6 cm7 cm8 cm9 /PLOT BOXPLOT NPLOT /COMPARE GROUPS /STATISTICS DESCRIPTIVES /CINTERVAL 95 /MISSING LISTWISE /NOTOTAL.
Resources	Processor Time	00:00:05.88
	Elapsed Time	00:00:04.12

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
cm1	50	100.0%	0	0.0%	50	100.0%
الإفصاح في صلب القوائم	50	100.0%	0	0.0%	50	100.0%
متطلبات الإفصاح	50	100.0%	0	0.0%	50	100.0%
المعلومات العامة	50	100.0%	0	0.0%	50	100.0%
الموضوعية الموثوقة الصدق	50	100.0%	0	0.0%	50	100.0%
الملائمة	50	100.0%	0	0.0%	50	100.0%
الأهمية النسبية	50	100.0%	0	0.0%	50	100.0%
one	50	100.0%	0	0.0%	50	100.0%
two	50	100.0%	0	0.0%	50	100.0%

Descriptives

			Statistic	Std. Error
cm1	Mean		4.0320	.06243
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	3.9065	
		Upper Bound	4.1575	
	5% Trimmed Mean		4.0222	
	Median		4.0000	
	Variance		.195	
	Std. Deviation		.44144	
	Minimum		3.20	
	Maximum		5.00	
	Range		1.80	
	Interquartile Range		.40	
	Skewness		.335	.337
	Kurtosis		-.115	.662
الافصاح في صلب القوائم	Mean		4.0800	.07405
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	3.9312	
		Upper Bound	4.2288	
	5% Trimmed Mean		4.1048	
	Median		4.0714	
	Variance		.274	
	Std. Deviation		.52363	
	Minimum		2.71	
	Maximum		5.00	
	Range		2.29	
	Interquartile Range		.71	
	Skewness		-.531	.337
	Kurtosis		.335	.662

متطلبات الافصاح	Mean		3.9914	.08198
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	3.8267	
		Upper Bound	4.1562	
	5% Trimmed Mean		3.9984	
	Median		4.0000	
	Variance		.336	
	Std. Deviation		.57969	
	Minimum		2.86	
	Maximum		5.00	
	Range		2.14	

Descriptives				
			Statistic	Std. Error
متطلبات الافصاح	Interquartile Range		.86	
	Skewness		-.086	.337
	Kurtosis		-.886	.662
المعلومات العامة	Mean		4.1167	.06585
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	3.9843	
		Upper Bound	4.2490	
	5% Trimmed Mean		4.1296	
	Median		4.1667	
	Variance		.217	
	Std. Deviation		.46566	
	Minimum		3.00	
	Maximum		5.00	

Descriptives				
			Statistic	Std. Error
	Range		2.00	
	Interquartile Range		.67	
	Skewness		-.368	.337
	Kurtosis		.202	.662
الموضوعية الموثوقية الصدق	Mean		4.1067	.06204
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	3.9820	
		Upper Bound	4.2313	
	5% Trimmed Mean		4.1111	
	Median		4.0000	
	Variance		.192	
	Std. Deviation		.43872	
	Minimum		3.17	
	Maximum		5.00	
	Range		1.83	
	Interquartile Range		.67	
	Skewness		-.213	.337
	Kurtosis		-.196	.662
الملائمة	Mean		3.9600	.08552
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	3.7881	
		Upper Bound	4.1319	
	5% Trimmed Mean		3.9733	
	Median		4.0000	
	Variance		.366	
	Std. Deviation		.60474	

الملائمة	Minimum		2.80	
	Maximum		5.00	
	Range		2.20	
	Interquartile Range		.85	
	Skewness		-.391	.337
	Kurtosis		-.648	.662
الاهمية النسبية	Mean		4.1200	.08276
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	3.9537	
		Upper Bound	4.2863	
	5% Trimmed Mean		4.1444	
	Median		4.0000	
	Variance		.342	
	Std. Deviation		.58519	
	Minimum		2.50	
	Maximum		5.00	
	Range		2.50	
	Interquartile Range		.50	
	Skewness		-.491	.337
	Kurtosis		.178	.662
one	Mean		4.0345	.05967
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	3.9146	
		Upper Bound	4.1544	
	5% Trimmed Mean		4.0296	
	Median		4.0048	
	Variance		.178	
	Std. Deviation		.42197	
	Minimum		3.18	

	Maximum		4.95	
	Range		1.77	
	Interquartile Range		.59	
	Skewness		.091	.337
	Kurtosis		-.487	.662
two	Mean		4.0758	.06231
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	3.9506	
		Upper Bound	4.2010	
	5% Trimmed Mean		4.0793	
Descriptives				
			Statistic	Std. Error
two	Median		4.0458	
	Variance		.194	
	Std. Deviation		.44056	
	Minimum		3.13	
	Maximum		4.96	
	Range		1.83	
	Interquartile Range		.67	
	Skewness		-.140	.337
	Kurtosis		-.616	.662

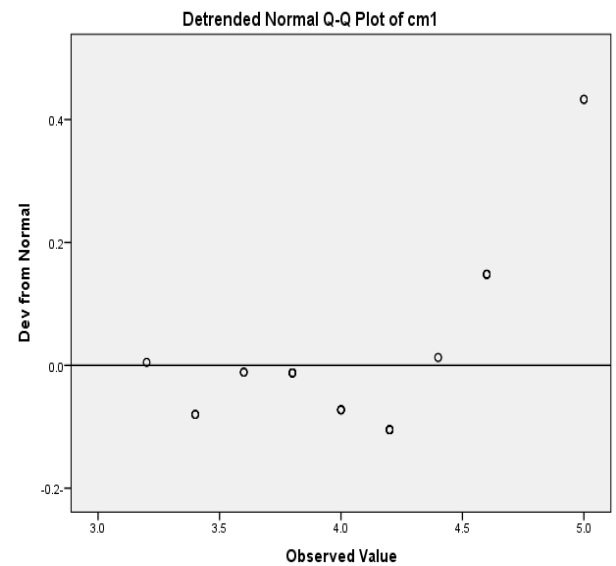
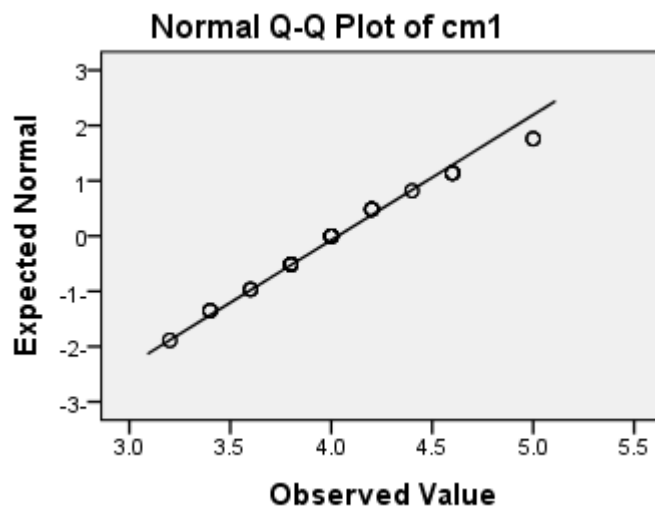
Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
cm1	.132	50	.030	.958	50	.076
الافصاح في صلب القوائم	.115	50	.095	.956	50	.060

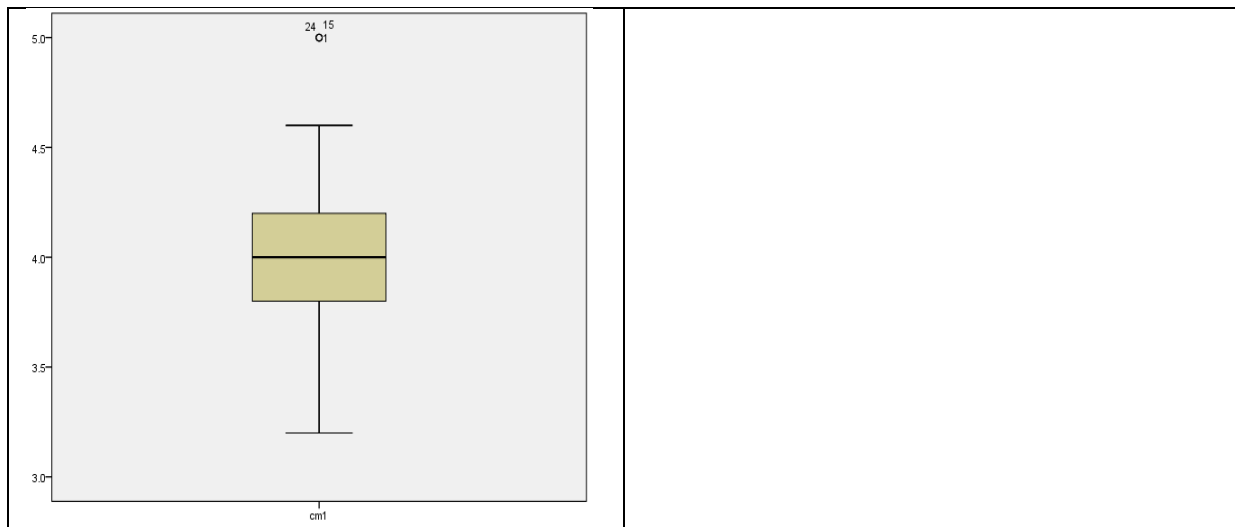
متطلبات الافصاح	.074	50	.200*	.967	50	.173
المعلومات العامة	.101	50	.200*	.967	50	.176
الموضوعية الموثوقة الصدق	.116	50	.090	.966	50	.162
الملائمة	.146	50	.009	.941	50	.015
الاهمية النسبية	.199	50	.000	.916	50	.002
one	.083	50	.200*	.983	50	.666
two	.097	50	.200*	.980	50	.569

*. This is a lower bound of the true significance.

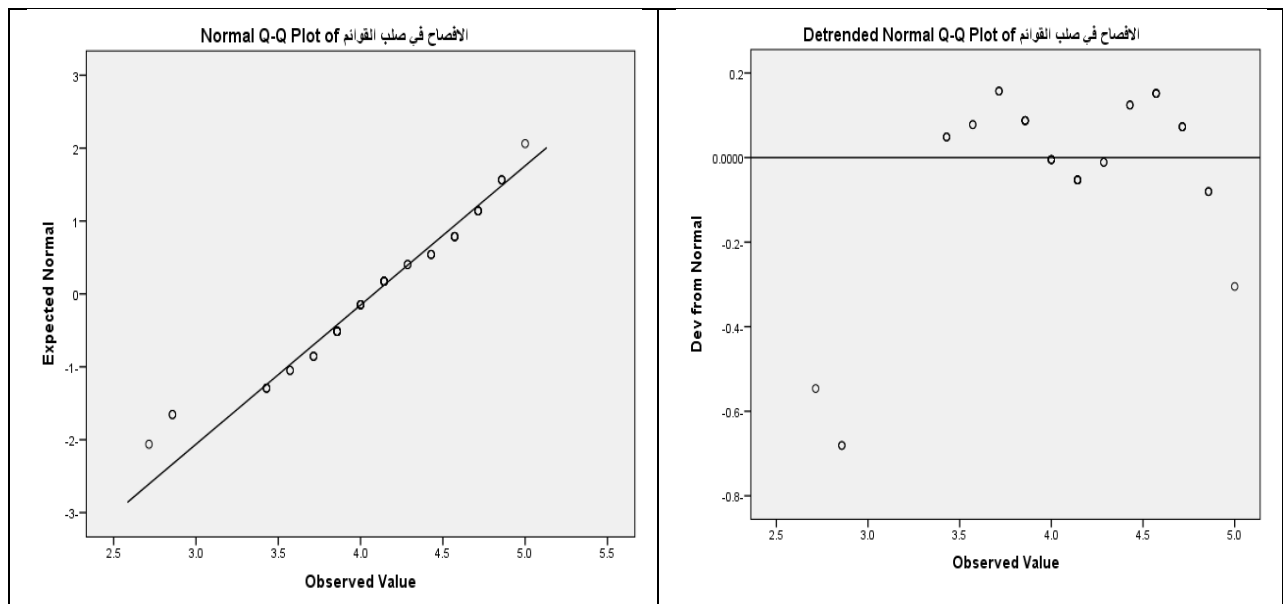
a. Lilliefors Significance Correction

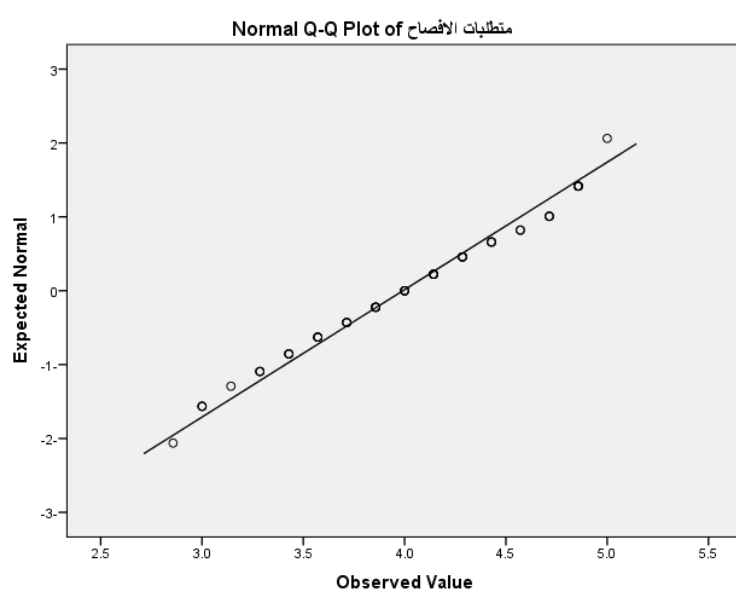
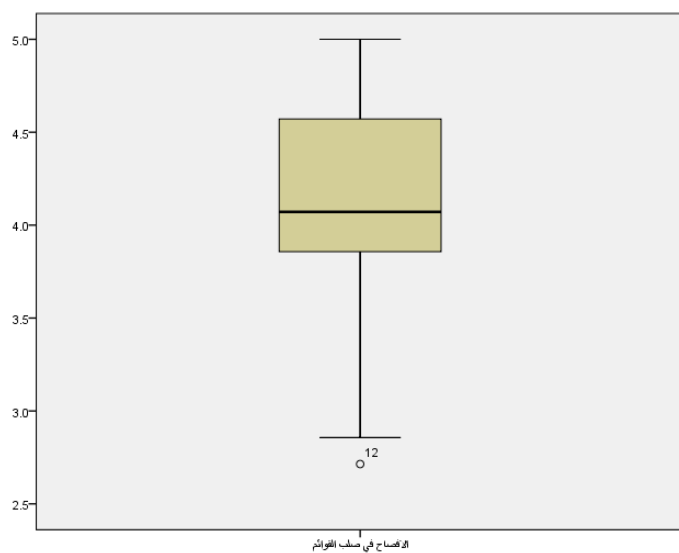
cm1



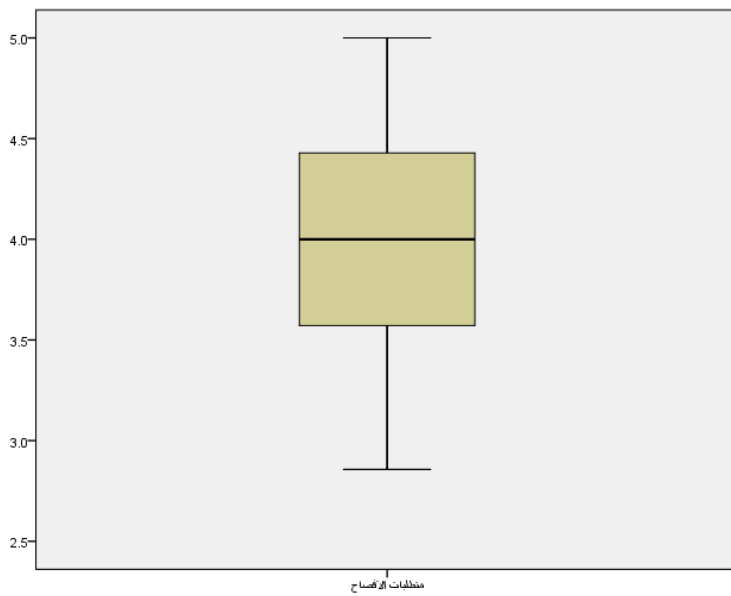
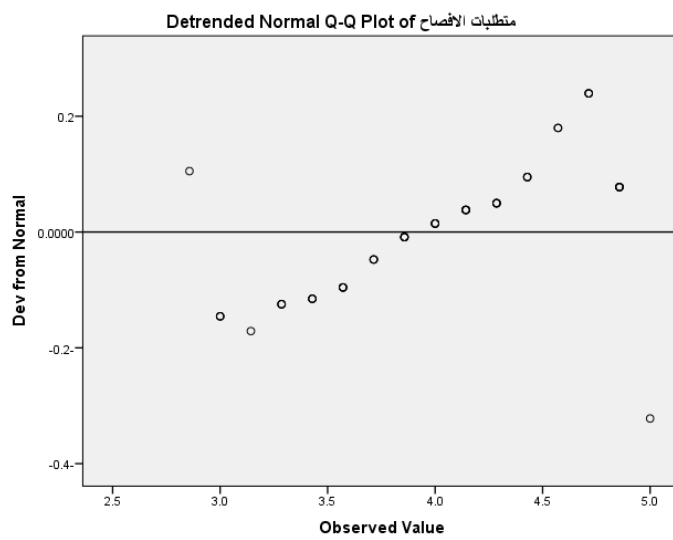


الافصاح في صلب القوائم

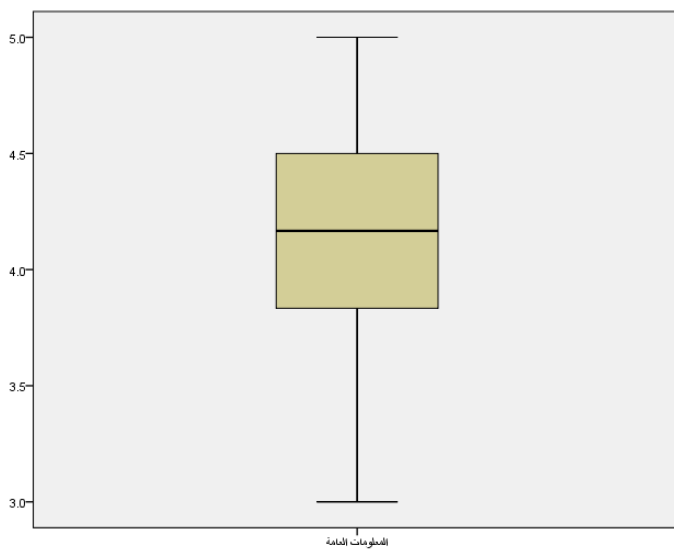
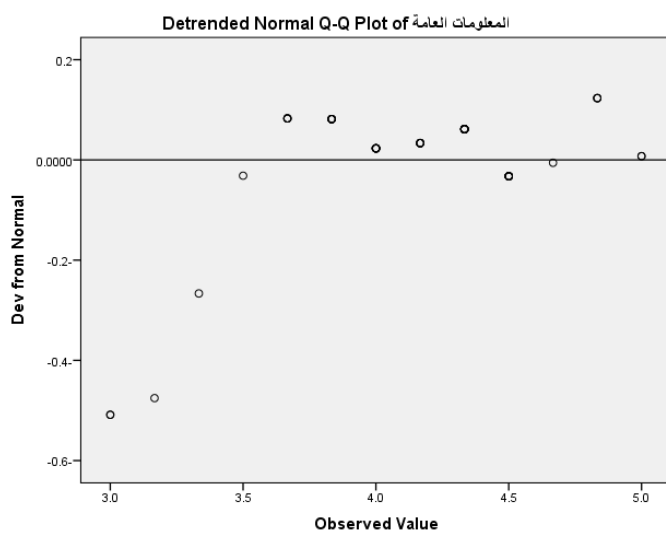
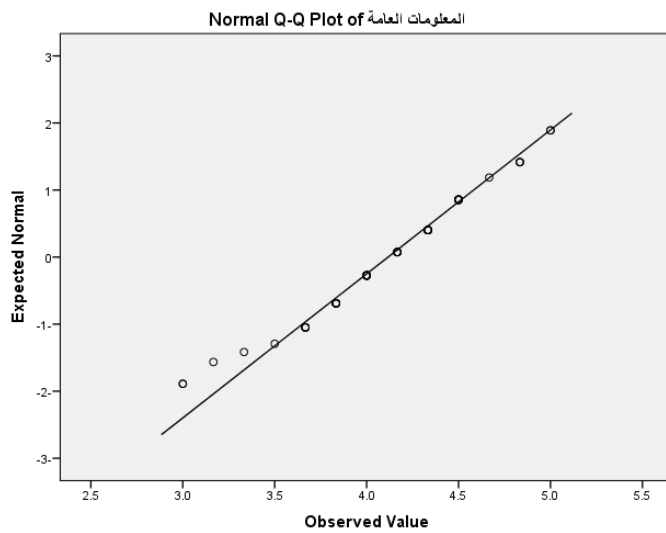




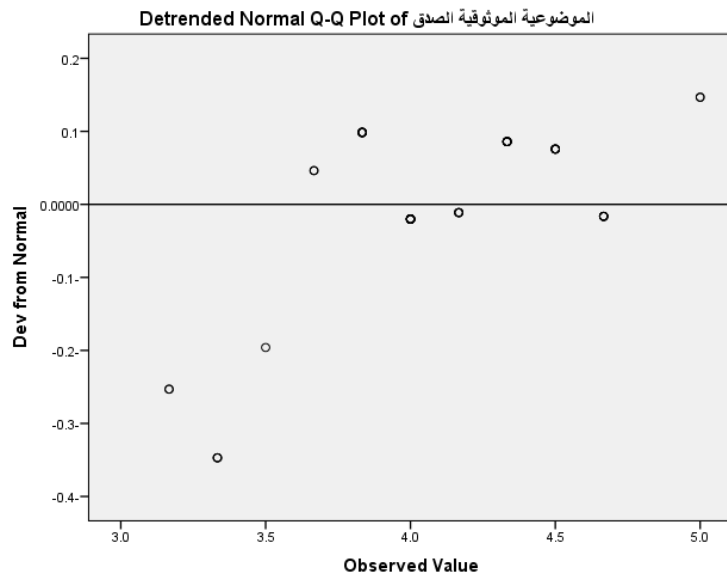
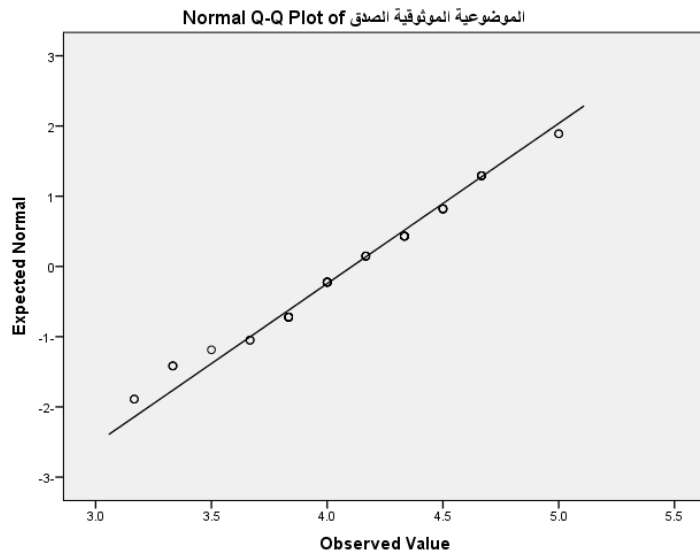
متطلبات الإفصاح

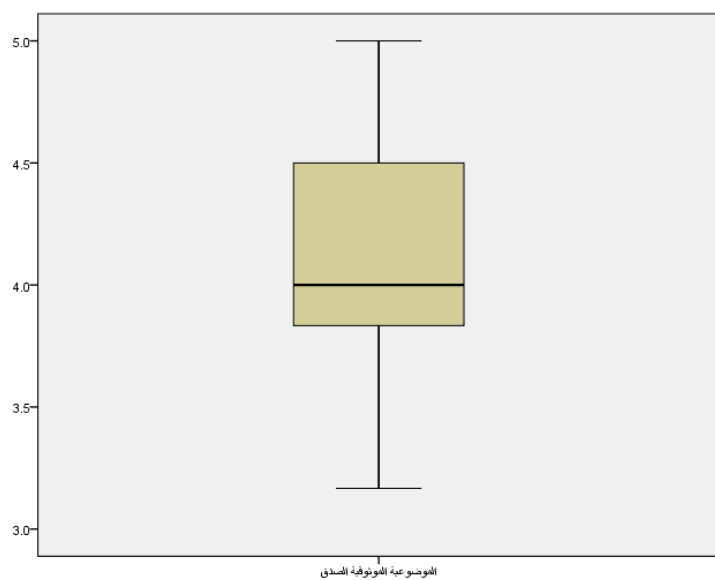


المعلومات العامة

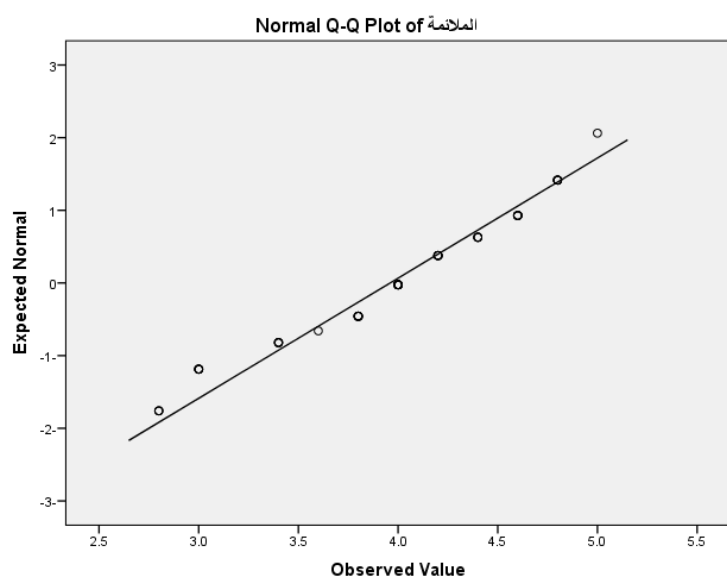


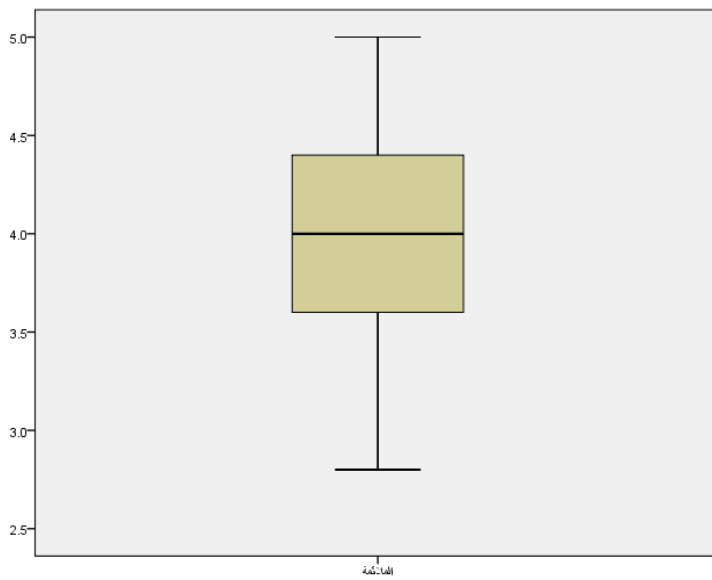
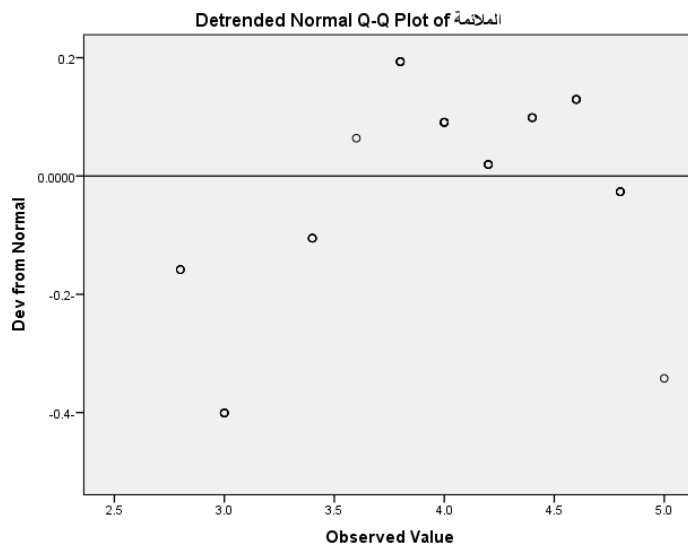
الموضوعية الموثوقة الصدق



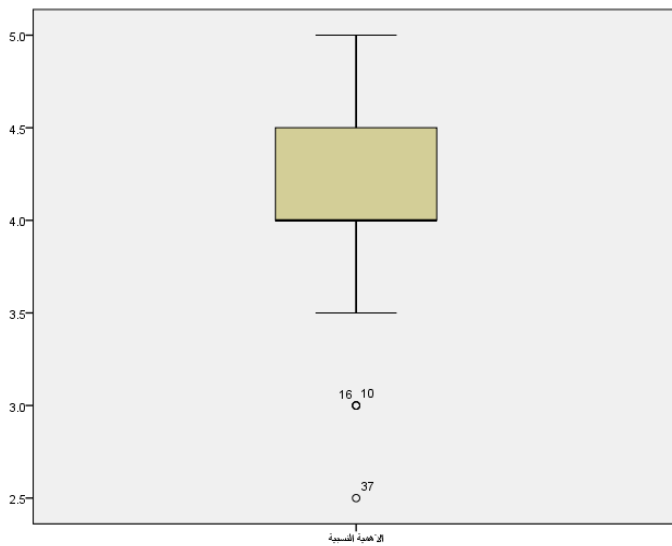
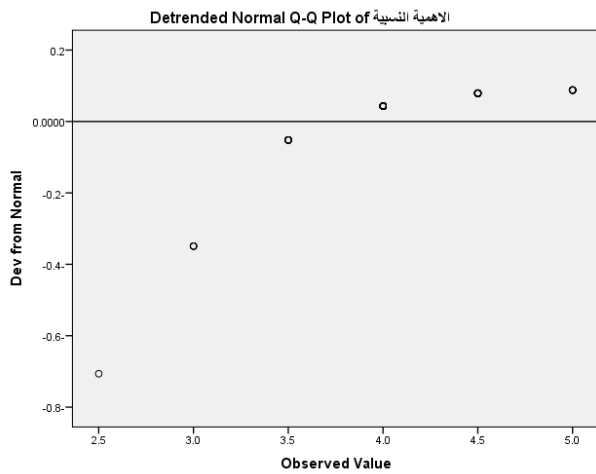
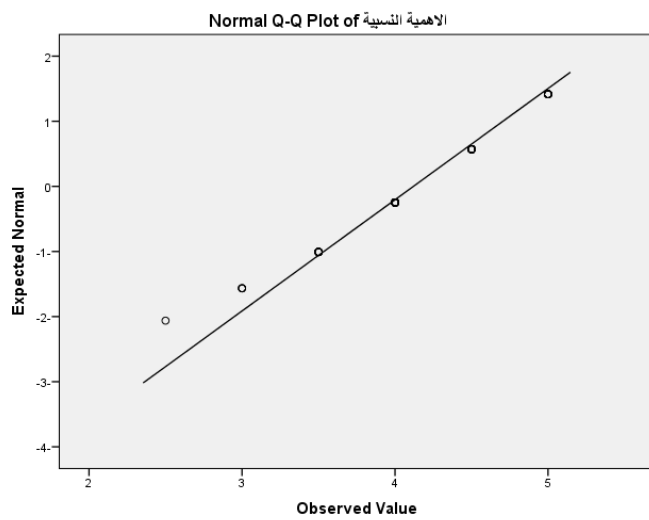


الملائمة

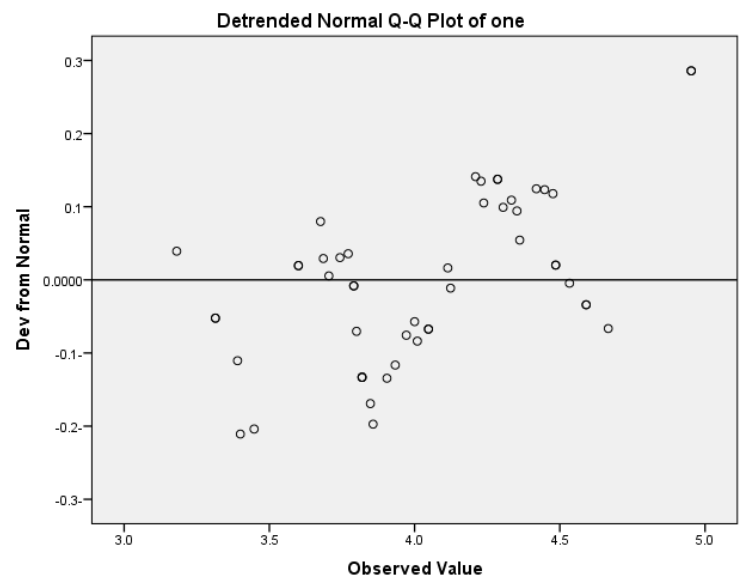
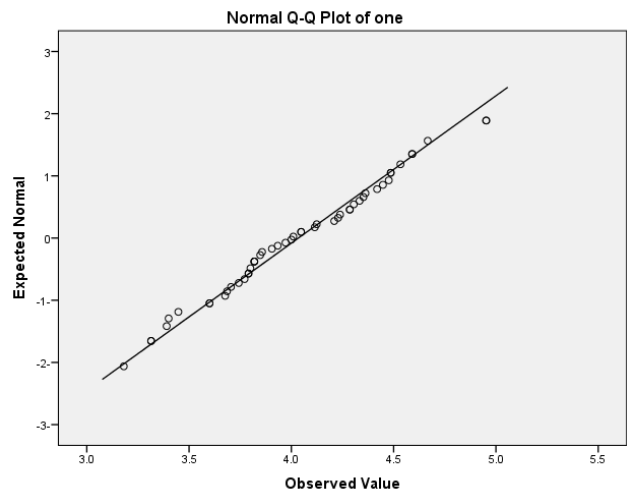


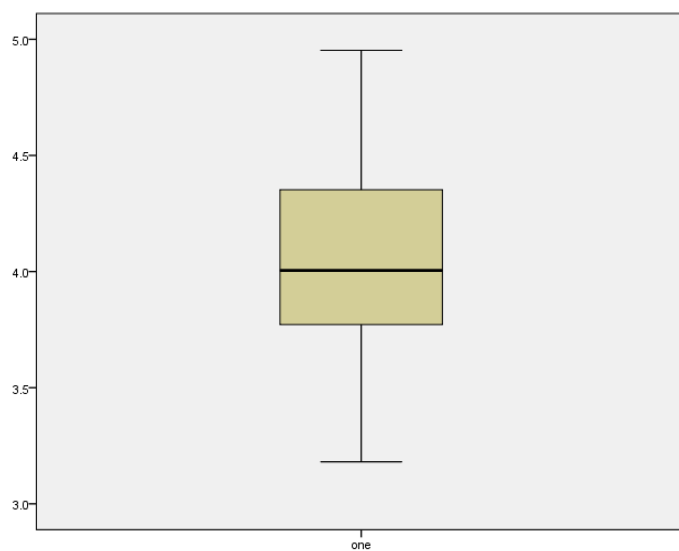


الاهمية النسبية

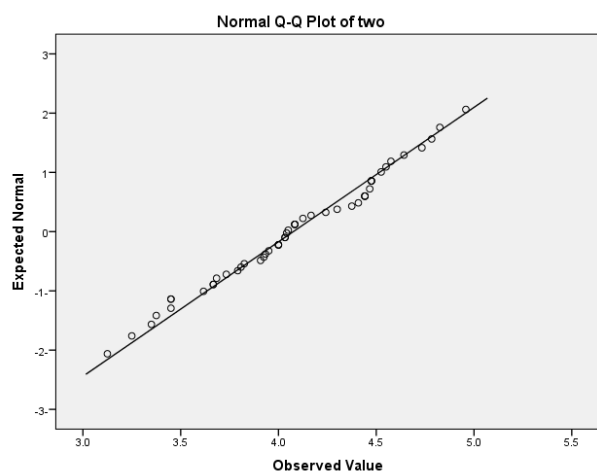


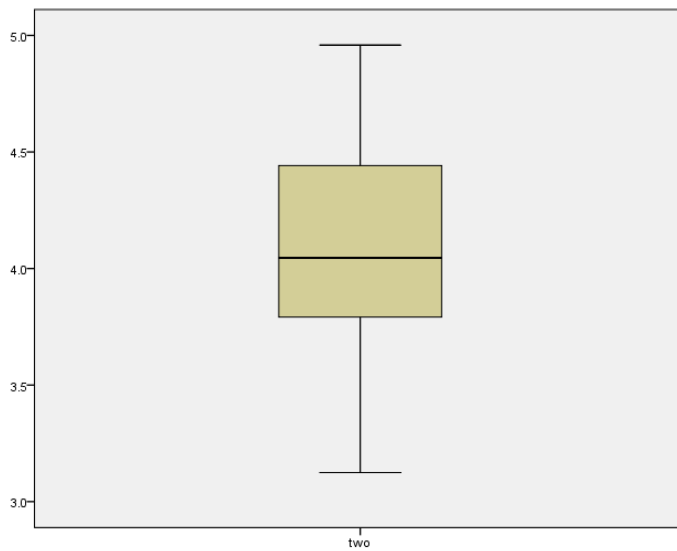
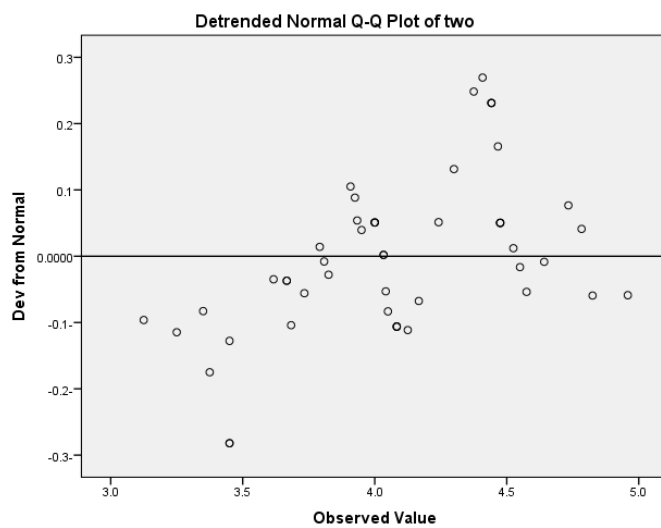
one





two





ONEWAY cm8 cm9 BY _75;لم_72؛هل

/MISSING ANALYSIS.

Oneway

Notes		
Output Created		29-MAY-2022 15:02:30
Comments		
Input	Data	C:\Users\sliman\Desktop\ الاستبيان a (1).sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	50
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on cases with no missing data for any variable in the analysis.
Syntax		ONEWAY cm8 cm9 BY المؤهل /MISSING ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.01

ANOVA						
		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
one	Between Groups	.346	3	.115	.633	.598
	Within Groups	8.379	46	.182		
	Total	8.725	49			
two	Between Groups	.689	3	.230	1.197	.321
	Within Groups	8.822	46	.192		
	Total	9.511	49			

ONEWAY cm8 cm9 BY _75;77_؛85_؛76_؛82_ل;

/MISSING ANALYSIS.

Oneway

Notes		
Output Created		29-MAY-2022 15:02:53
Comments		
Input	Data	C:\Users\sliman\Desktop\ الاستبيان a (1).sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	50

Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on cases with no missing data for any variable in the analysis.
Syntax		ONEWAY cm8 cm9 BY الخبرة /MISSING ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.00

ANOVA						
		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
one	Between Groups	3.129	4	.782	6.290	.000
	Within Groups	5.596	45	.124		
	Total	8.725	49			
two	Between Groups	2.006	4	.501	3.006	.028
	Within Groups	7.505	45	.167		
	Total	9.511	49			

ONEWAY cm8 cm9 BY _75;77_؛85_؛76_؛82_؛

/MISSING ANALYSIS

/POSTHOC=LSD ALPHA(0.05).

Oneway

Notes		
Output Created		29-MAY-2022 15:03:52
Comments		
Input	Data	C:\Users\sliman\Desktop\ الاستبيان a (1).sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	50
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on cases with no missing data for any variable in the analysis.
Syntax		ONEWAY cm8 cm9 BY الخبرة /MISSING ANALYSIS /POSTHOC=LSD ALPHA(0.05).
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.01

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
one	Between Groups	3.129	4	.782	6.290	.000
	Within Groups	5.596	45	.124		
	Total	8.725	49			
two	Between Groups	2.006	4	.501	3.006	.028
	Within Groups	7.505	45	.167		
	Total	9.511	49			

Post Hoc Tests

Multiple Comparisons						
LSD						
Dependent Variable	(I) الخبرة المهنية	(J) الخبرة المهنية	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval
						Lower Bound
one	اقل من 5 سنوات	من 5 الى 10 سنوات	.09536	.14117	.503	-.1890
		من 10 الى 15 سنة	-.47761*	.13003	.001	-.7395
		من 15 الى 20 سنة	-.14444	.22763	.529	-.6029
		من 25 سنة فاكثر	-.33175	.22763	.152	-.7902
	من 5 الى 10 سنوات	اقل من 5 سنوات	-.09536	.14117	.503	-.3797

		من 10 الى 15 سنة	-.57297*	.12693	.000	-.8286
		من 15 الى 20 سنة	-.23980	.22587	.294	-.6947
		من 25 سنة فاكثر	-.42711	.22587	.065	-.8820
	من 10 الى 15 سنة	اقل من 5 سنوات	.47761*	.13003	.001	.2157
		من 5 الى 10 سنوات	.57297*	.12693	.000	.3173
		من 15 الى 20 سنة	.33317	.21908	.135	-.1081
		من 25 سنة فاكثر	.14586	.21908	.509	-.2954
	من 15 الى 20 سنة	اقل من 5 سنوات	.14444	.22763	.529	-.3140
		من 5 الى 10 سنوات	.23980	.22587	.294	-.2151
		من 10 الى 15 سنة	-.33317	.21908	.135	-.7744
		من 25 سنة فاكثر	-.18730	.28793	.519	-.7672
	من 25 سنة فاكثر	اقل من 5 سنوات	.33175	.22763	.152	-.1267
		من 5 الى 10 سنوات	.42711	.22587	.065	-.0278
		من 10 الى 15 سنة	-.14586	.21908	.509	-.5871
		من 15 الى 20 سنة	.18730	.28793	.519	-.3926
two	اقل من 5 سنوات	من 5 الى 10 سنوات	.04535	.16349	.783	-.2839
		من 10 الى 15 سنة	-.40164*	.15059	.011	-.7049
		من 15 الى 20 سنة	-.27431	.26361	.304	-.8053
		من 25 سنة فاكثر	-.20486	.26361	.441	-.7358
	من 5 الى 10 سنوات	اقل من 5 سنوات	-.04535	.16349	.783	-.3746
		من 10 الى 15 سنة	-.44700*	.14699	.004	-.7431
		من 15 الى 20 سنة	-.31966	.26158	.228	-.8465
		من 25 سنة فاكثر	-.25021	.26158	.344	-.7771
	من 10 الى 15 سنة	اقل من 5 سنوات	.40164*	.15059	.011	.0983
		من 5 الى 10 سنوات	.44700*	.14699	.004	.1509

		من 15 الى 20 سنة	.12734	.25372	.618	-.3837
		من 25 سنة فاكثر	.19678	.25372	.442	-.3142

Multiple Comparisons			
LSD			
Dependent Variable	الخبرة المهنية (I)	الخبرة المهنية (J)	95% Confidence Interval
			Upper Bound
one	اقل من 5 سنوات	من 5 الى 10 سنوات	.3797
		من 10 الى 15 سنة	-.2157*
		من 15 الى 20 سنة	.3140
		من 25 سنة فاكثر	.1267
	من 5 الى 10 سنوات	اقل من 5 سنوات	.1890
		من 10 الى 15 سنة	-.3173*
		من 15 الى 20 سنة	.2151
		من 25 سنة فاكثر	.0278
	من 10 الى 15 سنة	اقل من 5 سنوات	.7395*
		من 5 الى 10 سنوات	.8286*
		من 15 الى 20 سنة	.7744
		من 25 سنة فاكثر	.5871
	من 15 الى 20 سنة	اقل من 5 سنوات	.6029
		من 5 الى 10 سنوات	.6947
		من 10 الى 15 سنة	.1081
		من 25 سنة فاكثر	.3926
	من 25 سنة فاكثر	اقل من 5 سنوات	.7902
		من 5 الى 10 سنوات	.8820

two		من 10 الى 15 سنة	.2954
		من 15 الى 20 سنة	.7672
	اقل من 5 سنوات	من 5 الى 10 سنوات	.3746
		من 10 الى 15 سنة	-.0983*
		من 15 الى 20 سنة	.2566
		من 25 سنة فاكثر	.3261
	من 5 الى 10 سنوات	اقل من 5 سنوات	.2839
		من 10 الى 15 سنة	-.1509*
		من 15 الى 20 سنة	.2072
		من 25 سنة فاكثر	.2766
	من 10 الى 15 سنة	اقل من 5 سنوات	.7049*
		من 5 الى 10 سنوات	.7431*
		من 15 الى 20 سنة	.6384
		من 25 سنة فاكثر	.7078

Multiple Comparisons						
LSD						
Dependent Variable	الخبرة المهنية (I)	الخبرة المهنية (J)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval
						Lower Bound
two	من 15 الى 20 سنة	اقل من 5 سنوات	.27431	.26361	.304	-.2566
		من 5 الى 10 سنوات	.31966*	.26158	.228	-.2072
		من 10 الى 15 سنة	-.12734	.25372	.618	-.6384
		من 25 سنة فاكثر	.06944	.33345	.836	-.6022
	من 25 سنة فاكثر	اقل من 5 سنوات	.20486	.26361	.441	-.3261

		من 5 الى 10 سنوات	.25021 *	.26158	.344	-.2766
		من 10 الى 15 سنة	-.19678	.25372	.442	-.7078
		من 15 الى 20 سنة	-.06944	.33345	.836	-.7410

Multiple Comparisons			
LSD			
Dependent Variable	الخبرة المهنية (I)	الخبرة المهنية (J)	95% Confidence Interval
			Upper Bound
two	من 15 الى 20 سنة	اقل من 5 سنوات	.8053
		من 5 الى 10 سنوات	.8465*
		من 10 الى 15 سنة	.3837
		من 25 سنة فاكثر	.7410
	من 25 سنة فاكثر	اقل من 5 سنوات	.7358
		من 5 الى 10 سنوات	.7771*
		من 10 الى 15 سنة	.3142
		من 15 الى 20 سنة	.6022

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

ONEWAY cm8 cm9 BY _75;89_؛89_؛82_؛78_؛

/MISSING ANALYSIS.

Oneway

Notes		
Output Created		29-MAY-2022 15:06:21
Comments		
Input	Data	C:\Users\sliman\Desktop\ الاستبيان a (1).sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	50
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on cases with no missing data for any variable in the analysis.
Syntax		ONEWAY cm8 cm9 BY التخصص /MISSING ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.02

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
one	Between Groups	.721	5	.144	.793	.561
	Within Groups	8.003	44	.182		
	Total	8.725	49			
two	Between Groups	.797	5	.159	.804	.553
	Within Groups	8.714	44	.198		
	Total	9.511	49			

ONEWAY cm8 cm9 BY _75;77_لمهن;

/MISSING ANALYSIS.

Oneway

Notes		
Output Created		29-MAY-2022 15:06:41
Comments		
Input	Data	C:\Users\sliman\Desktop\ الاستبيان a (1).sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	50
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.

	Cases Used	Statistics for each analysis are based on cases with no missing data for any variable in the analysis.
Syntax		ONEWAY cm8 cm9 BY المهنة /MISSING ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.01

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
one	Between Groups	.303	4	.076	.405	.804
	Within Groups	8.421	45	.187		
	Total	8.725	49			
two	Between Groups	.460	4	.115	.572	.684
	Within Groups	9.050	45	.201		
	Total	9.511	49			

REGRESSION

/MISSING LISTWISE

/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA

/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)

/NOORIGIN

/DEPENDENT cm9

/METHOD=ENTER cm8.

Regression

Notes		
Output Created		29-MAY-2022 15:07:12
Comments		
Input	Data	C:\Users\sliman\Desktop\ الاستبيان a (1).sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	50
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax	REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT cm9 /METHOD=ENTER cm8.	
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.00

	Memory Required	2380 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Variables Entered/Removed ^a			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	one ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: two

b. All requested variables entered.

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.678 ^a	.460	.449	.32711

a. Predictors: (Constant), one

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.375	1	4.375	40.886	.000 ^b

	Residual	5.136	48	.107		
	Total	9.511	49			

a. Dependent Variable: two

b. Predictors: (Constant), one

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.219	.449		2.714	.009
	one	.708	.111	.678	6.394	.000

a. Dependent Variable: two

REGRESSION

/MISSING LISTWISE

/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA

/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)

/NOORIGIN

/DEPENDENT cm9

/METHOD=ENTER cm1 cm2 cm3.

Regression

Notes		
Output Created		29-MAY-2022 15:08:37
Comments		
Input	Data	C:\Users\sliman\Desktop\ الاستبيان a (1).sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	50
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.

Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT cm9 /METHOD=ENTER cm1 cm2 cm3.
Resources	Processor Time	00:00:00.03
	Elapsed Time	00:00:00.01
	Memory Required	2932 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Variables Entered/Removed ^a			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	متطلبات الافصاح cm1, الافصاح في صلب القوائم ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: two

b. All requested variables
entered.

c.

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.679 ^a	.461	.426	.33373

a. Predictors: (Constant), متطلبات الافصاح, cm1, الافصاح في صلب القوائم

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.387	3	1.462	13.131	.000 ^b
	Residual	5.123	46	.111		
	Total	9.511	49			

a. Dependent Variable: two

b. Predictors: (Constant), متطلبات الافصاح, cm1, الافصاح في صلب القوائم

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.181	.481		2.454	.018
	cm1	.260	.126	.260	2.052	.046
	الافصاح في صلب القوائم	.252	.122	.299	2.064	.045
	متطلبات الافصاح	.206	.103	.271	1.993	.052

a. Dependent Variable: two

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية.

1 - الكتب:

- أحمد محمد أبوشماله، معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و الإشرار، الأردن ،الطبعة الأولى، سنة 2008 .
- اشرف صالح سليمان و آخرون ، نظام المعلومات المحاسبية ،المطبعة العالمية ، القاهرة ، بدون الطبعة ، السنة 2020/2021.
- إبراهيم سالم و آخرون ، المبادئ الرئيسية بأهم معايير المحاسبة الدولية مع عرض أسس الإفصاح عن البيانات في القوائم المالية و الإفصاحات المتممة لها.
- جمعة حميدات ، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، بدون طبعة، سنة 2014
- رستشارد شرودر،مارتل كلارك، جاك كاتي. نظرية المحاسبة ترجمة خالد علي احمد كأجيحي ، دار المريخ للنشر و الإشرار ،المملكة العربية السعودية ،السنة 2016 .
- شحاتة السيد شحاتة و آخرون، مبادئ المحاسبة المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة الاقتصاد، جامعة القاهرة، بدون الطبعة، السنة 2019 .
- عباس مهدي شيرازي، النظرية المحاسبية ، ذات السلاسل للطباعة و النشر و توزيع ، الكويت ، الطبعة الأولى ،السنة 1990
- عبد العزيز السيد مصطفى و آخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي عملي ،جامعة القاهرة ، كلية التجارة ،قسم المحاسبة، السنة 2019.
- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الأزارطة ، شارع سويتز الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، السنة 2006.
- محمد الصيرفي، الجودة الشاملة TQM طريقك للحصول على شهادة ISO ،مؤسسة حورس للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، السنة 2006.
- محمد طلعت محمد النجار، اثر الإفصاح الطوعي في تحسين جودة الإبلاغ المالي، مركز الديمقراطية العربي، الطبعة الأولى، برلين، ألمانيا، السنة 2014.

- محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس و العرض و الإفصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، السنة 2004.
- وليد ناجي الحياي، النظرية المحاسبية الجزء الثاني، دار النشر الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدنرك ، بدون الطبعة ، السنة 2007.
- يوسف مجدلاوي عشتروت نعمان ، فيصل أبو الرب، ياسمين السقا، أساسيات نظم المعلومات الإدارية، الأردن، بدون طبعة 2018.

2 الرسائل و الأطروحات الجامعية:

- بن زاف لبنى، دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، السنة 2018-2019.
- حكيم سليمان، دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي و المالي الجديد، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة 2019-2020 .
- خليفاتي جمال، تعزيز دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الاستثمار المالي بالجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، دفعة 2015/2014.
- ديلمي ناصر الدين: أثر الإفصاح المحاسبي على ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية مؤسسية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، الجزائر.
- زين عبد المالك، القياس و الإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، السنة 2012/2013 .
- سفيان بن بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي و ترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة و تطور الأسواق المالية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة 2010/2009.

- سارة حدادي، دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية و الحد من أثارها على جودة المعلومات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص بنوك و محاسبة، قسم العلوم التجارية، الكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و العلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، بالمسيلة، الجزائر، سنة 2019 _ 2020.
- صافو فتيحة، أبعاد القياس و الإفصاح و فق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل الوجة نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، دفعة 2015 /2016.
- عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح في دعم نظام الرقابة و المساءلة في الشركات المساهمة العامة، الرسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، السنة 2008.
- محمد أمين لونيسة، تطور مهنة التدقيق في الجزائر و أثره على تحسين جودة المعلومات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث علوم تجارية، تخصص بنوك مالية و محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و العلوم التفسير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، السنة 2016-2017.
- محمد حامدي، دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكر، الجزائر، السنة 2015-2016.
- ناجي بن يحي، دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و العلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، سنة 2012 – 2013.
- يحيوي الهام، محاضرة أهمية الجودة بالنسبة للمؤسسة، محاضرات في مقياس إدارة الجودة ،تخصص التسويق والإستراتيجية ،قسم الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية والعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

3. للدوريات و المجلات:

- إلياس شاهد و آخرون، الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية و وفق المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، جامعة شهيد حمه لخضر ،الوادي، الجزائر، سنة 2016 /04/26.
- بغاشي خالد، مدي مواكبة النظام المحاسبي المالي المتطلبات الإفصاح وفق المعيار الدولي IAS1، مجلة المحاسبة و التدقيق و المالية، المجلد 2، العدد 2، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، سنة 2021 / 01 / 23.

- بن صوشة ثامر، دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرار الاستثماري، مجلة دراسات الاقتصادية، المجلد 20، العدد 01، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2019.
- خلف الله بن يوسف، أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) و أثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، العدد 7، المركز الجامعي، فالو الجزائر السنة 2017 / 04 / 07.
- خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 1، مجلة جامعة دمشق المجلد 18، العدد 2، 2002.
- سليم بن رحمون و آخرون، الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية من منظور المعايير الدولية و تبنيه من قبل المشرع الجزائري، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، العدد 09، جانفي 2018، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر.
- سعيدي يحيى و آخرون، أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 01، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، السنة
- عبد اللطيف طيبي و آخرون، تقييم خصائص المعلومة المحاسبية في تفعيل جودة التقارير المالية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، عدد 01، معهد التكنولوجيا - جامعة ورقلة، الجزائر، سنة 2020/04/30.
- عدنان بن عبد الله الملحم، معوقات و أسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في شركات المساهمة السعودية دراسة ميدانية، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 6 العدد 1 السنة 2003.
- عوماري عائشة و آخرون، أثر التدقيق على جودة المعلومات المالية، مجلة الواحات للبحوث الدراسات، المجلد 10، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، السنة 2017.
- عدي صفاء الدين فاضل، قياس مستوى تأثير بعض العوامل على جودة المعلومات المالية . مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد السابع، العدد الرابع عشر، جامعة البصرة، العراق، السنة 2014/6/11.
- محمد الهادي ضيف الله و آخرون، معوقات الإفصاح المحاسبي للمعلومات المتضمنة بالقوائم المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية في ظل البيئة الجزائرية، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، مجلد (06)، عدد (01)، جامعة شهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، السنة 2020/06/29.

4 المقتراعات و القوانين و المراسيم و القرارات:

5 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار الوزاري المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 جويلية 2008

المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية عدد 19 المؤرخة في 25 مارس 2009.

6 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1429 الموافق لـ 26 ماي 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 27.

7 المقواميس و المعجم و الموسوعات:

- احمد محمد مختار معجم اللغة العربية المعاصرة ،عالم الكتب، المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى السنة 2008
- جمال الدين أبو الفضل ابن منظور، معجم لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر، طبعة بولاق السنة 1883

8 المؤتمرات و الملتقيات و الندوات:

زبيدي بشير، المعيار الدولي 8 السياسات المحاسبية، و التغيرات المحاسبية و الأخطاء، المقياس معايير المحاسبة الدولي . السنة الجامعية 2020-2021، التخصص محاسبة و تدقيق، القسم العلوم المالية و المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة شهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، السنة 2021.
شيخي بلال، أثر الإفصاح و مبدأ القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية على تعزيزه جودة المعلومات المحاسبية، ملتقى الوطني، النظام المحاسبي المالي بالجزائر و علاقته بالمعايير الدولية (IFRS-IAS)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد أبن باديس، مستغانم، الجزائر، 14/13 جانفي 2013.
قسوم حنان و آخرون، أثر الإفصاح المحاسبي على كفاءة الأسواق المالية، الملتقى الوطني، الأسواق المالية و العملة المالية الاقتصادية، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسي، تمنراست، الجزائر.
محمد الهادي ضيف الله، في نظم المعلومات المحاسبي، السنة أولى ماستر محاسبة ماستر، محاسبة و تدقيق، قسم العلوم المالية و المحاسبية، الكلية العلوم الاقتصادية، الجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2020 .

9 المراجع باللغة الاجنبية

1- BOOKS/LIVRES

- James A Haal ,Accounting Information Systems,South Western Cengage Learning 7 Ed 2011
- Ralph Stair And George Reynolds, Principle Of Information Systems ,E 10 ,USA , 2012

2- REPORTS

- FASB ; The Framework Of Financial Accounting Concept And Standard,N°181-C, 1998

